

جامعة 08 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تجارة دولية

تحت عنوان:

تحرير التجارة الخارجية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر

2014-1999

إشراف الدكتور:

بوعزيز ناصر

إعداد الطلبة:

طويل نيهال

دهماني سهام

السنة الجامعية:

2017/2016

كلمة شكر:

بسم الله الرحمن الرحيم

" اللهم اجعلنا ممن آمن بك فهديته وتوكل عليك فكففته وسألك فأعطيته "

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وأعطانا من موجبات رحمته القوة والعزيمة على اتمام

هذا العمل المتواضع، فلك الحمد يارب حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان وخالص الثناء و الامتنان إلى أستاذنا الفاضل

"بوعزيز ناصر"

الذي رحب بهذا العمل و قبل الاشراف عليه، و على التوجيهات والإرشادات

والنصائح القيمة التي منحنا إياها في عملنا . إلى كل الأساتذة الذين رافقونا طيلة مسيرة

الدراسة.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها

مناقشة هذه المذكرة.

إلى كل عمال كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وبالتحديد تخصص تجارة خارجية

وإلى من أمدنا بيد العون لإنجاز هذا العمل المتواضع.

الإهداء

بسم الله الذي بحوله وقوته وصلت إلى ما أنا فيه اليوم
وما كان لأحد من فضل سواء الرحمن الرحيم، الكبير المتعال، نور الأرض والسموات، الحمد لله
والشكر لله الذي بشكره تزداد النعم.

الحمد لله الذي سبب لنا هذا وأنعم علينا بنعمة الاسلام وصلى الله على سيدنا محمد عليه
الصلاة والسلام وأجمعنا معه في دار الخلد إن شاء الله.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

من قال فيهما الرحمن: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"
إلى من دفعني إلى الأمام وكافح لأجلي إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون
انتظار إلى من أحمل أسمه بكل افتخار "أبي العزيز" أطال الله في عمره.

إلى قرة العين إلى التي حرمت نفسها وأعطتني ومن نبع حياتها سقتني إلى حبيبة قلبي ونور حياتي
و منبع أملتي، و سعادة قلبي و أحلى ما ينطق به اللسان "أمي الغالية" أطال الله في عمرها .
إلى القلوب التي تفرح لفرحي وتحزن لحزني إلى من أعزني الله بهم الى عماد اسرتي الاعزاء إخواني ،
وليد ، تهاني ، وخاصة وسيم .

إلى توأم روحي إلى أختي التي لم تلدها أمي سمية، إلى من معها سعدت، و برفقتها في دروب
الحياة الحلوة و الحزينة سرت، إلى من كانت معي على طريق النجاح و الخير، إلى من عرقت كيف
أجدها و علمتني أن لا أضيعها.

كما لي إهدائي خاص إلى اعز صديقاتي إلى من تحلتن بالإحباء و تميزتن بالوفاء و العطاء إلى
ينابيع الصدق الصافي، يسرى ،سوسن، دنيا زاد ، شروق ؛ عبير،سمية، متمنية لهن حياة سعيدة
إنشاء الله .

إلى كل الأقارب بالخصوص عائلة طويل و عائلة بورحلة والأحباب والأصدقاء، وكل من سانديني
في هذا العمل .

إلى كل من في قلبي ولم يذكره قلبي.

الإهداء

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على كرمه و امتنانه و الصلاة و السلام على النبي المصطفى اهدي

عملي المتواضع إلى:

إلى بسمه الحياة و سر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى ما في

الوجود إلى الوالدة الكريمة الغالية أطل الله في عمرها.

إلى من ساندني في الحياة إلى الوالد الفضيل أطل الله في عمره.

إلى من جمعني به القدر إلى الروح التي سكنت روحي إلى من تعجز الكلمات عن التعبير عنه إلى أغلى

إنسان في حياتي إلى زوجي " خير الدين " أطل الله في عمره و حفظه لي.

إلى ملاكي الآتي في الطريق ابني الصغير.

إلى جدتي رحمه الله اسفحها الله من جنانه ان شاء الله.

إلى الخالة العزيزة إلى الام الثانية خديجة.

إلى من اظهروا لي ما هو اجمل من الحياة اخوتي و اخواتي رتيبة، حمودي، جعفر، محمد، و توام روحي

لبنى.

إلى عائلة زوجي الام و الاب و الاخوة: مريم، وسام، ايناس، رائد، و الكتكوتة اسيا.

إلى جميع صديقاتي: نور، مريم، ابتسام، صابرة، لويزة، غفاف، وسام.

إلى كل من وسعتهم ذكرياتي ولم تتسعهم هذه الصفحة.

الصفحة	الموضوع
	التشكرات
	الاهداء
	قائمة الاشكال
	قائمة الجداول
أ	مقدمة عامة
الفصل الاول: الاطار النظري لتجارة الخارجية	
02	مقدمة فصل
03	المبحث الاول: مفهوم التجارة الخارجية
03	اولا : تعريف التجارة الخارجية
04	ثانيا : اختلافات بين التجارة الخارجية و الداخلية
05	المطلب الثاني : اهمية التجارة الخارجية
05	اولا : المجال الاقتصادي
06	ثانيا : المجال الاجتماعي
06	ثالثا : المجال السياسي
06	المطلب الثالث : اسباب قيام التجارة الخارجية
08	المبحث الثاني : نظريات مفسرة لتجارة الخارجية
09	مطلب الاول : نظرية كلاسيكية
09	اولا : نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث 1723-1790)
12	ثانيا : نظرية الميزة النسبية (دايفيد ريكاردو 1772-1823)
15	ثالثا : نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل)
18	مطلب الثاني : نظرية نيوكلاسيكية
18	اولا : نظرية هكشر و اولين
20	ثانيا : نظرية لغز ليونتييف
22	مطلب الثالث : نظريات الحديثة

22	اولا : نظرية تشابه الازواق (ليندر 1961)
23	ثانيا : دورة حياة المنتج
25	ثالثا : نموذج المنافسة الغير تامة
26	رابعا : نظرية اقتصاديات الحجم
27	خامسا : نموذج الفجوة التكنولوجية
28	المبحث الثالث : سياسات التجارة الخارجية
28	المطلب الاول : مفهوم و اهداف سياسات التجارة الخارجية
28	اولا : مفهوم السياسات التجارية الخارجية
29	ثانيا : اهداف سياسات التجارة الخارجية
31	مطلب الثاني : انواع سياسات التجارة الخارجية
32	اولا : سياسة الحماية التجارية و حجج انصارها
34	ثانيا : سياسة الحرية التجارية و حجج انصارها
36	مطلب الثالث : ادوات السياسات التجارية
36	اولا : نظام المنع و الحظر
37	ثانيا : الرسوم الجمركية
39	ثالثا : نظام حصص الاستيراد
41	رابعا : تشجيع الصادرات
46	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : الاطار النظري للنمو الاقتصادي	
48	مقدمة الفصل
49	المبحث الاول : مفاهيم اساسية حول النمو الاقتصادي
49	المطلب الاول : النمو الاقتصادي، تعريفه ، عوامله .
49	اولا : تعريف النمو الاقتصادي
51	ثانيا : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي
53	المطلب الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي
53	اولا : الناتج الاجمالي الحقيقي
54	ثانيا : الدخل الفردي

54	المطلب الثالث : الفرق بين النمو و التنمية
57	المطلب الرابع : منافع و تكاليف النمو الاقتصادي
57	اولا : منافع النمو الاقتصادي
58	ثانيا : تكاليف النمو الاقتصادي
59	المبحث الثاني : اهم نماذج النمو الاقتصادي
59	المطلب الاول : النموذج الكينزي (هارود و دومار)
63	المطلب الثاني: النموذج النيوكلاسيكي (روبيرت سولو)
63	اولا : تقديم النموذج
62	ثانيا : انتقادات النموذج
63	المطلب الثاني : نموذج النيوكلاسيكي (روبرت سولو)
63	اولا : فرضيات النموذج
63	ثانيا : عرض النموذج
65	ثالثا : القاعدة الذهبية لتراكم راس المال
65	رابعا: نموذج سولو مع وجود تقدم تقني
66	المطلب الثالث : نماذج النمو الحديثة
66	اولا : نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد
71	ثانيا : نموذج النمو الداخلي لقطاعين
75	المبحث الثالث : علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي
75	المطلب الاول : الصادرات و النمو الاقتصادي
76	اولا : اهمية الصادرات في النمو الاقتصادي
76	ثانيا : نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي
79	ثالثا : العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي
82	المطلب الثاني : الواردات و النمو الاقتصادي
82	اولا : مفهوم احلال الواردات
83	ثانيا : المشاكل و العيوب التي تواجه استراتيجية احلال الواردات
85	ثالثا : العلاقة الواردات بالنمو الاقتصادي
87	خاتمة الفصل

الفصل الثالث: السياسة التجارية الجزائرية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر 2014-1999	
89	مقدمة فصل
90	المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر
90	المطلب الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية
90	أولاً: مراقبة الصرف
90	ثانياً: التعريف الجمركية
92	المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1988-1971
94	المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية و أهم الاصلاحات الخاصة بها
95	أولاً: التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الأولية 1993-1989
95	ثانياً: التحرير الكلي للتجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية المعمقة 1998-1994
96	ثالثاً: ابرام الجزائر لعدة اتفاقيات من أجل التبادل الحر
97	رابعاً: المفاوضات من أجل الـ OMC
99	المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و المأمول
98	المطلب الأول: عوامل و خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر
98	أولاً: العوامل المؤثرة للنمو الاقتصادي في الجزائر
100	ثانياً: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر
101	المطلب الثاني: واقع تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر
101	المطلب الثالث: برامج النمو الاقتصادي في الجزائر 2014-2000
102	اولاً: برنامج الإنعاش الإقتصادي 2004-2001
106	ثانياً: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005
114	ثالثاً: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014-2010
116	المبحث الثالث: سياسة الانفتاح التجاري و اثره على النمو الاقتصادي الجزائري 2014-1999
116	المطلب الاول: تطور النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية في الجزائر

122	المطلب الثاني: اثر التحرير التجاري على تجسيد برامج الانعاش الاقتصادي 1999-2009
126	المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو و تحرير التجارة الخارجية الجزائرية 2010-2014
129	خلاصة فصل
131	خاتمة عامة
	قائمة المراجع
	الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
11	مثال افتراضي لنظرية التكاليف المطلقة	01
13	مثال افتراضي لنظرية الميزة النسبية	02
16	مثال افتراضي لنظرية القيم الدولية	03
21	كمية العمل و راس المال الازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار امريكي	04
77	نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي	05
105	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004	06
108	توزيع برامج تحسين ظروف معيشة السكان	07
109	توزيع برامج تطوير المنشآت الاساسية	08
111	توزيع برامج التنمية الاقتصادية	09
112	توزيع برامج الخدمة العمومية وتحديثها	10
115	مضمون برامج توطيد النمو من 2010 - 2014	11
116	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2010	12
118	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1999-2014	13
121	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات للفترة 1999-2014	14
123	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009	15
124	تطور اجمالي الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2001-2009	16
126	تطور معدلات النمو الاقتصادي و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2012-2014	17
127	تطور الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	18

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
24	مراحل دورة تطوير منتج جديد	01
40	تمثيل بياني لنظام الحصص على الاقتصاد الدولي	02
116	معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2014	03
119	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1999-2014	04
122	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1999-2014	05
123	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009	06
125	تطور اجمالي الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة 2001-2009	07
126	تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2014	08
128	تطور الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	09

المقدمة العامة:

منذ القدم والتجارة تشكل محور اهتمام تفكير الاقتصاديين، حيث أنها تمثل البنية التحتية لاقتصاد أي بلد ينمو ويتطور مع الأحداث المتعاقبة، حيث أصبحت المعاملات التجارية ذات أهمية كبيرة وتتطلب جهوداً واسعة.

لقد اتسم العقدان الأخيران من القرن العشرين بحدوث تغيرات اقتصادية عالمية، أدت إلى خلق المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وأكدت على عالمية السوق بحيث تزايد حركة تصدير السلع والخدمات ورؤوس الأموال على نحو هائل، وزادت درجة التشابك بتن مختلف الأنشطة الاقتصادية، وقد عمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية، التي فتحت الباب واسعاً أمام كافة البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية، فكل الدول في عالمنا تعتمد على بعضها البعض لإشباع جزء من حاجتها، مهما كانت صفة الدولة فلا تستطيع العيش في عزلة عن غيرها بحكم أنه لا يمكنها إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وذلك نتيجة اختلاف الظروف الطبيعية وعناصر الإنتاج بين الدول فكل بلد هو بحاجة إلى تصريف فائض إنتاجه نحو العالم الخارجي، كما انه بحاجة إلى استيراد فائض إنتاج الدولة الأخرى مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض، وتكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من التصدير والاستيراد، وأن اتساع نطاق التبادل الدولي من خلال إتباع سياسة حرية التبادل يعمل على زيادة قدرك الدولة على إشباع حاجات سكانها وبالتالي الرفع من مستوى رفاهية الاقتصاد.

و يعد تحقيق النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول لإدراكها، حيث يعد النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات رفاهية المجتمعات وازدهارها، ويعكس إلى حد كبير باقي المؤشرات الاقتصادية، كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة، حيث انه من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فان ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى معيشة السكان، ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين الدول وتختلفها، والتجارة الخارجية بعملياتها (الاستيراد والتصدير) تحظى بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، حيث اجمع الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وأكثر من هذا اعتبروا أن الصادرات محرك النمو الاقتصادي وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من



جلب للنقد الأجنبي، وتصريف الفائض من الإنتاج، مما يعني أن التجارة الخارجية بين البلدان تعتبر متغير تابع للسياسات التنموية لمختلف البلدان ومستوى نموها الاقتصادي.

يوجد ارتباط قوي بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي الذي يعكس في الواقع قوة تأثير التجارة الخارجية على مستوى النشاط الاقتصادي وأيضاً تحقيق هذا النمو ليس ذاتياً وإنما على عوامل خارجية وهو ما يجعل قدرة البلدان على تحقيق النمو الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من البلدان النامية للتجارة الخارجية دوراً محورياً من خلال تعزيز السوق الداخلية حيث تطمح الجزائر إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي لكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل الدولة الذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية، من خلال ما سبق تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تظهر من خلال التساؤل التالي:

ما هو اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي التجارة الخارجية؟
- ماهي أبرز العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- كيف يمكن للجزائر تقليص ووقف تبعية النمو الاقتصادي واعتماده الشبه كلي على قطاع المحروقات؟
- هل يمكن اعتبار تنويع الأنشطة الانتاجية حلاً مثالياً للجزائر من أجل الارتقاء بتجارتها الخارجية؟ وما مدى قدرتها على تحقيق ذلك؟

و بهدف الإجابة على هذه الأسئلة نقترح الفرضيات التالية:

- التجارة الخارجية هي معاملات تجارية تتمثل في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال.
- أسهمت الصدمات الخارجية التي تعرضت لها الجزائر على مدى فترات مختلفة في كبح عجلة النمو الاقتصادي وتعطيلها.
- يتمسك الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات كطوق نجاة له من كافة المشاكل الاقتصادية حيث تعد الحالة الاقتصادية لهذا القطاع مرآة عاكسة للنمو الاقتصادي في الجزائر ككل .



- يسهم تحسين أداء الانتاجي للقطاعات الاقتصادية خاصة تلك المرتبطة مباشرة بالتجارة الخارجية في تحسين مستويات النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع حيث نجملها فيما يلي :

- يدخل عنوان البحث ضمن التخصص العلمي الذي أدرس فيه.
- أهمية هذا الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة.
- أهمية التجارة الخارجية ودورها الأساسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي الجزائري.

أهمية الموضوع:

يستمد هذا الموضوع أهميته من :

دور التجارة الخارجية وما قادت إليه سياسات تحرير التجارة الخارجية خاصة في ظل الإصلاحات من خلال تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي بما يفيد النمو ورفع مستويات المعيشة التي تسعى إليها الجزائر.

أهداف الدراسة:

للبحث هدفين علمي وعملي، فهو يهدف أولاً إلى محاولة تقديم إطار نظري مناسب يوضح مفهوم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وثانياً إلى إثراء المكتبة بمرجع متواضع حول هذا الموضوع ليكون في متناول باحثين من بعدنا لمساعدتهم ولو بشكل بسيط في إعداد بحوثهم ودراساتهم.

منهج وأدوات الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية البحث وإثبات مدى صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لمعرفة كل المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي كما اعتمدنا على المنهج التحليلي بغرض تحليل الجداول ومختلف الاحصاءات التجارية.

أما فيما يخص أدوات الدراسة التي اعتمدنا عليها في هذا البحث فقد تمثلت في كتب باللغة العربية والفرنسية والانجليزية بالإضافة إلى رسائل وأطروحات جامعية وملتقيات ومجلات علمية ومواقع انترنت.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي جهد عملي من الصعوبات ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- صعوبة تطبيق وفهم الموضوع خاصة عند إسقاطه على الاقتصاد الوطني بسبب أن المعاش يختلف عن الجانب النظري .

- التضارب الكبير في مختلف الإحصائيات.

تقسيمات الدراسة:

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، لذا قمنا ببحثنا إلى ثلاثة فصول رئيسية تسبقهم مقدمة تتضمن الأبعاد الأساسية لموضوع البحث وتعقبهم خاتمة تتضمن النتائج المتوصل إليها، وقد تم تخصيص الفصل الأول والثاني للإطار النظري وذلك بدراسة متغيرات الدراسة من الناحية النظرية، وخصص الفصل الثالث لدراسة حالة الجزائر، وكانت على النحو التالي:

الفصل الأول: نتناول فيه الإطار النظري للتجارة الخارجية وذلك من خلال ثلاث مباحث فخصص

المبحث الأول لماهية التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه النظريات المفسرة للتجارة الخارجية بدءاً بالنظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية وأخيراً النظريات الحديثة.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الإطار النظري للنمو الاقتصادي وذلك من خلال ثلاث مباحث،

فخصص المبحث الأول لمفاهيم حول النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى أهم النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي، وفي الأخير تناولنا علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث فحاولنا إبراز السياسة التجارية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من

خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث الأول خصص لتطور التجارة الخارجية في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد تحدثنا عن النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والمأمول، وفي المبحث الثالث والأخير فتطرقنا إلى سياسة الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي الجزائري.

مقدمة فصل:

بمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة، واحتلت التجارة الخارجية بصفة خاصة المكان المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي، وذلك بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية، وإزالة العوائق التي تقف أمامها، وتحقيق المكاسب المرجوة منها، ولقد اهتم عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين بموضوع التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية بين الدول، وأصبح الاقتصاد الدولي فرعاً مهماً من النظرية الاقتصادية، ولم يخل مذهب أو مدرسة اقتصادية من تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية، فظهرت النظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول، ورأى عدد من الاقتصاديين أن التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للنمو.

وتعتمد الدول في تطبيق سياستها في مجال توطيد علاقاتها الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية على السياسات التجارية، والتي تتراوح دوماً بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية وأخرى بدرجة أكبر من الحماية، حسب طبيعة توجه الدول الاقتصادي، ومن هذا المنطلق فإنه يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي :

➤ المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

➤ المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

➤ المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.

المبحث الأول : الإطار النظري للتجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ركيزة من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي، فهي تكمن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلع معينة، وهكذا لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها، وهذا مهما اختلفت النظم السياسية ومهما كانت درجة التفاوت بين البلدان .

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

لقد أظهر الأدب الاقتصادي تباينا في الآراء حول تحديد مفهوم التجارة الخارجية وبالتالي تعددت التعاريف المتعلقة بها ولذا نحاول تقديم جملة التعريفات قصد الوصول إلى مفهوم شامل لمصطلح التجارة الخارجية.

أولا: تعريف التجارة الخارجية

التعريف الأول : يقصد بالتجارة الخارجية "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الخارجية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك"¹.

التعريف الثاني : هي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة².

التعريف الثالث : كما تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، والصفقات الاقتصادية المقصودة هنا تعني ما يلي :

- تبادل السلع المادية وتتمثل في حركة المواد الأولية ونصف المصنعة والتامة الصنع، الاستهلاكية منها والإنتاجية .
- تبادل الخدمات وتضم خدمات النقل والتأمين والتمويل وتقديم الخبرات الفنية وتنقل الأفراد عبر الحدود .
- تبادل النقود وتضم هذه حركة رؤوس الأموال للاستثمارات الطويلة والقصيرة الأجل، وللاستثمارات

¹ عطاء الله الزبون، التجارة الخارجية، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015، ص8.

² مصطفى حسام داوود، رشاد العصار، عليان الشريف. التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص12.

المباشرة أو غير المباشرة (على شكل قروض)¹.

التعريف الرابع: كما تعني التجارة الخارجية "عمليات التبادل في السلع والخدمات التي تحدث بين دولتين أو أكثر، أما التجارة الداخلية فإنها تعني عملية التبادل التي تجري داخل الحدود السياسية لدولة معينة وتتعرض التجارة الخارجية إلى مجموعة من القيود الجمركية والكمية إلى أنظمة وتعليمات متنوعة وإلى نشأة حقوق وديون بين الدول المتاجرة مع بعضها وتتأثر بالتغيرات السياسية والدبلوماسية بين الدول"².

ثانياً: اختلافات التجارة الخارجية

و لهذا تختلف التجارة الخارجية في كثير من جوانبها وأوجهها عن التجارة الداخلية ومن أبرز الاختلافات ما يلي :

- وجود مجموعة من القيود التي تحكم حركات التبادل الدولي تختلف تماماً عن تلك التي تحكم التبادل الداخلي، وتتعلق هذه القيود بتحركات السلع والخدمات وعوامل الانتاج والتي تحكمها مجموعة من القيود تعرف باسم السياسة التجارية .
- اختلاف العملات التي يتم التبادل بها دولياً مما يؤدي إلى ظهور مشاكل الصرف، فعادة ما يتم التعامل دولياً بالعملات القوية المقبولة دولياً مثل الدولار واليورو... إلخ : كما أن أسعار عملات الدول المختلفة تتعرض للتقلب اتجاه هذه العملات وفقاً لظروف العرض والطلب وكذا السياسات المختلفة التي تتخذها الدول لتحقيق استقرارها النقدي .
- اختلاف القوانين المنظمة لحركات التجارة الخارجية من دولة لأخرى، ولذلك يواجه المتعاملون في التجارة الخارجية قوانين مختلفة عن تلك التي تحكم تحركات السلع والخدمات داخل حدودهم الجغرافية .
- تعتبر الأسواق العالمية أسواق منفصلة بسبب اختلاف أشكال التدخل الحكومي، ويعد اختلاف خصائص الأسواق ما بين الدول من بين أهم العناصر التي تميز التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية،

¹ اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص 241.

² خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 157.

فالسوق العالمية يسودها حالة المنافسة الكاملة أو على الأقل تكون المنافسة فيها أكثر من تلك الموجودة في الأسواق المحلية¹.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد ملامح الأساسية للدولة والجوانب والأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى ويتمثل هذا الدور في المجالات التالية:

أولا: المجال الاقتصادي

حيث تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي لتحقيق ما يلي:

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الانتاج عن حاجة السوق المحلية، وحيث يكون الانتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي².
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية³.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلي نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب⁴.
- زيادة الإنتاج المتحقق من خلال ما يمكن أن يتيح التبادل الدولي من قدرات أكبر وأوسع للتخصص وتقسيم العمل الدولي وبالاستناد إلى المزايا النسبية المطلقة وهو ما يمكن أن يساهم في زيادة الاستخدام وزيادة الإنتاج والدخل اعتمادا على السوق المحلية إضافة إلى السوق الدولية.

¹ بلقاسم زايري، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 15.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص 373.

³ رشاد العصار، حسام داود، وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 16.

⁴ رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار رضا للنشر، سوريا، 2000، ص 57.

- إن التجارة الخارجية تتيح المنافسة بين المنتجين وتلاقي حصول احتكار للسوق، وبالذات في ظل حرية السوق بما فيها حرية التجارة الخارجية، وهو الأمر الذي يقود إلى توفير السلع بأسعار أقل ونوعية أفضل، خاصة أن المنتج لا سبيل لديه من أجل زيارة أرباحه سوى خفض التكاليف وتحسين النوعية لأن سعر سلعته يحدده السوق، ومن ثم فإن المنافسة التي تسهم في توفيرها التجارة الخارجية تتيح إنتاج أكبر وبسعر أقل ونوعية أفضل وهو ما يسهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الاستخدام والإنتاج والدخل¹.

ثانياً: المجال الاجتماعي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي لتحقيق ما يلي:

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك والارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة متطلبات والرغبات.
- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت له العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبياً. والتأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية².

ثالثاً: المجال السياسي

حيث تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي لتحقيق ما يلي:

- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود³.

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناع من الدول الأخرى وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد

¹ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 354.

² رشاد العصار، حسام داود، وآخرون، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات، والذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة، ويتم فيها تبادل المنتجات بعضها ببعضها الآخر، ونقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار.

و في الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الخارجية إلى التقدم الكبير في مختلف العلوم والفنون والاختراعات الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة الأمر الذي أدى إلى الظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي، وبالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم¹.

و يرجع تزايد الاهتمام بالتجارة الخارجية من قبل دول العالم إلى مجموعة من الأسباب لعل من أهمها:

- عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، يصعب تلبية احتياجات الدولة كلها من مواردها المحلية خاصة بعد تعدد حاجات الإنسان واختلافها وتباين إمكانيات الدول في توفير هذه الحاجيات بجانب تنوع رغبات الأفراد وأذواقهم .
- المكاسب والمزايا التي تتحقق من قيام التجارة الخارجية، تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية، واستيراد السلع ذات الندرة النسبية، الأمر الذي يحقق لها في الواقع ميزتين في آن واحد، أولهما تصريف منتجاتها الزائدة عن احتياجات السوق المحلي، وثانيهما : الحصول على سلع تستوردها من الخارج بأسعار تقل نسبيا عن تكلفة إنتاجها محليا.
- ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية.
- ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي مثل تدهور معدلات التبادل الدولية واتجاهها في غير صالح الدول النامية، والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها.
- عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية، حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة واحدة وسوق دولي واحد².
- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول العالم المختلفة مما ينتج منه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاسكندرية 2011، ص ص 7، 8 .

² السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص 6، 7.

- الفائض في الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة على الطلب على الإنتاج عالميا.
- السعي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا وتحقيق الرفاه الاقتصادي.
- اختلاف المستوى التكنولوجي المستخدمة في الإنتاج من الدولة إلى أخرى مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا حيث يخضع الانتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية¹.
- اختلاف الميول والأذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها.
- الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا².
- تطور طرق المواصلات المختلفة البرية والجوية والبحرية وكذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية ساعد في تعميق الاتصال بين كل دول العالم وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير
- تطور الأنظمة المصرفية والنقدية والتسهيلات المصرفية الكثيرة، وازدياد أشكال التعاون بين دول العالم وظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية والقومية الدولية والدولية أدى إلى تسهيل عمليات التبادل التجاري³.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

لقد تعددت الآراء والنظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم، وذلك تبعا للعصر الذي ينتمي إليه كل مفكر أو المدرسة التي يؤمن بأفكارها.

¹ حسام علي داود، أمين ابو خضير وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص 17.

² حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 15.

³ خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 157.

و في هذا المبحث سنتناول النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، حيث أنه في المطلب الأول سوف نتناول النظرية الكلاسيكية وفي المطلب نتناول النظرية النيوكلاسيكية وفي المطلب الثالث النظرية الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر مدافعة عن حرية التجارة الخارجية، ومظهرة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسة فقط، وإنما أيضا بما يتوفر لديها من موارد اقتصادية حقيقية متمثلة في الأراضي والمنازل و السلع الاستهلاك .

و في النظرية الكلاسيكية نميز ثلاث اتجاهات وهي كما يلي:

أولا: نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث 1723-1790)

تعد هذه النظرية أول نظرية ظهرت لتفسير قيام التجارة بين الدول الاقتصادية آدم سميث من خلال كتابه ثروة الأمم 1776 حيث ركزت هذه النظرية على جانب العرض في تفسير أسباب الفوارق السعرية بين الدول واعتمدت في ذلك على تحديد أنماط التجارة بين الدول بمعنى تحديد السلع التي تقوم الدولة بتصديرها والسلع الأخرى التي تقوم باستيرادها من الدول المشتركة معها في التجارة.

وتعتبر هذه النظرية أن وظيفة التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد المجال الحيوي لتصريف فائض الانتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي لكل دولة مشتركة في التجارة وتستخدم هذه النظرية الفرق المطلق في التكاليف الانتاجية بين الدول وهذا المفهوم يعرف بالميزة المطلقة، وقد اعتمد آدم سميث مبدأ تقسيم العمل في الانتاج حيث اعتبره الركيزة الأساسية التي تحكم قدرة الدولة الانتاجية وتوجيهها الوجهة الاقتصادية الصحيحة ولهذا اعتبر سميث أن التكلفة الحقيقية للإنتاج تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة¹.

ولقد اعتقد سميث أن ظروف الحرية الاقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الانتاجية حيث يصبح الأفراد أحرار في اتخاذ الأنشطة التي تحقق لهم مصالحهم مما يدفع بالأفراد الى التخصص في الأنشطة التي تناسب مع قدراتهم الخاصة هكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق أعلى انتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة.

¹ حسام علي داود، أيمن أبو خضير وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص33.

وعلى هذا لم يؤمن سميت أهمية دور في التدخل في النشاط الاقتصادي بل على عكس اعتقد سميت في وجود يد خفية تسعى الى تحقيق مصلحة المجتمع ككل عندما يكون الأفراد أحرار في اختيار الأنشطة الاقتصادية التي تحقق مصالحهم الشخصية وربما الدور الوحيد الذي يمكن أن تلعبه الحكومة من وجهة نظر سميت يتلخص في الحفاظ على كفاءة عمل الاسواق دون أي شوائب احتكارية¹.

أما الفرضيات التي استندت اليها نظرية الميزة المطلقة فهي:

- أن كل دولة تنتج سلعة واحدة أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون .
- أن التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وفقا لنظرية القيمة المبنية على العمل
- أن العمل هو العنصر الانتاجي الوحيد المستخدم في الانتاج .
- أن آلية السوق والمنافسة داخل الاقتصاد يتضمن وجود معدل تبادل واحد بين السلع والذي يعكس تكلفة العمل الحقيقية لهذه السلع.
- صعوبة انتقال عنصر العمل بين الدول مما يعني عدم امكانية تطبيق نظرية القيمة المبنية على العمل في تحديد معدلات التبادل السلمي بين الدول بسبب العوائق السياسية والثقافية والقانونية أما حركة عنصر العمل عبر الدول المختلفة².

ولتوضيح ذلك نفترض وجود دولتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل كل منهما يستطيع انتاج سلعتين فقط للتبسيط هما القمح والبن، وبافتراض أن انتاجية الغذاء في كل منهما كانت على النحو الموضح في (الجدول رقم 1).

¹ ميرندا زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة بينها، جامعة الرقازيق، مصر، 2010، ص 17.

² حسام علي داود، أيمن أبو خضير وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الجدول رقم (1-1): مثال افتراضي لنظرية التكاليف المطلقة

القمح	البن	
4	1	و. م. أ
2	3	البرازيل

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2011، ص28.

ومن الجدول رقم (1-1) يتضح ما يلي:

- أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح لأن إنتاجية الفدان فيها أكبر من البرازيل.
 - أن البرازيل لديها ميزة مطلقة في إنتاج البن، لأن إنتاجية الفدان فيها أكبر من الو. م. أ.
 - تقوم بين تجارة دولية بسبب اختلاف المزايا المطلقة بينهما حيث تخصص الو. م. أ في إنتاج وتصدير القمح وتخصص البرازيل في إنتاج وتصدير البن¹.
- ويتضح مما سبق أن قانون الميزة المطلقة يقرر أن دولة ما "أ" يكون لديها ميزة مطلقة في إنتاج سلعة "س" بالمقارنة بالدولة أخرى "ب" وإذا كانت كمية محدودة من عوامل الإنتاج (عمل، رأس مال، أرض) في الدولة "أ" بإمكانها إنتاج كمية أكبر من السلعة "س" بالمقارنة بإنتاجية نفس كمية الموارد في الدولة الأخرى "ب" من نفس السلعة.

الميزة المطلقة التبادلية فإذا كان لديها دولتين "أ" و"ب" وسلعتان "س" و"ص" وكانت الدولة "أ" لديها ميزة مطلقة في إنتاج السلعة "س" والدولة "ب" لديها ميزة مطلقة في إنتاج السلعة "ص" فإننا نكون بصدد حالة الميزة المطلقة التبادلية وهي ماثلة تماما لحالة و. م. أ والبرازيل في سلعتين القمح والبن حيث يكون لكل دولة ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما وفي هذه الحالة فإن الإنتاج الكلي للبلدين يمكن زيادته لو أن كلا من البلدين تخصص في إنتاج السلعة التي يتميز فيها بميزة مطلقة.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 28، 29.

تقييم النظرية :

عرف آدم سميث ثروة الأمة بقدرتها على إنتاج السلع والخدمات وبالتالي يجب عليها أن تبحث عن السبل التي تمكنها من زيادة القدرة الانتاجية وهذا لا يتم الا عن طريق الحرية الاقتصادية وأن دور الدولة محدود يتمثل في الحفاظ على كفاءة عمل الأسواق بصورة تنافسية دون قيود احتكارية وأن تقسيم العمل يحقق أعلى انتاجية في ظل المنافسة الكاملة حيث يشكل اختلاف النفقات المطلقة عند آدم سميث أساسا للتخصص وتقسيم العمل الدولي ولذلك فهذا الاختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية¹.

ولكن يؤخذ على أن نظرية سميث لم تفسر أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول في حالة وجود ميزة مطلقة للدول في إنتاج السلعتين في حين لا تتمتع الدولة الأخرى بأي ميزة في إنتاج أي من السلعتين ومن ناحية أخرى لا يرى سميث داعيا للفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية فالثانية تعد امتداد للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الانتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقييم العمل والتخصص. وقد كان ريكاردو هو من أوضح هذا الفارق فيما أسماه بقانون النفقات النسبية².

ثانيا: نظرية الميزة النسبية (دايفيد ريكاردو 1772-1823)

نشر ريكاردو كتابه "مبادئ في الاقتصاد السياسي" عام 1817، وقدم فيه قانون النفقات النسبية، والذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية، ويطلق على نظرية النفقات النسبية أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية³.

و طبقا لتحليل ريكاردو، إذا كانت دولة ما متخلفة مطلقا في كافة السلع فإنه لا يزال هناك أساس لقيام تجارة مربحة بينها وبين الدولة الأخرى على أساس الميزة النسبية. فبافتراض وجود دولتين وسلعتين:

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 29.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 12.

³ عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 39.

توضح نظرية الميزة النسبية، أنه إذا كانت دولة ما أقل كفاءة عن الدولة الأخرى في إنتاج السلعتين التي تتم فيها التجارة، فإنه أساس قيام التجارة سيظل موجود بين الدولتين إذا كانت درجة الكفاءة في إنتاج السلعتين مختلفة¹.

و نستطيع توضيح نظرية ريكاردو النسبية بالمثال الرقمي الذي اعتمد عليه في نظريته، وهو دراسة دولتين هما البرتغال وإنجلترا حيث استخدم ريكاردو ما يتطلبه العمل من وقت لتوضيح التكلفة مبينا ذلك في الجدول رقم (2-1) التالي :

الجدول رقم (2-1): مثال افتراضي لنظرية الميزة النسبية

الدولة	النبيد(برميل)	الأقمشة(ياردة)
البرتغال	80 يوم	90 يوم
إنجلترا	120 يوم	100 يوم

المصدر: رشاد العصار، حسام داود، وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص26.

ويلاحظ من الجدول أن البرتغال لها ميزة مطلقة على إنجلترا في كلا خطى الإنتاج (و يمكن أن يكون السبب هو الأرض الأفضل) ولكن ريكاردو يصر على أن التجارة يمكن أن تقوم بينهما في كل الأحوال وأكثر من ذلك أن تكون التجارة مربحة لكلا الدولتين.

قبل قيام التجارة ستكون الأسعار الداخلية في كلا الدولتين متناسبة مع تكاليف الإنتاج ومن ثم فإنه في ظل نسبة تكلفة النبيد بالنسبة للقماش في إنجلترا وهي 100/120 فإنه يجب مبادلة جالون واحد من النبيد مقابل 1.2 ياردة من القماش².

السبب هو افتراضنا الخاص بهذه المناقشة، فإذا أمكن مبادلة جالون من النبيد في السوق مقابل (1.3) ياردة من الأقمشة بدلا من (1.2) ياردة فإن الناس عندئذ يستطيعون أن يربحوا بإنتاج نبيد إضافي وبيعه

¹ عبد الرحمان يسري، إيمان محب زكي، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص36

² رشاد العصار، حسام داود، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص26.

بأكثر مما يكلف وهذا سوف يخفض سعر النبيذ باتجاه النسبة 100/120، وفي المقابل فإن نسبة تكلفة النبيذ إلى القماش في البرتغال هي 90/80 وبالتالي فإنه سيتم تبادل جالون من النبيذ مقابل 0.88 ياردة من القماش.

و الآن إذا سمحنا التجارة مع البرتغال على النبيذ مقابل القماش الإنجليزي أكثر مما يستطيعون الحصول عليه من خلال التجارة من منتجي النبيذ في إنجلترا. ولقد كان من المعتاد أن يجلب المقدار الواحد من القماش ما قدره 11/10 جالون من النبيذ، ولكن الآن ومن خلال التبادل مع البرتغال فإن كل وحدة من القماش تجلب لهم 8/9 جالون من النبيذ عند الأسعار القائمة في البرتغال وتستطيع إنجلترا في مائة ساعة عمل أن تحصل على منتج إعتاد أن يكلف 135 ساعة عمل، وعملية الحساب كالتالي:

$$100 \text{ سا} = \text{ياردة من القماش، و ياردة من القماش} = 8/9 \text{ جالون ستكلف} 120 * 80/90 = 135 \text{ سا عمل} .$$

و في نفس الوقت فإن ذلك سيؤدي إلى عدم رضا صانعي النبيذ الإنجليزي إذ أن المفاضلة الكبيرة للتجارة الحرة هي ما الذي يجب عمله للصناعات التي يلحق بها الضرر عن طريق المنافسة الأجنبية.

و إذا عدنا إلى البرتغال نجد أن التجار في البرتغال أيضا يحققون اكتشافا آخر فإن هؤلاء التجار الذين كانوا قادرين من قبل على مبادلة جالون نبيذ مقابل 9/8 ياردة فقط من القماش في البرتغال يستطيعون الآن الحصول على 10/12 ياردة من القماش إذا تم إرسال النبيذ إلى إنجلترا، ويحصل البرتغاليون ب 80 سا عمل على ما كان يكلف 108 سا في الداخل¹.

و عملية الحساب في البرتغال كالتالي:

80 سا عمل = جالون نبيذ = 10/12 ياردة قماش بعد التجارة وكان من المعتاد ان تكلف الياردة الواحدة 90 سا عمل وبالتالي فإن 10/12 جالون ستكلف 90 * 10/12 = 180 سا عمل، ويلاحظ مرة أخرى أنه ستكون هناك خيبة امل في لشبونة إذ أن تجار القماش سيفقدون تجارتهم.

و نلاحظ مما سبق ما يلي:

- عند أي سعر للنبيذ أرخص من 100/120 فإنه يجب على إنجلترا أن تباع القماش وتشترى النبيذ.

¹رشاد العصار، حسام داود، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

• عند أي سعر للقماش أرخص من 90/80 فإن البرتغال سوف تكسب من خلال بيع النبيذ وشراء القماش.

و مع ذلك فنحن لا نعرف حتى الآن النسبة الفعلية التي سوف تقوم عندها تجارة السلع من جانب إنجلترا والبرتغال حيث أن نموذج ريكاردو لم يقدم بدرجة كافية البيانات اللازمة لذلك كما لا نعرف أيضا الكميات التي يجب الإتجار بها.

و لكن نستطيع أن نتأكد أن السعر سوف يستقر في مكان ما بين (90/80 و 100/120) نظرا لأن المزيد من النبيذ في إنجلترا سوف يخفض سعر النبيذ بالنسبة للقماش وكذلك فإن المزيد من القماش في البرتغال سينخفض سعر القماش بالنسبة للنبيذ، والأمر كذلك إذا أن القليل من النبيذ في البرتغال سيرفع السعر هناك وكذلك القليل من القماش في إنجلترا سيرفع سعر القماش في إنجلترا¹.

ثالثا: نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل)

انتقد ستيوارت ميل النظريات السابقة على أساس أنها أهملت جانب الطلب واهتمت فقط بجانب العرض كما أهملت تحديد نسب التبادل الدولي . حيث يؤدي الطلب إلى اختلال معدل التبادل على أسس درجة مرونة الطلب وأشكال السوق العالمي وما يترتب عليها من تفاوت معدلات التبادل الدولي وأكد ستيوارت ميل أن الدولة التي يرتفع الطلب على منتجاتها تستطيع أن تحقق أرباح أكثر من التجارة الدولية من الدول التي ينخفض الطلب على منتجاتها ومن ثم اتجه ستيوارت ميل إلى محاولة تحديد نسب التبادل الدولي عن طريق معادلة أطلق عليها معادلة الطلب الدولي، وقد اتخذ ميل من إنتاجية العمل في الدولتين مقياسا للقيمة وللمزايا النسبية بدلا من نفقة الإنتاج.

¹ رشاد العصار، حسام داود، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ص 27، 28.

مثال:

افترض ميل أن كمية العمل المستخدمة واحدة في الدولتين كما في (الجدول رقم 3) المبين أدناه

الجدول رقم (1-3): مثال افتراضي لنظرية القيم الدولية

الناتج الكلي من السلعة		الدولة	كمية العمل المستخدمة في إنتاج السلعتين
الملابس	الأحذية		
75	100	البرتغال	300 يوم
60	50	إنجلترا	300 يوم

المصدر: حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 64.¹

حسب أفكار ميل وحسب الجدول أعلاه، فإن البرتغال تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين ومع ذلك يمكن قيام تجارة بين الدولتين وفق الميزة النسبية، حيث يظهر أن الدلة الأولى تتميز في إنتاج الملابس أما إنجلترا فتتميز نسبيا في إنتاج الأحذية أكثر من الملابس، وهكذا تخصص الدولة الأولى في إنتاج الملابس والثانية في إنتاج الأحذية .

فبالنسبة لشروط التبادل الممكنة، نجد أن 100 وحدة من الأحذية يمكن تبادلها في البرتغال مقابل 75 وحدة من الملابس، أما في إنجلترا فإن 100 وحدة من الأحذية يمكن تبادلها مقابل 120 وحدة ملابس.

و من الواضح أن البرتغال تستفيد من التجارة إذا تحصلت مقابل 100 وحدة أحذية على ما يزيد عن 75 وحدة ملابس، أما إنجلترا فيمكنها أن تستفيد من التجارة إذا حصلت على 100 وحدة أحذية مقابل التخلي عن ما هو أقل من 120 وحدة ملابس .

و بذلك تكون حدود التبادل المفيد للطرفين كما يلي :

¹ حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الأحذية }
75 وحدة ملابس
120 وحدة ملابس

و الحصول على الربح الأكبر من التجارة الخارجية حسب النظرية مرتبط بعاملين:

- حجم الطلب في كل من الدولتين : فحسب المثال السابق إذا استطاعت البرتغال الحصول على 120 وحدة من الملابس مقابل تصديرها 100 وحدة من الأحذية فقد حققت أكبر ربح من التجارة مع إنجلترا، ولكن إذا كانت إنجلترا أساسا ترغب في استيراد كمية أقل من الأحذية وكان طلب البرتغال على سلع إنجلترا كبيرا ومتزايدا فإن شروط التبادل ستكون لصالح إنجلترا وضد البرتغال .
- مرونة الطلب في كل من الدولتين : مرونة الطلب هي تغير حجم الطلب نتيجة لتغير قيمة السلعة وحسب المثال السابق عندما كان طلب البرتغال على سلع إنجلترا أكبر وهدد بتدهور معدل التبادل كان من الممكن أن تعزف البرتغال ممثلة في المستهلكين أو المستوردين عموما عن استهلاك كميات كبيرة من واردات إنجلترا لأن قيمة ما يدفعونه مقابل حجم معين من السلع المستوردة قد زاد وكلما كان تخفيضهم لمقدار ما يطلبونه من السلع المستوردة كبيرا كلما اتجه الوضع نحو التوازن ونحو استعادة معدل التبادل السابق¹.

و قد وجهت عدة انتقادات إلى النظرية الكلاسيكية نوجزها فيما يلي :

- افترضت النظرية أن العمل وحده هو عنصر الإنتاج الذي يحدد القيمة ويعني ذلك افتراض النظرية لقلّة أهمية رأس المال وايضا عدم أهمية عنصر الأرض في تحديد قيمة السلع المتبادلة.
- ركزت نظرية على الربح الناتج من التجارة الخارجية دون توضيح نمط التجارة الخارجية ولم تقدم اطارا ديناميكية لكيفية قيام التجارة بين الدولتين بعيدا عن اعتبارات الأرباح والخسائر .
- لم تحدد النظرية أسباب اختلاف نفقة الإنتاج النسبية والمطلقة من دولة إلى أخرى وأهملت بذلك الجوانب الفنية والمتربة على الإنتاج الكبير واقتصاديات الحجم وظروف المنافسة في السوق العالمية. ويلاحظ أن النظرية افترضت كذلك عدم قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال عالميا بمعنى أنها افترضت تشغيل عناصر الإنتاج داخلها سواء كانت أكثر من الاحتياجات أم أقل من الاحتياجات دون اتاحة الفرصة لاشتراك

¹ فلة عاشور، تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية: دراسة حالة الجزائر منذ 1994، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص ص47، 48.

عناصر إنتاج مستوردة مثل عنصر العمل أو رأس المال أو التكنولوجيا أو الإدارة أو منتجات الأرض وكانت هذه الانتقادات دافعا لأصحاب النظرية الحديثة على تقديم رؤية جديدة لكيفية حدوث التجارة الخارجية .

- افترضت تساوي معدل التبادل بين الصادرات والواردات.

المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية

لقد اقتصرَت النظرية النيوكلاسيكية في تحليلها لظاهرة التبادل الدولي في تبيان بأن الاختلاف في النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة هو سبب قيام التجارة الخارجية لكنها عجزت عن توضيح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين هذه البلاد، وفي هذا الصدد قامت النظرية النيوكلاسيكية بتقديم هذا التفسير .

أولا: نظرية هكشر وأولين

حاول الاقتصادي السويدي "إيلي هكشر" في كتابه بعنوان "آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919 وإلى تلميذه "برتل أولين" من خلال كتابه تحت عنوان "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" الصادر سنة 1933 أن يتجاوز بعض نقائص النظرية الكلاسيكية وخاصة في اتخاذ هذه الأخيرة العمل كمحدد وحيد لقيمة السلع وبالتالي إهمالها لعوامل الإنتاج الأخرى¹.

و طبقا لنظرية هكشر وأولين فإن البلاد يكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع التي تتميز بكثافة استخدام عناصر الإنتاج التي تكون متوفرة لديها بكثرة نسبيا هذه غالبا ما تسمى نظرية نسب عوامل الإنتاج للميزة النسبية، حيث أنها تفترض أن جميع البلاد لها نفس دوال الإنتاج الذي يعني أن قدر متساو من خدمات عناصر الإنتاج سينتج نواتج متساوية في جميع البلاد ولكن العرض النسبي لعوامل الإنتاج ومن ثم الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تختلف بين البلاد².

و لقد أرجع أولين أسباب قيام التجارة الخارجية إلى عاملين أساسيين هما:

- اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة.
- اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دوال إنتاج السلع المختلفة³.

¹ يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 45.

² كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 46.

³ موسى سعيد مطر، حسام داود وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 39.

تقوم نظرية نسب عوامل الإنتاج على مجموعة من الفروض الأساسية التي تتمثل فيما يلي¹:

- **الفرض الأول:** وحدانية دوال الإنتاج بالنسبة لإنتاج السلعة الواحدة في الدولة الواحدة وقد تكون كذلك في الدول المختلفة مع تباينها بالنسبة للسلع المختلفة وهذا يعني أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة هي واحدة.
 - **الفرض الثاني:** اعتبار أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج، إذ أن السلع يتضمن إنتاجها نسبة أكبر من عنصر العمل مقارنة بالعناصر الأخرى، وثانية تتضمن نسبة أكبر من رأس المال، وثالثة تحتاج إلى عنصر الأرض بنسبة أكبر من العناصر الأخرى، وهكذا.
 - **الفرض الثالث:** اعتبر عدم وجود نفقات النقل بين الدول المختلفة، أو أي عوائق أخرى سواء كانت طبيعية أو صناعية أمام التبادل الدولي، مما يفترض تطابق نسب أسعار السلع العالمية مع نسب أسعار السلع الوطنية .
 - **الفرض الرابع:** أفترض عدم قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال دولياً، وهو نفس الفرض الذي جاء به ريكاردو، ويترتب على الأخذ بهذا الفرض نتيجتان هامتان:
- **الأولى:** أن نموذج هكشر-أولين يركز اهتمامه على البحث في أسباب قيام التجارة الخارجية في نوع واحد من السلع وهي السلع الاستهلاكية تامة الصنع، دون غيرها من السلع الوسيطة أو الاستثمارية.
- **الثانية:** عدم القدرة على تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات وآثارها المباشرة على التجارة الخارجية.
- **الفرض الخامس:** تماثل أذواق المستهلكين في البلد الواحد، وقد تكون كذلك في بقية دول العالم بحيث أن التجارة الخارجية لا تؤدي تغيير في هذه الأذواق . غير أنه يمكن القول أنه إذا أمكن التغاضي عن هذا الفرض في الماضي فإن الوضع يختلف الآن نظراً لسيادة السوق الحرة عالمياً التي يترتب عليها حرية التجارة الخارجية، فضلاً عن التطور المذهل في وسائل الإتصال ونقل المعلومات.
 - **الفرض السادس:** سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع النهائية وأسواق خدمات عناصر الإنتاج حيث يستبعد هذا الفرض:
- ظاهرة الاحتكار أو المنافسة الاحتكارية التي تتميز بها أسواق عناصر الإنتاج وأسواق سلع الاستهلاك.

¹ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2005، ص 155.

- ظاهرة تنوع المنتجات التي تنشأ من خلال توفر صفة وجودة معينة في سلعة معينة أو ماركة أو اسم تجاري معين وغيرها من الصفات التي تستقر لدى المشتري وتجعله يقتنع بأن هذه السلعة مفضلة لديه عن غيرها من السلع من نفس الفئة.

وطبقا لهذه الفروض الأساسية فإنه يتبين أن دوال الإنتاج لسلعة ما متشابهة في كل دول العالم وأن الهيكل القومي ثابت وأن أذواق المستهلكين متماثلة بين جميع الدول، وبالتالي مصدر اختلاف الميزة النسبية هو عامل الوفرة النسبية لكميات عناصر الإنتاج، حيث هذا النموذج في تفسير قيام التجارة الخارجية على العوامل المتعلقة بجانب العرض دون العوامل المتعلقة بجانب الطلب، وسبب الاختلافات النسبية لأثمان السلع المتبادلة لا يعود إلى عامل الوفرة أو الندرة لعناصر الإنتاج فقط وإنما يعود أيضا إلى الاختلاف في دوال الإنتاج من سلعة إلى أخرى والذي يرجع بدوره إلى المعاملات الفنية التي تحكم المزج بين العناصر من أجل الحصول على كمية الناتج بأكفأ طريقة ممكنة¹.

ثانيا: لغز ليونتيف

منذ صياغة نظرية هكشر وأولين ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها ومن أبرز تلك المحاولات الاختبار الذي قام به ليونتيف واسيلي عام 1951 من خلال دراسته للأساس الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم حيث استخدم فيه أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي².

و قد قام فيها بتقدير كمية العمل ولرأس المال المطلوب لما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية.

و قد استخدم في التقدير جدول مدخلات ومخرجات للاقتصاد الأمريكي لعام 1947، وتتلخص النتائج التي توصل إليها في الجدول رقم (1.4) التالي:

¹ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية مرجع سبق ذكره، ص155.

² سامي عفيفي حاتم، اتجاهات حديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع نفسه، ص170.

جدول رقم (1.4): كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار أمريكي.

الاحتياجات لما قيمته مليون دولار	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال	2.6 مليون دولار	3.1 مليون دولار
العمل	182313	170004

المصدر: عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2003، ص 107.

ويتضح من الجدول (1.4) أن إنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها 2.6 مليون دولار وإلى كمية من العمل مقدارها 182 ألف عامل. أما إنتاج ما قيمته مليون دولار أمريكي من السلع المنافسة للواردات يحتاج إلى كمية رأس المال مقدارها حوالي 170 ألف عامل.

والبيانات التي في الجدول توضح أن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من رأس المال أقل مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، أي أن البيانات الواردة في الجدول (4) توضح أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل، وأن السلع المنافسة لواردها كثيفة رأس المال. ويستنتج ليونتيف من ذلك أن أشتراك أمريكا في التقسيم الدولي للعمل إنما يقوم على أساس تخصصها في فروع الإنتاج كثيفة العمل لا كثيفة رأس المال، ويستطرد أن الرأي الشائع بأن اقتصاد الولايات المتحدة بالمقارنة بدول العالم يتميز بفائض نسبي في رأس المال ونقص نسبي في العمل ثبت أنه خاطئ وفي الحقيقة، فإن العكس هو الصحيح وكأن ليونتيف لا يستخدم الواقع للحكم على النظرية، بل يستخدم النظرية للحكم على الواقع ولا شك أن هذا المنطق معكوس في مجال اختبار صحة النظريات العلمية¹.

وقد وجهت عدة انتقادات إلى النظرية النيوكلاسيكية نوجزها فيما يلي :

- يغلب على النظرية الطابع السكوني، فهي لا توضح ديناميكية التطور، فما يعتبر ميزة نسبية اليوم لا يمكن أن يكون كذلك في المستقبل.

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2003، ص 107.

- ان رأس المال يتمتع بحرية كاملة للتنقل عكس ما افترضه كل من هشكر وأولين بعدم انتقال عوامل الانتاج على المستوى الدولي .
- ينتقد عمل هكشر وأولين لكونه يفترض العقلانية الاقتصادية في كل الدول، بينما في الواقع لا تتوفر هذه العقلانية في كل الدول، وحتى وان توفرت في بعضها لا تتوافر في كل منتجي هذا البلد.
- تفرض النظرية تجانس المنتجات في البلدين المشاركين في التبادل الدولي فيصدر البلد المنتج الذي فيه ميزة نسبية، ففي هذا النموذج لا يمكن أن يستورد بلد ما منتج لا يصنع محليا كما قد يستورد منتج ينتجه ولكن بنفس المواصفات.
- سلم النيوكلاسيك بتمائل أذواق المستهلكين، الشيء الذي أدى بهم إلى تصغير دور الطلب في شرح المبادلات الدولية، ولكن في الواقع لا يقوم أي منتج بالإنتاج إلا إذا كان هناك طلب محلي على المنتج ولا يقوم بالتصدير كذلك إلا إذا كان هناك طلب أجنبي هام¹.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

لقد تتابعت الدراسات لتفسير التجارة الخارجية بعد الانتقادات التي وجهت للنظريات السابقة والمتمثلة في الفروض التي قامت عليها هذه النظريات والتي شملت أساسا سيادة المنافسة التامة وعدم امكانية نقل عناصر الانتاج، فمن وجهة نظر النظريات الحديثة أن الأسواق تعمل في ظل منافسة احتكارية وامكانية انتقال عناصر الانتاج.

أولا: نظرية تشابه الأذواق (ليندر 1961)

قام بهذه الدراسة الاقتصادي السويدي استافن ليندر عام 1961، وقد بدأ تحليله بافتراض أن الدولة ستقوم بتصدير السلع التي تملك لها أسواقا كبيرة ورائجة وبرر ذلك بالحاجة أي أن إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشآت المحلية تحقيق وفورات حجم اقتصادية وتخفيض كلفتها وبالتالي أسعارها بشكل كاف لتمكينها من غزو الأسواق الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك فقد اعتقد ليندر أن الدولة متشابهة الدخل ستكون في أسواق الدولة الأخرى المشابهة لها من حيث الدخل، ومن هنا جاء اسم النظرية (تشابه الأذواق) وفي ضوء ذلك فقد توقع ليندر بأن هذا النوع من التجارة سيعتبر على السلع المشابهة لها، ولكنها في نفس الوقت متميزة بطريقة أخرى أي أن التجارة الدولية وفقا لهذا الأسلوب ستتركز في المنتجات الصناعية المتنوعة بين الدول المتشابهة من حيث الدخل

¹ نور الهدى بالحاج، أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية : دراسة حالة الجزائر 2000-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص28.

وأما الطلب وأخيراً فقد اعتقد ليندر أن هذا الأسلوب في تفسير التجارة ينطبق فقط على السلع الصناعية الخاضعة للتنوع، حيث يلعب كل من التفضيل ووفرات الحجم دوراً أساسياً، أما فيما يتعلق بتجارة السلع الأساسية والأولية فقد اعتقد أنها تنبؤات نموذج هشكر أولين الذي يركز على دور وفرة عوامل الإنتاج.

يلاحظ أن هذا الأسلوب يتنبأ بأن تكون تدفقات السلع دولياً أكبر حجماً كلما زادت درجة الاختلاف في الذوق والوفرة لأن ذلك سيؤدي إلى اختلاف أكبر في التكاليف والأسعار، وكذلك يتوقع أن تختلف صادرات الدولة عن وارداتها لأن نسبة المزج لعوامل الإنتاج ستختلف في أصناف التقدير مقارنة بأصناف الاستيراد، ويلاحظ أن جزءاً من التجارة الخارجية المعاصرة تأخذ أنماطاً تتفق مع توقعات أسلوب ليندر، فمعظم التجارة الخارجية في السلع المصنعة تحدث بين الدول عالية الدخل، بالإضافة إلى ذلك فإن جزءاً هاماً من هذه التجارة يحدث في سلع متشابهة وممايزة كالسيارات والأجهزة الكهربائية.

و أخيراً فإن هذا الأسلوب ليس بنظرية كاملة حيث لا يوجد فيه ما يفسر سبب تركيز إنتاج سلعة معينة في البداية في منشأة معينة ودولة معينة دون سواها، ويترك لها وفرة حجم اقتصادية كافية لتمكينها من المنافسة¹.

ثانياً: دورة حياة المنتج

تعتبر هذه النظرية أن أساس قيام التجارة الخارجية يتمثل في اختلاف المستوى التكنولوجي الذي يستند إليه اختلاف الأثمان، وتتلخص هذه النظرية في أن تكوين نفقة أي سلعة يختلف من وقت لآخر، وأن هذه النفقة تتكون من الإنفاق على المواد الخام ووسائل الإنتاج والتسويق وتطوير الناتج، وبالتالي فإن التغيرات التي تطرأ على الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر هذه النفقة في إنتاج السلعة هي المحددة للميزة النسبية التي يمكن أن يتمتع بها البلد في إنتاج سلعة معينة، ويمكن تقسيم مختلف السلع من حيث تاريخ إنتاجها وتسويقها إلى ثلاث أنواع تتمثل في سلع حديثة، و سلع نمطية، حيث يعتبر الإنفاق على التكنولوجيا أهم عنصر من عناصر النفقة في المرحلة الأولى ثم تنقل أهميتها مع مرور المراحل الأخرى في تكوين النفقة، وهكذا تتغير الأهمية النسبية للإنفاق على التكنولوجيا كعنصر يؤثر على النفقة الإجمالية للسلعة في حساب الميزة النسبية التي يتفوق بها بلد على آخر في مجال التجارة الخارجية.

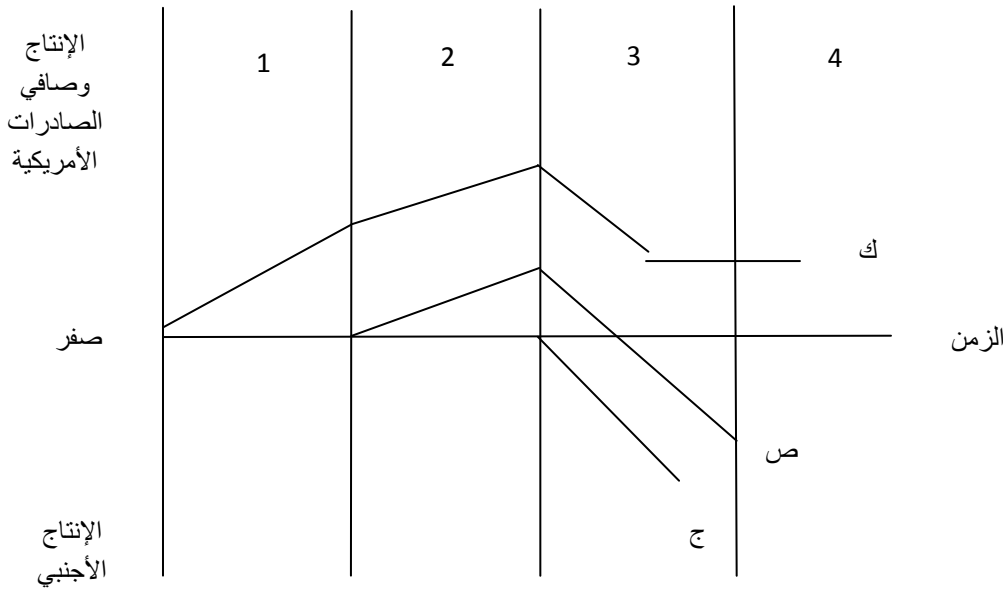
و قد قامت عدة محاولات لربط هذا النموذج بالتجارة الخارجية، وقد أمكن لواحد من الاقتصاديين وهو "فرنون" أن يضع نموذجاً يبين فيه الميزة النسبية التي يحصل عليها بلد ما بسبب التقدم التكنولوجي أو التجديد

¹ جمال جويدان الجمال، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص ص 58، 59.

الذي يتمثل في اختراع وإنتاج سلعة جديدة، وكيف يفقد هذا البلد ميزته تدريجياً حينما ينتشر التقدم التكنولوجي أو يخرج الاختراع إلى العالم الخارجي¹.

و يمكن شرح هذا النموذج من خلال الشكل التالي :

شكل (1.1) مراحل دورة تطوير منتج جديد



المصدر: جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص48.

حيث أن:

ك : تشير إلى كمية الإنتاج المحلي

ج: تشير إلى كميات الإنتاج الأجنبي

ص: تشير إلى صافي الصادرات المحلية من المنتج

و يبين لنا الشكل (1) مراحل تطور المنتج حسب الترتيب الزمني التالي²:

1. يبدأ تطور الإنتاج وتسويقه في السوق المحلية (تزايد ك).

¹ عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص120.

² جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص48.

2. نجاح المنتج في السوق المحلية يجذب الطلب الأجنبي عليه مما يؤدي إلى بداية تزايد الصادرات من المنتج (تزايد ص).
 3. عندما تتمكن المنشآت الأجنبية من اكتساب المعرفة التكنولوجية اللازمة للإنتاج تبدأ بإنتاج السلعة (تزايد ج) ومن ثم تسويقها في الأسواق الأجنبية مما يؤدي إلى بداية تناقص الصادرات للمنتج (تناقص ص).
 4. تحقيق المنتجين الأجانب وفورات الحجم مع توسع إنتاجهم للأسواق المحلية والخارجية تصبح لديهم ميزة نسبية في المنتج، بالطبع فإن الفترة الزمنية للدورة قد تختلف من منتج إلى آخر علاوة على أنه في بعض الأحيان قد تختفي المرحلة الثانية أو الثالثة، ويعتمد ذلك بشكل كبير على سرعة انتقال التكنولوجيا ومدة فعالية براءات الاختراع، وعلى سرعة الطلب الأجنبي على المنتج الجديد وطبيعة وفورات الحجم المتحققة في الدول الأجنبية . ومن ناحية أخرى فإنه يمكن أن يؤدي انتشار الشركات المتعددة الجنسيات إلى تعقيد أو إلغاء مثل هذه الدورة فبالرغم من أن الابتكار يبدأ في السوق المحلية فقد تقرر الشركات المتعددة الجنسيات بدء الإنتاج في فرع يقيم في دولة أجنبية، وهنا يصبح البلد المخترع مستوردا لهذا المنتج بحيث ينخفض إنتاجه ويصبح أقل من استهلاكه مما يؤدي إلى ارتفاع صادراته .
- و تبعا لنظرية دورة حياة المنتج فإن البلد المخترع يجب أن يتمتع بقدرة كبيرة تمكنه من التجديد مرة أخرى¹.

ثالثا: نموذج المنافسة غير التامة

كان تحليل التجارة الخارجية في نموذج الميزة النسبية ونموذج هشكر وأولين يستند إلى افتراض ثبات وفورات الحجم الاقتصادي والمنافسة التامة، غير أن هذا لا يتحقق في جميع الحالات فبعض العمليات الإنتاجية تتصف بتزايد وفورات الحجم الاقتصادي، وهذا يعني أن إنتاج مثل هذه الصناعات سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في المدخلات الإنتاجية وبافتراض ثبات أسعار عوامل الإنتاج، فإن ذلك يتضمن أن منحني الكلفة المتوسطة لمثل هذه الصناعات سيكون منحدرًا من الأعلى للأسفل مع التوسع الإنتاجي فيها، تحت ظروف التكاليف هذه سيكون هناك ميل لتركيز الإنتاج في عدد قليل من المؤسسات وذلك للاستفادة من وفورات الحجم الكبير، مما يبعد الصناعة عن حالة المنافسة التامة .

¹ جمال جويدان الجمل، مرجع نفسه، ص 49.

إن دور وفورات الحجم الاقتصادي في التجارة الخارجية ينظر إليه على أنه مكمل لأسلوب دورة الإنتاج السابق فغالبا ما يتطلب تطوير منتجات جديدة إنفاقا كبيرا جدا على البحث والتطوير، مما يجعل المؤسسات العامة في هذا تعتمد على التصدير لتوسيع إنتاجها بشكل كبير يمكنها من تخفيض معدل تكلفتها إلى مستوى مقبول .

و المؤسسة الصناعية التي تتمكن من التوسع بشكل أكبر وأسرع من غيرها بعد تطوير المنتج الجديد تستطيع أن تصل إلى كلفة متدنية بما فيه الكفاية ليضمن لها مركز احتكارها في السوق المحلي وربما أيضا يجعل من الصعب على المنتجين الأجانب الدخول إلى مثل هذه الصناعة وحدوث مثل هذا الوضع سيلغي أو يؤخر حدوث المرحلتين الثالثة والرابعة من دورة الإنتاج من ناحية أخرى فإن بدأ المؤسسة في البحث والتطوير ثم التصدير ثم الاستفادة من وفورات الحجم الكبير سيولد لها أرباحا كبيرة ويمكنها من تمويل نفقات البحث والتطوير الضخمة اللازمة لاستمرار تطوير منتجات جديدة مرة أخرى وهكذا تستطيع مثل هذه المؤسسة الحفاظ على استمرارية السبق والتجديد التكنولوجي المقرونة بقدرة التمويل الذاتي لضخم الذي يكون بمثابة سد أمام المنافسة الأجنبية¹.

رابعا: نظرية اقتصاديات الحجم

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية، تطوير لنموذج هشكر وأولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة .

تحاول هذه النظرية تغيير طبيعة التحليل الاقتصادي من خلال إدخال عنصر الزمن في التحليل إدخالا صريحا، ويتحقق ذلك من خلال إسقاط الفرض الكلاسيكي القائم على أن ظروف الإنتاج تخضع في تحليلها لقانون الغلة أو النفقة الثابتة، وإحلال محله قانون تناقص الغلة والذي يحدث أثره كلما زادت كمية أحد العناصر بالنسبة إلى كمية العنصر الآخر، وذلك بصرف النظر عن طبيعة العنصرين .

تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم انتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات) .

¹ علالي مختار، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية : حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلوي، الشلف، 2014-2015، ص ص 43،42.

ترى هذه النظرية أن الدول الصناعية صغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة، مصدرها المستهلكين في الدول الأخرى، وعلى العكس من ذلك فإن الدول الصناعية كبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها في التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى.

و عليه يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا، إنجلترا، وإيطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة مثل: بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، اليونان في إنتاج السلع النصف مصنعة أو السلع الوسيطة¹.

خامسا: نموذج الفجوة التكنولوجية

يعود تفسير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي إلى بوسنر، حيث يعد التغيير في دالة الإنتاج إلى الابتكار، وبالتالي فهذا الأخير له دور أساسي في نظرة التحليل التكنولوجي الجديدة، وبإدخال عامل الابتكار فإننا نضطر إلى التخلي عن فرضية تشابه دوال الإنتاج².

و قد لاحظ بوسنر أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج، تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج نظرية هشكر وأولين، حيث بابتكار طرق جديدة في الإنتاج و سلع جديدة يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة، بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها، بحيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لديها احتكار التصدير في سلع ذلك القطاع³.

و عليه يركز هذا النموذج في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة، مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول وبالتالي فإن الاختلاف في المستوى التكنولوجي بين الدول يؤدي إلى اختلاف مناظر للمزايا النسبية فيما بينها، ويتمثل تحليل هذا النموذج في أن الدولة صاحبة الاختراع أو التفوق التكنولوجي تتمتع باحتكار مؤقت موروث عند المنبع في إنتاج وتصدير السلعة ذات التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وتحدث هذه

¹ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 199.

² Christin Aubin، Philippe Noel، **Economie internationale**، faits، Théories et politiques، Edition du seuil، Paris، 2000، P 56.

³ Bernard Guillochon، **Economie internationale**، 2éme Edition، Dunod، Paris، 1998، P92.

الحالة الأخيرة عندما تكون العملية الإنتاجية في شكلها النمطي، وتشابه دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة بين الدول، وتفقد عندها العوامل التكنولوجية دورها في تفسير التجارة الخارجية .

و من ناحية أخرى، فإن نموذج الفجوة التكنولوجية لا يوضح حجم الفجوات التكنولوجية القائمة بين الدول المختلفة، ولا يقوم بفحص واختبار الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها ولا يبين كيف يتم بالضبط التخلص من هذه الفجوات مع مرور الزمن¹.

المبحث الثالث: السياسات التجارية الخارجية

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمختلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقوبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو على المستوى الاقليمي بين مجموعة من البلدان وكل ما يلحق بها من أساليب واجراءات تنظيمية تستنبط أو تتبع من جهة السلطات المسؤولة في الدولة لتنفيذها والهدف من هذه السياسات هو تحقيق المصلحة الاقتصادية .

المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسات التجارية الخارجية

سنحاول التطرق في هذا المطلب الى مفهوم السياسة التجارية وأهم أهدافها:

أولاً: مفهوم السياسات التجارية

بغض النظر عن نوع السياسة التجارية المتبعة وفي اطار التجريد العلمي، يمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي اطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"².

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي : نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، ص155.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 124.

يقصد بالسياسات التجارية "مجموع الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الدولية ويقصد تحقيق أهداف محددة ومعينة أو موقف الدول ازاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمون في الخارج" ¹.

كما تعرف السياسة التجارية بأنها "مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول" ².

ثانيا: أهداف سياسات التجارة الخارجية

تسعى السياسة التجارية الخارجية الى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي وبالإضافة الى ذلك هناك أهداف أخرى نذكر منها:

1. الأهداف الاقتصادية:

وتتمثل الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

● حماية الصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية:

وذلك لأنها تتكون دون الاستغلال الأمثل والكامل لطاقتها الانتاجية وبالتالي تكون التكلفة المتوسطة والحدية بها منخفضة ومن ثم يكون سعرها أقل وهذا حتى تستطيع هذه الصناعة أن تنمو وتصل الى درجة الاستغلال الأمثل لطاقتها الانتاجية ومنافسة الصناعات الأجنبية .

● زيادة مستوى التوظيف والحد من البطالة:

وذلك بفرض قيود على السلع المحلية البديلة للواردات وللحد منها ومن ثم تشجيع توحيه الاستثمارات الى أنشطة انتاج السلع المحلية البديلة للواردات وبالتالي تعمل على توفير مزيد من فرص العمل في مثل هذه الأنشطة والصناعات البديلة للواردات وهذا يسهم ايجابيا في الحد من مشكلة البطالة مع مراعاة أن تكون السلع البديلة للواردات لها مزايا نسبية أولا تبتعد كثيرا عن ذلك ³.

¹ جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 125.

² السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 111.

³ محمود يونس، علي نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2016، ص 158.

• حماية الاقتصاد الوطني خطر سياسة الاغراق:

فالإغراق يعني تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية ويقصد بسياسة الاغراق، بيع السلع يقل عن تكاليف الانتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية وسياسية الاغراق تعتبر سياسة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين وخاصة من بعض المتحركين الأجانب بشكل مؤقت أو دائم ولذلك فان دولة الأوروغواي والجات 1994 ومنظمة التجارة العالمية wto 1995 كلفت تطبيق اجراءات معينة لمحاربة سياسة الاغراق وأعطت الدول حق الحماية ضد الدولة التي تمارس سياسة الاغراق ناهيك عن دخول الدولة التي تمارس السياسة في منازعات ومحاکمات وتعويضات من قبل جهاز أو مجلس فض النزاعات التابع لمنظمة التجارة العالمية¹.

• تحقيق موارد الخزانة العامة:

قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الاتفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على الموارد هذه الطريقة الأمثل أكثر فعالية والأكثر قبولاً سياسياً من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها، مدفوعة بواسطة الأجانب، على أنه يجب التحرر عند تحديد طريق تحقيق هذا الهدف فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز فقد يؤدي هذا الى الاخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أو باعتبارات التنمية الاقتصادية أو هما معاً كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية وبالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب عرض هذا النوع من السلع ضيقة².

• تحقيق التوازن الخارجي:

من الأهداف الهامة التي تسعى الدولة الى تحقيقها من خلال أدوات السياسة التجارية هي زيادة الصادرات والعمل على تخفيض الواردات لأن زيادة الواردات عن الصادرات يعني أن المستهلكين المحليين يستهلكون سلعا أجنبية أكبر من استهلاك الأجانب على السلع المحلية وهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات

¹ يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

² مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2006، ص 118.

ومن هنا يتم استخدام أدوات السياسة التجارية للقضاء على العجز في ميزان التجارة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أو ما يعرف بالتوازن الخارجي.

وأهمية تحقيق هدف التوازن الخارجي هو أن وجود عجز أو حتى فائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى عدم الاستقرار في داخل الاقتصاد المحلي من خلال التأثير على مستويات الاسعار المحلية¹.

2. أهداف استراتيجية:

يقصد بالأهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الاستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الانتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل الى السياسة الخارجية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الانتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان اليها، كما قد تقضي الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي، توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا وهنا يكون على سياسة التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف².

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية

يوجد نوعين من السياسات التجارية أمام دول العالم أولهما الحرية التجارية، وثانيهما سياسة الحماية وتتحدد مدى ملائمة كل سياسة من هذه السياسات لدولة ما طبقا للظروف الاقتصادية التي تمر بها، ومن ثم فإن السياسة التجارية التي تكون صالحة لدولة ما، قد لا تكون صالحة لدولة أخرى.

¹ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص ص 70، 71.

² عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 239.

أولاً: سياسة الحماية التجارية وحجج انصارها

1. مفهوم سياسة الحماية التجارية

تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية¹.

كما تعرف بأنها: "تبنى الدولة لمجموعة التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية"².

2. حجج أنصار حماية التجارة الخارجية

تتمثل أهم هذه الحجج فيما يلي:

● حماية الصناعات الناشئة:

من المعروف أن تكاليف الصناعات الوطنية الناشئة لأي بلد حديث العهد بالتنمية الصناعية مرتفعة بحيث لا تستطيع هذه الصناعات مواجهة المنافسة الناتجة عن الحرية في التجارة الخارجية، لذلك فإن من حق هذه الصناعة على الدولة الوقوف إلى جانبها لحمايتها من المنافسة الأجنبية لهذا تلجأ بعض الدول في مثل هذه الحالة إلى التدخل إما بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة والمشابهة للإنتاج المحلي أو ممارسة نوع من الحماية الإغلاقية ومنع استيراد هذه السلع.

● زيادة فرص العمل :

حيث أن زيادة نسب العمالة يؤدي إلى تقليل البطالة، وذلك لأن فرض الحماية يزيد من الطلب على المنتجات المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة نظراً للضغط الذي يقع على الصناعات لتلبية الطلب

¹ سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 133.

² السيد أحمد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، مصر، 1999، ص 137.

عن طريق توسيع عملياتها الإنتاجية على أن هذه الأمور أكثر ما يكون صالحا في الدول ذات التجمعات السكانية الكبيرة، لأن لذلك علاقة بالطاقة الاستيعابية للسوق المحلي¹.

• تنويع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

إن التخصص في إنتاج وتصدير سلعة أو عدد قليل من السلع التي تتمتع بميزات نسبية واستيراد معظم الاحتياجات من البلدان الأخرى يترك الاقتصاد القومي عرضة للهزات الشديدة في ظروف الكساد الدولي والحروب، كما أن التخصص وفق المزايا النسبية إذا ما تم في الإنتاج الأولي قد لا يتيح فرصة لنمو الناتج القومي بنفس المعدلات التي يتيحها التخصص في الصناعة. وبالتالي فإن هذه الحججة تقوم على أساس أن تنوع الاقتصاد القومي وعدم تخصصه في ناحية واحدة من نواحي الإنتاج يعتبر ضمانا لأخطار الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي.

• تحسين معدل التبادل:

إن فرض تعريف جمركية يؤدي إلى تحسين شروط التبادل لصالح البلد الذي يفرضها وبالتالي ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية، ذلك لأن البلد الذي يفرضها على سلعة ما مستوردة سوف يحصل على كم أكبر من هذه السلعة مقابل كم معين بعد فرض التعريف الجمركية عليها، بالنسبة للسلعة المصدرة وبعبارة أخرى إن السعر الحقيقي للسلعة المستوردة سوف ينخفض بعد فرض التعريف عليها بالنسبة للسلعة المصدرة، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى ومعنى هذا أن شروط التبادل الدولي سوف تتحسن للبلد الذي فرض التعريف وكذلك مستوى الرفاهية الاقتصادية، هذه الحججة تعتمد على فرض أساسي يتمثل بعدم معاملة البلد الذي قام بفرض التعريف معاملة مماثلة من البلد الذي استورد منه، ومن ثم نجد هذه الدولة أن صادراتها قد أصبحت في نفس موقف صادرات الدول الأخرى، مما يذهب بما قد تكون حققته من تحسن في معدل تبادلها².

• الحماية بغرض الحصول على إيرادات ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات:

حيث تلجأ الكثير من الدول النامية أو التي تعاني من العجز في ميزان المدفوعات، إلى تطبيق سياسة الحماية للحصول على إيرادات للخبزينة من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على واردات بعض السلع.

¹ جاسم محمد منصور، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 127.

² عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 129.

هناك أهداف أخرى للحماية، منها ما يكون خاصا بأمن الدولة وحماتها على الصعيد الداخلي والخارجي مثل إنتاج السلع الأساسية والضرورية وقت الحروب لذلك تتبنى الدولة سياسات معينة لتحقيق هذا الغرض¹.

إلا أنه وجهت انتقادات إلى تلك الحجج، ومن أهمها :

- إن الحجة التي مفادها أن الحد من الواردات سيتولد عنه زيادة في صادرات الدولة محل الدراسة، تبقى حجة واهية، لأن تخفيض وارداتنا من الدول الأخرى معناه إفقار هذه الدول وهذا ما سيدفعها إلى الدفاع عن نفسها باستخدام نفس الوسيلة، وهذا ما سيؤدي إلى الإضرار بقطاع التصدير للدولة محل الدراسة .
- إن سياسة الإحلال محل الواردات، لمعالجة البطالة تبقى مكلفة للغاية بالنظر إلى أن هذه الصناعات لا تتمتع فيها الدول أصلا بميزة نسبية مما يجعلها تنتج هذه السلع بأسعار أكبر من أسعار الاستيراد.

ثانيا: سياسة الحرية التجارية وحجج انصارها

1. مفهوم سياسة الحرية التجارية

تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها "مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية أو غير الكمية، التعريفية أو غير التعريفية لتساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة"².

2. حجج أنصار سياسة الحرية التجارية:

ينادي أنصار الحرية التجارية بوجود القيام بالمبادلات الدولية الحالية من القيود والعراقيل استنادا للحجج التالية:

● التخصص وتقسيم العمل:

يؤيد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العلمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج، فتخصص بلد معين في إنتاج سلعة ذات

¹ جاسم محمد منصور، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص128.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 133.

نفقات نسبية منخفضة يعني أن الموارد الاقتصادية قد استخدمت في أحسن وجه ممكن لها في داخل الاقتصاد الوطني وهذا يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج ويمكن البلد من زيادة الناتج القومي وخفض نفقاته النسبية على المستوى الدولي وعليه فإن المستهلك داخل البلدان التي تتمتع بحرية التجارة يحصل على أقصى مستوى من الرفاه الاقتصادي وذلك لأنه يتوفر لديه فرصة اختيار السلع التي تشبع رغباته من أي مصدر من مصادر الإنتاج في العالم ويستطيع أن ينتقي أحسن الأنواع من السلع وأقلها سعرا .

• التقدم الفني والتكنولوجي:

حيث تتنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة حركة وتنقل عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج، وهذا مهم جدا لكفاءة الصناعة حيث تستطيع الأخيرة أن تختار ظروف إنتاج الملائمة، والتقنيات الحديثة والفعالة، مما يشجع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج بإدخال التجديدات الفنية والتكنولوجية وبذلك يضمن العالم أجود المنتجات بأرخص الأثمان. ويتاح انتقال التكنولوجيا دون عوائق، وتسعى كل دولة إلى تطبيق التغيرات التكنولوجية الجديدة، فيرقى الهيكل الصناعي بها، كما تستطيع كل دولة أن تستفيد من التقدم الفني المحقق في الدول الأخرى¹.

• تطوير فنون الإنتاج:

حيث أنه بفضل تحرير التجارة يؤدي إلى قيام تنافس قوي بين مختلف الصناعات الوطنية والأجنبية، مما يحفز كل صناعة على تطوير نفسها حتى تستطيع أن تصمد في السوق التي لا بقاء فيها إلا للأقوى . بينما تقييد التجارة وحماية الصناعة الوطنية يجعل الإنتاج الوطني في منأى عن الاحتكاك بالسلع الأجنبية، حيث يطبعها الجمود وتقتل فيها روح التجديد والابتكار، خاصة إذا طالت مدة الحماية .

• تحقيق مصلحة المستهلكين:

يؤدي تحرير التجارة إلى تحقيق مصلحة ظاهرة للمستهلكين تتمثل في حرية الاختيار بين بدائل السلع الوطنية والأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منافعهم باختيار السلعة الأجود والأقل ثمنا أما في حالة تقييد التجارة، فهذا يحقق إضرارا بمصلحتهم، حيث يضطرون إلى تقبل وضع المنتجات الوطنية من حيث الكمية والسعر والجودة، وهو لا يشبع رغباتهم ولا يعظم منافعهم.

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 365.

• صعوبة قيام الاحتكارات :

يرى أنصار حرية التجارة أن الحماية تمكن المنتجين من قيام الاحتكارات، بعد تحصنهم ضد المنافسة الأجنبية، الأمر الذي يسمح لهم من رفع الأسعار في الداخل، كما أنهم لا يكتفون للابتكار والتجديد وتحسين جودة المنتجات¹.

المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية

تتمثل أدوات السياسة التجارية في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية للبلد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل أهم أدوات السياسة التجارية فيما يلي:

أولاً: نظام المنع أو الخطر

المقصود بالخطر أو المنع أن الدولة تخطر التعامل التجاري مع الخارج، ومن هنا تبين أن الخطر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على الواردات الصادرات معاً، وعندئذ قد يكون على جميع السلع وعلى جميع البلاد وقد يكون جزئياً، على بعض السلع أو على بعض البلاد وفي جميع هذه الحالات يعتبر الخطر نظاماً للحماية بقدر ما يعتبر "نظاماً" لإلغاء التبادل الدولي، ولهذا فهو يعتبر خطراً على التجارة الدولية.

1. الخطر الكلي:

الخطر الكلي هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينهما وبين الخارج فمعناه اذن الدولة تريد أن تكفي نفسها بنفسها ولذلك الخطر الكلي باسم سياسة الاكتفاء الذاتي فالدولة المعنية تحاول أن تعيش بما لديها من موارد انتاجية وتعزل نفسها عن بقية دول العالم وهدفها من وراء ذلك ما تسميه الاستغلال الاقتصادي عن العالم.

وسياسة الاكتفاء الذاتي هي في الواقع محاولة لإلغاء التبادل الدولي ويجب أن نقرر أنها سياسة فاشلة عملاً وأن الدول التي حاولتها لم تنجح في تطبيق الاكتفاء الذاتي كما يجب أن نقرر أن هذه السياسة خاطئة من الناحية النظرية.

¹ تواتي محمد، ميرة بلال، الأزمة العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2011-2012 ص 35.

2. الخطر الجزئي:

أما الخطر الجزئي فمعناه أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع كثيرا ما تتبع هذه السياسة في أوقات الحروب اذن نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدول المعادية، كما تخطر تصدير سلع معينة تعتبرها سلعا أساسية لاقتصاد الحرب وقد تفرض الدولة حصارا كاملا على بلد من البلاد فتحظر الاستيراد منه والتصدير اليه.

وفيما عدا الحروب نصادف الخطر الجزئي عادة في حالتين أخيرتين هما حالتا الخطر لأسباب صحية والخطر لأسباب مالية فعند انتشار الأوبئة في بلد من البلدان تقرر البلاد الأخرى منع الاستيراد والتصدير اليه وقد تحتكر الدولة استيراد سلعة من السلع ثم تخطر استيرادها على غيرها وعندئذ يكون سبب الخطر ماليا¹.

ثانيا: الرسوم الجمركية

الرسم الجمركي : هو عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على سلعة تعبر حدودها الوطنية، سواء دخولا (في حالة الواردات) أو خروجاً (في حالة الصادرات)، وتعتبر الرسوم على الصادرات نادرة نسبيا، وغالبا ما تكون في البلاد المنتجة والمصدرة للمواد باعتبار أن عبئها يقع على الخارج، ولذلك فعادة ما يطلق تعبير الرسوم الجمركية على الرسوم المفروضة على الواردات، وتعتبر أكثر النظم التجارية اتباعا وأهم وسيلة تتخذ لحماية الصناعة والمنتجات المحلية وموازنة الميزان التجاري².

1. طرق تحديد الرسوم الجمركية:

توجد طريقتان تحدد الدولة بهما الرسوم على السلع الأولى يحدد بها الرسم بالنظر الى قيمة السلعة، ويسمى الرسم قيميا والثانية يحدد بها الرسم بالنظر الى نوع السلعة ويسمى الرسم نوعيا .

● الرسوم القيمية :

يفرض الرسم القيمي بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة، وتعتبر هذه الطريقة مبسطة في تحديد الرسم تجعله يتماشى مع قيمة السلعة ارتفاعا وانخفاضا، وهي لا تتنافى مع امكان تنويعه بحسب أنواع السلعة الواحدة فيكون لكل نوع رسم قيمي معين.

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 243، 245.

² صبحي تادرس قريضة، محمود يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص 413.

• الرسوم النوعية :

يفرض الرسم النوعي بفرض مبلغ محدد على كل وحدة كمن وحدات السلعة وعندئذ يكفي اطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها بغض النظر عن قيمتها، حتى يتخذ مبلغ الرسم المطلوب ويتخذ الرسم بمبلغ على السلعة بحسب نوعها¹.

• الرسوم المركبة :

وتتكون هذه الرسوم من الرسوم النوعية بالإضافة إلى الرسوم القيمة، فمثلا تفرض ضريبة نوعية 100 جنيه على كل طن مستورد من السكر بالإضافة إلى ضريبة 5 بالمائة كنسبة من قيمة السكر المستورد و تختلف الأهمية النسبية للرسوم النوعية والقيمة من دولة إلى أخرى حسب تطور الإدارة الضريبية، وبالرغم من سهولة تطبيق الرسوم النوعية إلا أنه يعاب عليها تناقص قدرتها على حماية المنتجين المحليين مع تزايد قيمة السلع المستوردة، في حين لا تعاني الرسوم القيمة من تناقص قدرتها على حماية المنتجين المحليين مع تزايد قيمة الواردات، لأن زيادة قيمة السلع المستوردة تؤدي إلى زيادة حصيله الرسوم القيمة².

2. آثار الرسوم الجمركية:

إن فرض الرسوم الجمركية يترتب عليه العديد من الآثار التي تتعلق ببعض الظواهر الاقتصادية حيث تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

- **المعروض من الإنتاج المحلي :** يؤدي فرض رسوم جمركية على الواردات الأجنبية إلى زيادة المعروض من الإنتاج المحلي نظرا لإمكان البيع بأثمان مرتفعة بعيدا عن المنافسة الأجنبية، ويتوقف أثر الحماية على مدى مرونة عرض الإنتاج المحلي، فإذا كانت المرونة كبيرة فإن أثر الحماية يكون كبيرا، والعكس بالعكس .
- **الاستهلاك :** إن فرض الرسوم الجمركية على بعض الواردات يكون له غالبا أثرا مقيدا للاستهلاك، إذ يؤدي ارتفاع ثمن السلعة بعد فرض الرسم إلى التقليل من استهلاكها حيث يتوقف هذا الأثر على مدى مرونة الطلب، فكلما زادت المرونة كلما كان الأثر على الاستهلاك أوضح، والعكس بالعكس .
- **الموارد المالية :** لا تعتبر الرسوم الجمركية إيرادا خالصا إلا إذا استبعد هدف الحماية وذلك لأن هدف تحقيق الحماية للصناعات الوطنية سيؤدي إلى تخفيض الواردات بشكل كبير، وبالتالي عدم الحصول على

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي، محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 246، 247.

² سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص 135، 136.

موارد كبيرة، كذلك فإن الأصل أن تفرض ضريبة داخلية على السلع المحلية المماثلة إذا كان الغرض من الرسم الحصول على مورد مالي .

- **إعادة توزيع الدخل** : يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلى ارتفاع أثمان السلعة الخاضعة للرسم وهذا من شأنه زيادة دخول عناصر الإنتاج المشتغلة بالصناعة المتمتعة بالحماية الجمركية، وإذا نظرنا إلى الدولة في مجموعها نجد أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى ارتفاع ثمن عنصر الإنتاج النادر نسبياً¹.

ثالثاً: نظام حصص الاستيراد

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادراً على التصدير خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموحة باستيرادها أو تصديرها².

حيث يعتبر شكل من أشكال الرقابة الحكومية على الاستيراد، لكن بشكل جد محدد، كون نظام الحصص لا يخص إلا بعض السلع. وتقوم الدول باتباع نظام الحصص للأسباب التالية:

- يسمح بدخول السلع الأجنبية من غير أن تتعرض لرسم جمركي، ولكنها تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح بها.

- يحقق نقص في الواردات بطريقة فعالة، حيث أنه أكثر فاعلية من الرسوم التي تترك مجالاً لاختيار الأفراد.

كما قد تخضع دولة الاستيراد لنظام التراخيص، فلا يسمح لمعامل اقتصادي باستيراد سلعة ما إلا إذا حصل مقدماً على إذن من السلطة العامة، تسمح له بالقيام بعملية الاستيراد³.

و تهدف الدولة من وراء فرض تراخيص للاستيراد، إلى حماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول غير المرغوب فيها. وتستخدم الدولة كذلك نظام آخر يحضر الاستيراد نهائياً إما بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة، حيث تعد قوائم ملحة للسلع التي يمنع على المتعاملين استيرادها.

و يمكن أن نوضح الآثار الاقتصادية لنظام الحصص على الاقتصاد الوطني، من خلال المنحنى التالي :

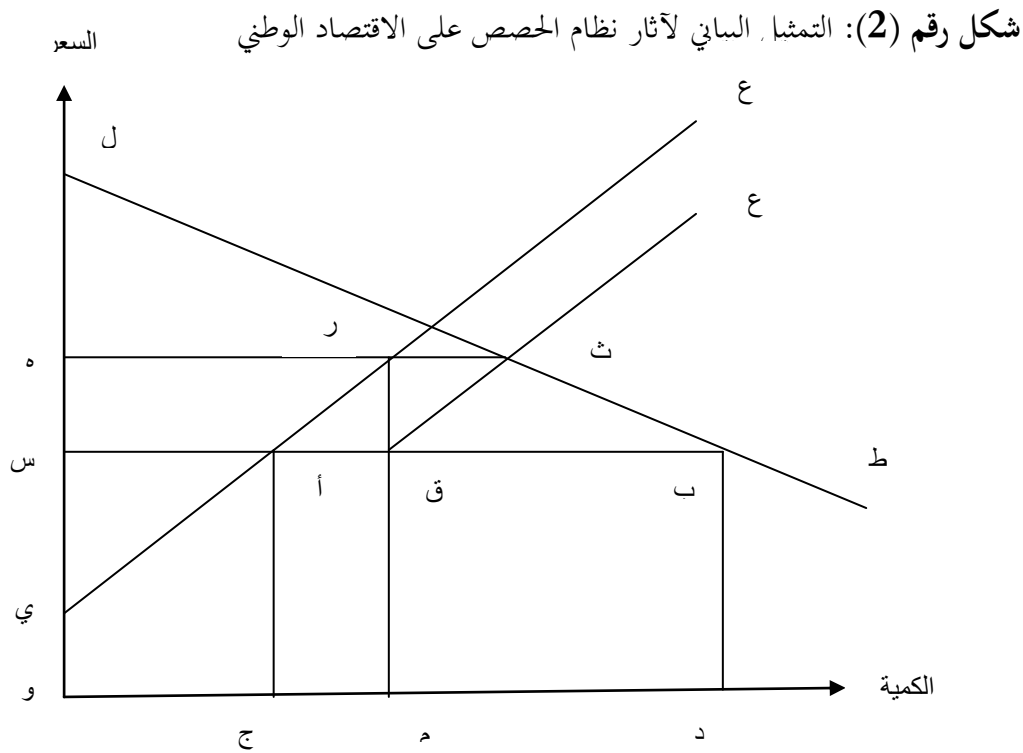
¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 289.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 306.

³ أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص 140.

إذا افترضنا أن الطلب المحلي على سلعة ما في بلد ما هو "ط" وأن العرض عليها هو "ع"، وإذا افترضنا أن السعر العالمي لهذه السلعة "س" فتكون الكمية المستوردة من السلعة عند مستوى هذا السعر هي "ج د" فإذا قامت الدولة بتحديد حصة معينة لاستيراد هذه السلعة بمقدار "أ ق" فإن الأثر المباشر على العرض الكلي للسلعة، سيكون أكبر من العرض المحلي لها بمقدار تلك الحصة .

و بالتالي سيكون منحنى العرض الكلي موازيا لمنحنى العرض المحلي، والمسافة بينهما تقدر ب "أ ق"، ومن ثم سيكون عرض السلعة محددًا بالخط المنكسر "ي أ ق ع" .



المصدر: يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 85.

و في ظل هذا المنحنى للعرض الجديد الناشئ عن فرض هذه الحصة الإجمالية نجد الآثار المترتبة على الاقتصاد الوطني كما يلي¹ :

- زيادة الإنتاج المحلي : تتحدد نقطة التوازن على مستوى خط العرض الجديد "ت" التي عندها سيرتفع السعر في السوق المحلي من المستوى "و س" إلى المستوى "و ه" حيث أن هذا السعر المرتفع سيمكن المنتجين المحليين من التوسع في الإنتاج، بحيث تزداد الكمية المعروضة محليا من "و ج" إلى "و م ز".

¹ يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

- نقص الطلب المحلي: نتيجة لارتفاع السعر سوف تقل الكمية المطلوبة من السلعة من "و د" إلى "و م".
 - يقل فائض المستهلك: من المقدار الذي يمثله المثلث "ل ب س" إلى المقدار الذي يمثله المثلث "ل ت ه"، ويكون مقدار النقص في فائض المستهلك مساحة الرباعي "ت ب س ه".
 - زيادة في فائض المنتج: يزداد المنتج من المقدار "ي أ س" إلى "ي ر ه" أي بمقدار مساحة الشكل الرباعي "ر أ س ه".
- و هنا يلاحظ أن الزيادة في فائض المنتج هي أقل من النقص في مستوى الرفاهية، والنتيجة عن تقليص في حجم التجارة الدولية¹.

رابعاً: تشجيع الصادرات

لم يتوقف تدخل الدول في تنظيم التجارة الخارجية عند حد تنظيم الواردات فحسب، وإنما تحول كثير منها أن تنظم الصادرات أيضاً، فهي تنظم الصادرات أيضاً، فهي تضع الرسوم عليها وقد تخضعها لنظام الحصص وقد تضيف إليها نظام التراخيص غير أنها تتخذ في العادة إجراءات إجراءين غرضهما ليس مجرد تنظيم الصادرات بل تشجيعهما وهذان الإجراءان هما منح الإعانات على تصدير السلع وإتباع طريقة الإغراق في الأسواق الخارجية، والإجراءان يتفقان في تشجيع التصدير وفي السعي لكسب الأسواق الخارجية².

1. نظام الإعانات:

هي وسيلة من وسائل السياسات التجارية التي تسعى من خلالها السلطات الاقتصادية إلى التأثير في الأسعار التي تباع فيها السلعة محلياً ودولياً من خلال تقليل كلفتها الحدية بالنسبة للمنتج المحلي بقصد التشجيع على زيادة إنتاجها، وقد يتخذ ذلك شكل إعفاءات ضريبية، أو منحها مبالغ مباشرة لكي تصبح أسعارها أكثر قدرة على التنافس سواء في السوق المحلية أو السوق الدولية³.

فالمبلغ الذي يحصل عليه المنتج من الحكومة على أثر تصدير السلعة يعتبر مكافئاً لثمن البيع أي أن الحكومة تتحمل من قيمة السلعة مقابل تسويق هذه السلعة في الأسواق الخارجية والإعانة قد تكون مباشرة كأن

¹ يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 84، 85.

² عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 265.

³ هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 154.

تمنح الدولة عن كل كمية صادرة من السلع مبلغاً من النقود أو قد تكون غير مباشرة كالإعفاء من بعض الضرائب المفروضة محلياً في حالة تصدير السلعة أو تخفيض تكاليف النقل بوسائط نقل حكومية، أو منح المنتجين قروضا من البنوك الصناعية بفوائد ضئيلة .

و تعتمد سياسة منح إعانات التصدير سياسة خطيرة إذا ما قوبلت بإجراءات مضادة سواء من جانب الدول المنافسة أو من جانب الدول المستوردة، فإذا ما تنافست عدة دول على كسب أسواق دولة وكانت وسيلة كل منهما إلى ذلك هي منح إعانات المصدرين فإن هذا يعني أن الدول المصدرة تتنافس فيما بينها على استخدام جزء من حصيلة الضرائب التي تجنيها من مواطنيها مما يخفف من الأعباء على المستهلكين في الدولة المستوردة، فإذا تمكنت إحدى هذه الدول المنافسة من كسب السوق في الدول الأجنبية عن طريق زيادة من تحننه من إعانات للمصدرين فإن النتيجة ستكون استفادة الدولة المستوردة على حساب دافعي الضرائب في الدولة التي كسبت المنافسة . وقد يكون رد الفعل من جانب الدولة المستوردة نفسها، فقد ترى السلطات في هذه الدولة أن تستفيد هي بدلا من المستهلكين فيها من الإعانة التي تدفعها السلطات في الدول الأخرى، ولذلك فهي تفرض رسماً جمركياً إضافياً يساوي الإعانة المسموحة وبذلك تصل السلعة إلى المستهلكين في الداخل بالثمن الذي كانت تصل به قبل منح الإعانة، ويصبح الوضع عندئذ هو أن حصيلة الضرائب في الدولة المنتجة تستفيد منها السلطات في الدولة المستوردة¹ .

2. الإغراق:

تعرف سياسة الإغراق على أنها "كافة الوسائل التي تؤدي بالدولة إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة عما تباع به تلك المنتجات في الدولة المنتجة" .

فالدول التي تدعم صادراتها يتم توجيه إتهام لها دولياً يعرف بالإغراق، حيث تلجأ إلى التخلص من منتجاتها، يبيعها في السوق الخارجية بأسعار منخفضة دون مبرر كاف لها² .

و هناك مجموعة من الشروط التي لا بد من توفرها في سياسة الإغراق ويمكن إجمالها فيما يلي:

¹ منصور جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 136، 137 .

² سهير محمد السيد حسن، محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 217.

- أن يتم بيع السلعة بسعرين مختلفين، أحدهما مرتفع في السوق الداخلية التي تنتج فيه السلعة والآخر منخفض في السوق الأجنبية.
 - أن يكون البيع بسعرين في نفس الوقت.
 - أن تكون تكون شروط البيع موحدة في السوقين الداخلي والخارجي، فإذا حدث اختلاف في شروط البيع أدى إلى اختلافات تبرز التفاوت في السعر، فلن يكون هناك إغراق.
 - أن تتوفر مرونة الطلب في السوق الخارجي، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلعة في الخارج وزيادة كبيرة وزيادة كبيرة نتيجة لتخفيض السعر.
 - أن تتبع الدولة سياسة جمركية تمنع استيراد هذه السلع من الخارج حيث أن عودتها بالسعر المنخفض إلى سوق المنتج وكأنها ضريبة توجهها الدولة إلى مواطنيها.
 - يذهب بعض الفقهاء إلى إثبات حالة الإغراق إذا أثبت المنتج المحلي أن السلعة تباع بأقل من سعر إنتاجها في السوق المحلي ولكن هذا يتناقض مع التخصص ووفرات الإنتاج في الدول الأخرى¹.
- أشكال سياسات الإغراق :

هناك ثلاثة أشكال من الإغراق تتبعها الدول المصدرة يمكن إدراجها فيما يلي:

● الإغراق الطارئ:

و هو نوع من الإغراق تلجأ إليه الدولة عندما يحصل فائض لديها في سلعة معينة فتقوم بتسويقها في الأسواق الخارجية بدلا من إتلافها وتتكبد خسارة عالية وتنتج هذه الحالة نتيجة سوء في تقدير المنتج لحاجة السوق المحلي من السلعة محل التصدير فيصير إلى تصديرها بدلا من اللجوء تخفيض أسعارها ثم العمل على رفعها.

¹ شريف علي الصوص، التجارة الدولية: الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2012، ص ص141،

• الإغراق قصير الآجل:

و يتم هذا النوع من الإغراق بغية تحقيق أهداف محددة من قبل الدولة المصدرة مثل تخفيض الأسعار في الأسواق الخارجية بهدف المحافظة على الوضع التنافسي أو الخوف من منافسة طارئة تشير إليها ظروف معينة، كما يتم اللجوء إلى هذا النوع من الإغراق بقصد السعي إلى فتح أسواق جديدة أمام المنتجات التي تنتجها الدولة المتبعة لسياسة الإغراق، وينطوي هذا النوع من الإغراق على خسارة كبيرة إلا أنه يتم قبولها من المصدر أو المنتج بهدف تحقيق أهداف يسعى إلى تحقيقها.

• 3. الإغراق الدائم أو المستمر:

لا يفترض هذا النوع من الإغراق الاستمرار في تحمل الخسائر وهو نوع من الإغراق يفترض وجود احتكار في السوق المحلية والاحتكار يعتمد على وجود حماية للإنتاج من خلال القيود الجمركية.

فقد تعتمد بعض الدول على السيطرة على الأسواق المغرقة لفترات طويلة وهذا يحتاج إلى أساليب وطرق فعالة قادرة على الاستحواذ على تلك الأسواق ويزيد من نجاح هذا الأسلوب عدم وجود قوانين جمركية فاعلية في الدول المستهدفة أو قوانين حماية الإنتاج تحد من النتائج الفاعلة لعمليات الإغراق الدائم أو المستمر¹.

أثر سياسة الإغراق:

هناك عدة آثار تتركها سياسات الإغراق للأسواق منها:

- أثر سياسة الإغراق على الدول المصدرة :

بحيث تعمل على زيادة حجم الصادرات للدولة المصدرة في ظل توفر الأسواق القابلة لتلك الصادرات كما تعمل على زيادة حجم الناتج القومي وتوزيع الدخل على المواطنين الداخلين في العملية الإنتاجية. أما مستوى الأسعار فهذا يتبع التكاليف الحدية بمعنى إذا كانت التكاليف ثابتة فإن زيادة الإنتاجية سترتب عليها ارتفاع في الأسعار أما إذا كانت التكاليف متناقصة فسوف تؤدي عملية الإغراق إلى خفض سعر السلعة.

¹ إعطاء الله الزبون، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 57.

- أثر الإغراق على الدول المستوردة:

يعتبر الإغراق الدائم غير ملحق للضرر بشرط حصول الدولة المستوردة على أسعار منخفضة بالنسبة للمستهلكين للسلع تامة الصنع وكذلك حصول المنتجين المحليين على مدخلات الإنتاج بأسعار منخفضة الأمر الذي يتيح لهم الدخول في سياسة منافسة على الصعيد الداخلي والخارجي، وفي حالة الإغراق الطارئ أو القصير الأجل فإنه من المفترض أن يتم التدخل من قبل الدولة لأن ذلك يؤدي إلى إضعاف الإنتاج المحلي أمام المنافسة الأجنبية.

- أثر الإغراق على المستهلكين في الدول المنتجة:

إذا كانت السلعة المصدرة مادة خام وتدخل في الصناعات فإن المستهلك سيتضرر جراء عملية التصدير لأن تكلفة السلع التي تتكون من المواد الأولية تكون أقل من تكلفة الإنتاج لنفس السلعة في الدولة المصدرة.

- أثر الإغراق على المستهلكين في دول الاستيراد:

في هذه الحالة يحصل المستهلك في الدولة المستوردة على سلع بأقل تكلفة إلا أن سياسة الإغراق قد تلحق الضرر في الصناعات المحلية التي لا تستطيع المنافسة في السوق وخصوصا المنافسة السعرية¹.

¹ عطاء الله الزبون، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ص 59، 58.

خلاصة الفصل:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم ميادين السياسة الاقتصادية نظرا لتأثيرها الكبير على التطور الاقتصادي سلبا أو إيجابا، ولقد تطورت التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي، بداية من النظرية الكلاسيكية التي اعتمدت في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري إلى اختلاف تكاليف الإنتاج، وصولا إلى النظرية الحديثة إلى النظرية الحديثة التي فسرت في البداية قيام التبادل الدولي إلى اختلاف التكاليف النسبية الإنتاج، حيث يعود هذا الاختلاف إلى الوفرة النسبية إلى لعوامل الإنتاج لكل دولة من دول أطراف التبادل الدولي.

يعبر مفهوم السياسة التجارية عن مجموعة القواعد والأساليب التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية وفي هذا الصدد يوجد مذهبان بارزان، ينادي المذهب الأول بتقييد هذا القطاع وفرض الرقابة عليه، أما المذهب الثاني فينادي بضرورة تحرير قطاع التجارة الخارجية، والواقع العملي يشير إلى أنه ليس هناك دولة تتبع صراحة سياسة الحماية التجارية أو الحرية التجارية، وإنما نجد معظم الدول تتبع مزيجا من السياستين ولكن بأسلوب مدروس ومنظم يخدم في النهاية توجهات هذه الدولة.

مقدمة فصل:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتنطلق إليها الشعوب وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية والغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الرشيد، البحث العلمي، الصحة والتعليم. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر، ويعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، وبناء على ما سبق سيتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: اهم نماذج النمو الاقتصادي.
- المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

نظرا لوجود علاقة بين مفهوم النمو والتنمية فإنه عادة ما يتم نوع من الخلط بين المفهومين و لهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية، و المقاييس المستعملة لقياسهما.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي، تعريفه، عوامله .

يعتبر النمو الاقتصادي هو المؤشر الأساس الذي يمكن أن يكشف بسهولة عن ما إذا كانت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزيد أو تقل، تتسع أو تضيق، فمثلا إذا زاد معدل النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة ومتزايدة في دولة معينة، كان ذلك دليلا واضحا على أن تلك الدولة أو هذا الاقتصاد ينمو بمعدلات نمو اقتصادي تجعله يقلل الفجوة بينه وبين باقي الدول أو الاقتصاديات المتقدمة والعكس صحيح .

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين "1.

و يعرفه فيليب بيرو على أنه: " الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي "2.

يعني مفهوم النمو الاقتصادي " زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وعكسه الركود والكساد "3.

و يكمن تعريفه أيضا على أنه "زيادة الإنتاج أو الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، بحيث يتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج زيادة في الطاقة الإنتاجية حسبما تتحقق في إطار البنى الهيكلية القائمة التي

¹ Jean arrous، «Les Théories de la Croissance» Editions du seuil، Paris، 1999، P9 .

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 39.

³ نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2006، ص313.

تتطور ببطء أو حتى لا تتطور، وتتم هذه الزيادة بصورة عفوية دون تدخل الدولة وبالتالي فإن معدلات النمو تكون عفوية، مرتفعة أو منخفضة حسب الظروف التي يمر بها البلد المعني¹.

كما يعرف أيضا على أنه: "زيادة مئوية للناتج الوطني الخام أو الناتج المحلي الحقيقي لكل ساكن على مدى طويل، وهو قياس غير كامل لزيادة نسبة المستوى المعيشي الاقتصادي"².

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه "زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لتحسين في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج أو هو زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل"³.

كما يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وبالتمعق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على ما يلي:

- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني ووفقا لذلك فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} - \text{معدل النمو السكاني}$$

- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، وعلى ذلك لابد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي لابد من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي} - \text{معدل التضخم}$$

- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، والذي يسمى النمو العابر وهذا لا يعتبر نموا بالمفهوم الاقتصادي⁴.

¹ طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990، ص 187.

² David Begg، Stanley Fischer & autres، Macroéconomie، Campus Dunod، 2ém édition، Paris، 2002، P 303.

³ خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 165.

⁴ إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص

ثانيا: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي أي تلك التي تعمل على إحداث النمو، ومن أهمها:

1. رأس المال المادي:

حيث ينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى كآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية، ورأس المال في أي دولة أو أي اقتصاد هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول في لحظة معينة، أي يعبر عما تملك الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يشار إليها بعبارة التكوين الرأسمالي، وبالتالي فإن التكوين الرأسمالي هو عملية تراكمية، تضاف من سنة لأخرى وهي تكشف عن معنى الاستثمار الذي لا يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت، فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين الرأسمالي، حيث يعبر عن الزيادة في رأسمال المجتمع، ويتمثل في الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بداية العام، أي أن الاستثمار يمثل في النهاية مقدار الإضافة إلى رأسمال المجتمع .

وفي كل الأحوال فالتكوين الرأسمالي هو أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي، فكلما زاد التكوين الرأسمالي كلما زاد النمو، والعكس صحيح . ويتخذ التكوين الرأسمالي معيارا للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية والدول الغنية والدول الفقيرة، ومن ناحية أخرى فإن التأثير الإيجابي للتكوين الرأسمالي، هو في زيادة معدل النمو الاقتصادي، من منطلق أنه كلما زاد التكوين الرأسمالي كلما زادت الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة التقدم الاقتصادي وزيادة معدل النمو الاقتصادي .

2. رأس المال البشري:

يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع، ولا يعتمد على التدريب والتعليم فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري¹.

ومن ناحية أخرى فإن أهم عنصر في تكوين لرأس المال البشري هو السكان ونوعية هؤلاء السكان، والهرم السكاني وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ في الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي، حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ولاستمرار دورة النشاط الاقتصادي وزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

وبالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لا بد أن يتوازن ويتواءم مع الزيادة في رأس المال المادي حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.

ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية الموارد البشرية لأنها هي التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية، والتدريب الفني والإدراك مسألة ضرورية لتنمية المهارات الفنية الأساسية، وتنمية المهارات المتوسطة وتوفير المهارات المرتفعة، ومجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي².

3. الأرض والموارد الطبيعية:

إن لعامل الأرض من حيث المساحة والتنوع من جهة، وما تزخر به من موارد باطنية من جهة أخرى دور كبير في عملية النمو والتطور الاقتصادي، ويعتبر هذين العاملين من أقدم التفسيرات المقدمة لإظهار أسباب الاختلافات فيما بين الطاقات الإنتاجية في مختلف المجتمعات، ومن ثم مستويات الإنتاج والدخول ومستويات

¹مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص 547،546.

² مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 547.

المعيشة، فكثيرا ما تذكر الأدبيات الاقتصادية أن توافر الموارد الطبيعية من حديد خام وبنفط وفتح كان العامل الرئيسي وراء ما حققته المملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية من نمو وازدهار¹.

4. التكنولوجيا الجديدة:

إن إدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج يساعد على النمو الاقتصادي، وقد يكون أهم من الزيادة في مجموع رؤوس الأموال. ويراد بالتكنولوجيا الجديدة، عند استخدام هذا الاصطلاح، أشياء عديدة من قبيل: الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة في الإنتاج، التحسينات في تصميم الآلات وأدائها، التحسين في التنظيم والإدارة، زيادة الكفاءة في تخطيط وترتيب المصنع، إدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل، إدخال المزيد من الكفاءة في أنظمة النقل والمواصلات².

المطلب الثاني: مقياس النمو الاقتصادي

حسب التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي، فإن هذا الأخير يقتضي الزيادة في الناتج الإجمالي الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد، وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس الناتج الإجمالي الحقيقي ونمو الدخل الفردي.

أولاً: الناتج الإجمالي الحقيقي "y"

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو، ويتم حساب الناتج الإجمالي الحقيقي بحساب الناتج المحقق في البلد ولكن الأسعار ثابتة، أي باستخدام الأسعار الإسمية المنكماشية من زيادة الأسعار، وذلك باستعمال مؤشر الأسعار، حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغيرات التي تنتج عن الأسعار ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل نموه³.

وفقا للعلاقة التالية:

$$T. C_y = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100$$

¹ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية نظرياتها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003، ص53.

² محمد عبد العزيز، محمد عبد الجليل أبو سنيينة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، 2002، ص744.

³ Jean olivier Hairault، 'Analyse Macroéconomique'، 1 er Edition، Edition La Découvert et Syros، Paris، 2000، P381.

حيث:

T.Cy معدل نمو الناتج . :

PIBt الناتج المحلي الإجمالي في الفترة : t .

PIBt-1: الناتج المحلي الإجمالي في الفترة .

على الرغم من أهمية هذا المقياس إلى أنه لم يقابل في الأوساط الإقتصادية بالقبول، وذلك لأن الزيادة في الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر¹ .

ثانيا: الدخل الفردي

يعتبر هذا المقياس أكثر كفاءة من المجمع السابق لأنه يعطي قياس عيني للنمو، حيث يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويقدر بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، ويقاس به مدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد وعن طريق معرفته يمكن وضع الخطط اللازمة لنمو الدخل الفردي خلال فترة زمنية طويلة² . ويعطى بالعلاقة التالية:

$$Y_t = \frac{PIB_t}{p_t}$$

حيث:

t³ : تمثل حجم السكان في الزمن Pt

المطلب الثالث: الفرق بين النمو والتنمية

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم المفاهيم في علم الاقتصاد، والتي على أساسها يمكن الحكم على مدى نجاح وفشل الحكومات، وعند الحديث عن التقدم والتخلف تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وآخرون، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 89.

² ضياء مجيد الموسوي، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة، ص 29.

³ Jean Oliver Hairaut، 'Analyse macroéconomique'، référence déjà cité، P 382.

الاقتصادية، خصوصا أن هناك تداخل كبير بين المفهومين يصل إلى حد الاعتقاد بأنهما شيء واحد إلا أن للنمو خصائص تجعله يختلف عن التنمية .

حيث أن هناك عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية نذكر منها:

يعرفها مايير: " التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة، مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وعدم المساواة " .

و يعرف سيلسو فورتادو التنمية " بأنها بصورة أساسية، ومن جهة النظر الاقتصادية . زيادة في تدفقات الدخل الحقيقية، أي زيادة في كميات السلع والخدمات الجاهزة، وفي وحدة زمنية ولدى جماعة معطاء" ¹ .

أما فؤاد مرسي فيعرفها على أنها " عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الارتفاع المنتظم في إنتاجية العمل، من خلال تغيرات هيكلية، تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي وإحلال تقنية أرقى، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة مع تحقيق إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية " .

ويعرفها آخرون بأنها " مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية، تضمن تحقيق زيادة حقيقية مضطردة في الناتج الاجمالي، ورفع مستمر لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب التي تساهم في تحقيقه" ² .

وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية تتمثل في: " تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء" ³ .

من خلال العرض السابق لجملة التعاريف يمكن استخلاص التعريف التالي:

¹ اسماعيل شعابني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1997، ص53.

² مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص550، 551.

³ إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 78.

التنمية الاقتصادية هي تلك التغيرات الهيكلية الفنية الناتجة عن سياسات وعمليات تتخذها الدولة بحيث تضمن لها زيادة الإنتاج وتؤدي إلى زيادة استمرار النمو الاقتصادي وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع وكذا تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية .

ومنه فالتنمية الاقتصادية لها ميزات وخصائص تنفرد بها نذكر منها:

- الشمولية، حيث أن التنمية هي تغير شامل لجميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية .
- التنمية عملية طويلة المدى، أي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي ولفترة زمنية طويلة نوعا ما .
- تهتم التنمية بإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع للتخفيف من حدة الفقر وضمان حياة كريمة لأفراد المجتمع.
- تمثل تغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي من خلال تصحيح الاختلالات في القطاعات الاقتصادية وإعادة توزيع عناصر الإنتاج بين هذه القطاعات واستغلالها استغلالا أمثل.
- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة حيث تعطي التنمية الاقتصادية أولوية للسلع والخدمات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية، الملابس والمسكن والخدمات الأساسية التعليمية والصحية والاجتماعية، وضمان استمرار الإنفاق الفائق المتبقى بعد تلبية حاجيات الأفراد الموجهة للاستثمار وهذا لضمان استمرارية النمو الاقتصادي¹.

خلاصة ما سبق يوضح لنا أن هناك اختلاف بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ويمكن أن نوضح هذه الاختلافات فيما يلي:

- أن التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من مجرد النمو الاقتصادي
- أن النمو الاقتصادي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء فهو لا ينطوي على أي تغيير هيكلي، في حين أن التنمية الاقتصادية تعني الحصول على المزيد من شيء آخر مختلف لصالح المجتمع، أي أن النمو الاقتصادي يهتم بالكم في حين أن التنمية الاقتصادية تهتم بالكيف بجانب الكم .

¹ عاودة دليّة، نواورية خولة، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة 1980-2011، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2012-2013، ص 18 .

- أن النمو الإقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الإقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الإقتصادي، في حين تركز التنمية الإقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة في داخل المجتمع.
- أن النمو الإقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة، في حين أن التنمية الإقتصادية تتطلب تدخل من جانب الدولة لوضع خطة شاملة بما يضمن حدوث التغيير الهيكلي المطلوب وتوزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة¹.

المطلب الرابع: منافع وتكاليف النمو الإقتصادي

أولاً: منافع النمو الإقتصادي

- يعتبر النمو الإقتصادي المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالمنافع الإقتصادية التالية حيث أن:
- الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الإقتصادية والاجتماعية، والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي .
 - يؤدي النمو الإقتصادي إلى زيادة الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج² .
 - ابقاء مستويات الاستهلاك على حالها ونقل جزء من القوة العاملة للتفرغ إلى توفير المزيد من خدمات التعليم بدوام كامل، وتخفيض سن التقاعد، وهذا يعني أن النمو الإقتصادي يجعل من الممكن . تخصيص قدر أكبر من الموارد للخدمات الاجتماعية بدون الحاجة إلى تخفيض الاستهلاك الخاص³ .
 - يتيح للمجتمعات ذات الدخل المنخفض أن تتخلص من عناء ساعات العمل الطويلة، ومن الظروف المعيشية المزرية، ومن زيادة التوقعات في أمد الحياة نفسها، ومن باقي السمات الأخرى التي تلازم هذه المجتمعات .
 - يعد النمو الإقتصادي مرغوبا ومهما من وجهة نظر الحكومات لأنه يجلب إيرادات أكبر من الضرائب، وكلما زاد دخل المجتمعات وثروتها زادت الإمكانيات في حصول زيادات في الضرائب المحببة للحكومة، وبهذا الوجه تزداد

¹ إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 366.

² محمد ناجي حسن خليفة، النمو الإقتصادي: النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، بدون سنة، ص 10.

³ محمد عبد العزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص، 747.

امكانات الحكومة لتقديم عدد أكبر من المدارس والمستشفيات والخدمات الاجتماعية الأخرى بدون اللجوء إلى رفع معدلات الضرائب .

• يساعد النمو الاقتصادي أيضا على تنفيذ السياسات التي ترمي إلى توزيع الدخل لمصلحة الفئات الأقل يسارا، حيث أن زيادة الدخل الحقيقي لكل فرد يجعل من الممكن أن يخصص من الزيادة قدر أكبر نسبيا إلى ذوي الدخل المنخفض وقدر أقل نسبيا إلى ذوي الدخل العالي¹ .

ثانيا: تكاليف النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يقتضي الاستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية وينتج عن ذلك بعض الأضرار مرتبطة بالموارد الطبيعية وكذا أضرار تمس ببعض الطبقات الاجتماعية حيث:

• حيث كلما زاد النمو الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى التعليم والتدريب، وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل² .

• مشاكل التلوث وازدحام المرور: حيث أن النمو الاقتصادي الذي يفضي إلى زيادة الدخل، يجعل المزيد من الناس قادرين على تملك السيارات وهذه تجلب مشاكل التلوث وازدحام المرور.

• تحطيم الجمال الطبيعي والإضرار بالحياة البرية: إن إنشاء المؤسسات الضخمة الحديثة من قبل معامل الصلب، والمجمعات الكيماوية، ومعامل تكرير النفط، ومحطات توليد الكهرباء، قد تعد ذات درجة عالية من الكفاءة إذا تم تقديرها بالمعايير والأسس التجارية البحتة، ولكنها قد تفرض على المجتمع أن يتحمل بعض التكاليف الناجمة عن تحطيم الجمال الطبيعي ومصادر الراحة والبهجة الأخرى (كالقضاء على الغابات وإفساد المياه، وهلاك العديد من الكائنات الحية) كما أن استخدام الطرق الزراعية الحديثة قد يزيد كثيرا الغلة في الفدان الواحد، ولكنه يحدث آثارا ضارة بالحياة البرية.

• التكاليف المرتبطة بالتغير الاقتصادي السريع: ولعل أشد التكاليف الاجتماعية ازعاجاً هي تلك المرتبطة بالتغير الاقتصادي السريع . فالتقدم التكنولوجي الذي يجعل في تقادم الآلات وطرق الإنتاج، ويبطل استعمالها، يجعل الذين كانوا يستغلونها فائزين عن الحاجة أيضا، فيضطر العمال إلى تعلم مهارات جديدة، واتخاذ طرق جديدة في الإنتاج، وتغيير حرفهم مرات عديدة، ومع أن البرامج التي توضع لإعادة تدريب العمال وإعطائهم منحاً مالية كافية

¹ محمد عبد العزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 741.

² مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 548.

قد تعالج المشكلة إلى حد معين، فإن التكلفة الاجتماعية لا تزال باقية، فهي تعرض الفرد إلى تمزيق صنعتته وادخال تبديلات وتعديلات مكثرة في نمط حياته، وبالإضافة إلى ذلك فإن منافع وثمار النمو الاقتصادي قد لا تنتشر على وتيرة واحدة، فبدلاً من أن يحصل كل فرد على تخفيض جزئي في ساعات عمله الأسبوعي، يلاحظ غالباً أن بعض الأفراد، دون غيرهم، يجدون أنفسهم قد فاضوا عن الحاجة كلياً وصاروا من العاطلين¹.

المبحث الثالث: أهم نماذج النمو الاقتصادي

اهتم الاقتصاديون بالنمو الاقتصادي أو ما أسماه بالفائض الاقتصادي، لدوره في تحقيق الرفاه للفرد والمجتمع، فالتجاربيون ومنهم هيوم، رأوا أن التجارة المقيدة تؤدي إلى زيادة رصيد الأمة من المعادن النفيسة التي تمثل ثروة الأمة، بينما لرأت المدرسة الطبيعية، أن الفائض الاقتصادي يتولد من الأرض الزراعية ويرى سميث أن التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في العمل وأن العمل مصدر القيمة، لأن قيمة السلعة السوقية أكبر من قيمة العمل المبذول فيها، وتحدد ثروة الأمة بالرصيد الرأسمالي المتراكم في المجتمع الذي يولد الفائض الاقتصادي، ثم جاءت آراء مالتوس التشاؤمية حول حتمية الركود، لعدم التناسب بين زيادة السكان وزيادة الموارد الاقتصادية ويعتبر شومبيتر أن الاختراعات التي تأخذ عدة أشكال، منها منتجات أو طرق إنتاج جديدة، والاختراعات هي المحرك للاقتصاد والتي تضمن استمرارية النظام الرأسمالي، حيث تؤدي الاختراعات الجديدة وليس الإنفاق الاستثماري إلى التوسع في الإنتاج، ويعتبر كينز أن الاستثمار هو المحرك وليس الادخار، كما اعتقد سميث والاقتصاديون التقليديون، حيث يوضح كينز أن الاستثمار المخطط لا يساوي الادخار وأن الدخل هو المتغير الذي يوازن بينهما، كما أرجع حدوث الدورات الاقتصادية إلى التقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال .

المطلب الأول: النموذج الكينزي (هارود ودومار)

انطلاقاً من افتراض كينز بتساوي الاستثمار مع الادخار في اقتصاد مغلق، فإن النمو الاقتصادي في هذا النموذج يرتبط بصورة مباشرة مع الادخار وبصورة غير مباشرة مع نسبة الناتج إلى رأس المال بافتراض عدم وجود إحلال بين عناصر الانتاج . ففي حالة وجود ادخار موجب فإنه يتضمن الاستثمار الذي يوسع الطاقة الانتاجية

¹ محمد عبد العزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 747، 748.

للاقتصاد، وقد كان نموذج هارود دومار يبحث عن ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل القومي على المدى الطويل حتى يمكن المحافظة على التوظيف الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد¹.

أولاً: تقديم النموذج

نفترض أن العلاقة والمعروفة اقتصادياً بمعامل رأس المال / الناتج، وإذا عرفنا معدل رأس المال الناتج بـ k ونفترض أن معدل الادخار القومي S يكون ثابتاً عند نسبة من الناتج القومي تعادل s بالمائة والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي، نستطيع الآن أن نكون النموذج التالي البسيط للنمو الإقتصادي²:

1. الادخار S من الدخل القومي (Y) وبالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة:

$$S=sY.....(1.3)$$

2. الاستثمار (I) يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال، k ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال ΔK

على النحو التالي:

$$I=\Delta K(1.3)$$

لأن الرصيد الكلي لرأس المال، k له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج Y وفقاً لمعامل رأس

المال/الناتج، فإن K ، تكون:

$$\text{Or } \frac{K}{Y} = k$$

$$\text{Or } \frac{\Delta K}{\Delta Y} = k$$

$$\Delta K = k\Delta Y..... (3.3)$$

3. أخيراً لأن الادخار القومي الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار القومي I يمكننا كتابة هذه المتساوية على

النحو التالي:

$$I=S.....(4.3)$$

¹ رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص ص 51، 52.

² ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريف محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 126.

و لكن من خلال المعادلة (1.3) يمكن أن نعرف أن $S=sY$ ومن المعادلة (3.2) والمعادلة (3.3) يمكن أن نعرف أن:

$$I = \Delta K = k \Delta Y$$

و بالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار الموضحة في المعادلة (3.4) على النحو التالي:

$$S = Sy = k \Delta Y = \Delta K = I \dots (5.3)$$

أو ببساطة تكون كالاتي:

$$sY = k \Delta Y \dots (6.3)$$

بقسمة جانبي المعادلة (6.3) على Y ثم على K فإننا نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{Y} \dots (7.3)$$

لاحظ أن الجانب الأيسر من المعادلة (7.3) $\Delta y/y$ تشير إلى معدل التغيير أو معدل النمو في ال

GNP (فهي تمثل تغيير مئوي في ال GNP) .

المعادلة (7.3) التي تمثل ترجمة بسيطة لنموذج هارود-دومار المشهورة في نظرية النمو الإقتصادي، فهي

تقرر ببساطة أن معدل النمو الـ $(\Delta y/y)GNP$ يكون محددًا بالإرتباط بين معدل الإدخار القومي S ، معامل

رأس المال الناتج/الناتج k ، و بشكل أكثر تحديدا فإنها تقول أنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل القومي

سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو مباشرة أو موجبة مع معدل الادخار (كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار

والاستثمار كنسبة من ال GNP زاد بالتالي نمو GNP) ويرتبط كذلك بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل

رأس المال/الناتج، (فالارتفاع في k سوف يؤدي إلى انخفاض في معدل نمو ال GNP)¹.

¹ ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 127.

ثانيا: الانتقادات النموذج

و من جملة الانتقادات التي وجهت إلى النموذج هي أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج، والتي تجعله غير واقعي وكما يأتي:

1. أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ($\Delta S/\Delta Y$) ومعدل رأس المال الناتج (K/Y) غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر .
 2. كما أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب امكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني .
 3. أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة .
 4. أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج (K/Y) والمعامل الحدي لرأس المال الناتج ($\Delta K/\Delta Y$) غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد .
- و من حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم للأسباب الآتية:

1. اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة الركود طويل الأمد ولا يهدف لتطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية .
2. أن مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج بينما أن الوضع يختلف في البلدان النامية حيث تتمثل هذه المعدلات بالانخفاض .
3. أن النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين أن هذا غير موجود في البلدان النامية .
4. النموذج يفترض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على البلدان النامية .
5. النموذج يفترض اقتصادا مغلقا في حين أن الاقتصاد النامي يكون عادة مفتوحاً.
6. يفترض النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار تتغير في البلدان النامية.
7. الفرضيات التي يستند عليها النموذج غير واقعية لذا فإن استخدامات النموذج محدودة التطبيق في البلدان النامية¹.

¹مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2007، ص 76،77.

المطلب الثاني: النموذج النيوكلاسيكي (روبرت سولو)

لم يتقبل النيوكلاسيك فكرة ثبات نسبة الناتج إلى رأس المال وهو الافتراض الذي بني عليه هارود ودومار، ويعتبر نموذج سولو للنمو الإقتصادي من أشهر نماذج النيوكلاسيك التي تفترض أن الإقتصاد يتجه إلى حالة استقرار معدل نمو ويفترض النموذج إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج ونمو عرض العمل بمعدل ثابت، وأن الادخار هو نسبة من الدخل يتم استثمارها، بدلا من افتراض ثبات نسبة الناتج على رأس المال، استخدم سولو دالة الإنتاج الخطية المتجانسة التي تسمح بإمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل¹.

أولا: فرضيات النموذج

فرض سولو الفرضيات التالية²:

- الإنتاج دالة لعنصري العمل ورأس المال $y = f(k, l)$.
- الإنتاجية الحدية $f'' < 0$.
- أن العمل ينمو بنسبة ثابتة (n)

كما يفترض سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، حيث إذا رمزنا ب s لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب ب $dk(t)/dt = syt$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n، وبالإضافة إلى أن سوق العمل في توازن على المدى الطويل، ومنه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها $df(t)/dt = nLt$ ، وإذا قمنا بالتعبير عن التعبير عن الزيادة في مردودية العمل At بزيادة أسية * e فإن الزيادة الحدية من رأس المال تكون كالآتي:

$$\frac{dk_t}{dt} = Sf(k_t) - (nf..)k_t \dots \dots (1)$$

ثانيا: عرض النموذج

دالة الإنتاج: تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (y)، رأس المال (k)، العمل (L)، ومردودية العمل (A) إذا تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج التي تعطى بالعلاقة التالية³:

¹ رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي، دار الرياء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 87.

³ أشواق بن قدور، نفس المرجع، ص 88.

$$Y = F(Kt, Lt, At)$$

حيث t تمثل الزمن .

من خصائص هذه الدالة هو أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، ويتغير الإنتاج في الزمن وفقاً لتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها ذلك بواسطة كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تتزايد في الزمن بفضل التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة . أما الجداء AL يعبر عن العمل الفعلي ويطلق على A بالتقدم التقني الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، إذ يجب أن تكون النسبة $\frac{K}{L}$ ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل بناء على المعطيات التجريدية، وكذلك من خصائص دالة الإنتاج أن الإنتاجية الحدية لعنصري العمل ورأس المال تتوغلان إلى الصفر إذا ما آل عنصر المال ورأس المال (على التوالي) إلى ما لا نهاية، وتوغلان إلى ما لا نهاية إذا ما آل عنصر العمل ورأس المال (على التوالي) إلى الصفر أي:

$$\lim_{k \rightarrow \infty} f(k, \cdot) = \lim_{L \rightarrow \infty} f(\cdot, L) = 0$$

$$\lim_{k \rightarrow 0} f(k, \cdot) = \lim_{L \rightarrow 0} f(\cdot, L) = 0$$

يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا ب S لنسبة الادخار، فإن

$$dK(t)/dt = sY(t) \text{ : كما يلي}$$

و إذا افترضنا أن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n ، إضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن

في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها كالتالي: $dL(t)/dt =$

$nL(t)$ ، وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في $A(t)$ بزيادة أسية e^{-t} فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالتالية:

$$\frac{dk(t)}{dt} = sf[k(t)] - (n + \lambda)k(t) \dots (1.2)$$

و منه فإن النمط النظامي يعرف بالقيمة k^* حيث $sf(k^*) = (n + \lambda)k^*$ ، فنكون بصدد

الحالة النظامية عندما تنمو عدة متغيرات بمعدل ثابت (أي $dk(t)/dt = 0$)¹.

¹ أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 88.

ثالثا: القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال

تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات، حيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات القيم h و λ معطاة، يرجو قيمة واحدة $k^* > 0$ توافق الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو $C^* = (1-s) + (k^*(s))$.

مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية ومعدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى بـ:

$$Cor = f(kor) - (h+\lambda)kor$$

حيث kor تمثل قيمة k^* التي ترافق القيمة العظمى ل C^* . وإذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية والمستقبلية، فإن القيمة المستهلكة هي $cors^1$.

رابعا: نموذج سولو مع وجود تقدم تقني

استنادا إلى النموذج الأول لسولو فإنه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ولجعله كذلك أدخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج، حيث له تأثيرات مختلفة على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

• حسب هارود يكون التقدم التقني حياديا، إذا كان يدعم إنتاجية العمل $y = f(k, AL)$.

• حسب سولو يكون التقدم التقني حياديا، إذا كان يدعم رأس المال $y = f(AK, L)$.

و بالنظر إلى هذه الاحتمالات فإن تأثيرات التقدم تكون مختلفة، غير أنها تؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الناتج المحلي، وكون النظرية الاقتصادية جاءت لتبحث عن السبل التي وصل فيها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الأمثل، فإنه عادة ما يأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل، وعليه فإن

$$. y = f(AK, L) = k^a (AL)^{1-a}$$

دالة الإنتاج تكتب من الشكل التالي:

$$. Y^* = \left(\frac{s}{\delta+n+g} \right)^{\frac{1}{1-a}}$$

أما دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني فهي:

¹سمية فتاتية، زينب بوحليط، أثر السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر حسب نموذج "سانت لويس"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2015-2016، ص91.

تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص غنى وفقير البلدان عبر العالم، حيث أن البلدان المتقدمة تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو بمعدل نمو سكان ضعيف، أو رقي تقني قوي، أو كل هذه الأسباب مجتمعة، وهو عكس ما تعانيه البلدان النامية، حيث يرجع سبب تخلفها إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني، أو كل هذه الأسباب مجتمعة¹.

المطلب الثالث: نماذج النمو الحديثة

ظهرت نظريات النمو الحديثة في منتصف الثمانينات، ويطلق عليها أيضا نظرية النمو الداخلية، وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، دون اعتبار العوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته ولا تزال تعرفه معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريبا، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان .

أولا: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد

1. نموذج AK:

من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي عدم تناقص مردودية رأس المال (k) ويعود غياب تناقص هذا إلى الرأس المال البشري، وتعطى صيغة النموذج العام لـ (AK) كما يلي²:

$$Y = AK$$

A: تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا .

كما يعبر عن الإنتاج الفردي لـ $Y = AK$ والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـ

A حيث: $f(k)/k = A$ وبتعويض A في معادلة سولو.

$$k = (dk(t)/dt)/k = (s \cdot (f[k(t)]/k) - (n + \lambda))$$

نحصل على: $gk = sA - (n + \lambda)$

¹سمية فتاتنية، زينب بوحليط، مرجع سبق ذكره، ص92.

²أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

و ما دام $C = (1 - s)y$ و $y = Ak$ فإن معدل نمو الناتج والإستهلاك الفردي هي مساوية لـ gk .

و عليه فإن الاقتصاد ذو نموذج بتكنولوجيا AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان، وعلى عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتنبؤ شرطي قارب مطلق أو شرطي حيث $\partial gy/y = 0$ وهذا من أجل كل مستويات y ¹.

2. نموذج أثر الخبرة وانتشار المعرفة لرومر 1986.

يعتبر نموذج رومر شكلا من أشكال التقدم التقني وتراكم رأس المال والمعرفة ورأس المال الفكري والتي تتحقق بفضل الوفورات فمن المفترض لتمويل الاستثمار عوامل إنتاج فريدة من نوعها وإذا كان لمخدرات الشركة جزءا أكبر من دخلهم على معدل الزيادة في التقدم التقني ومعدل نمو أعلى لا يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى².

تمكن رومر من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المالي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية المتمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آتيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر AI هذا يعني أن التغير $d Ai/dt$ يمثل التعلم الكلي للاقتصاد . والذي بدوره يتناسب مع التغير في Ki لمخزون رأس المال ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Yi = F(ki, k Li)$$

بحيث لا تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، المتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفورات الحجم ثابتة، وبالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لا يؤولان إلى ما لا نهاية .

¹ أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

² Jean-luc Gaffard «la croissance économique» Armand Colin ،paris، 2011 ،P38.

إذا كانت كل من k و L_i ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـ K_i بإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة الـ L_i فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في K_i و K ، وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثابت المردودية الاجتماعية لرأس المال وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوغلاس:

$$Y_i = F(K_i; KL_i)$$

بحيث F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفورات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية .

إذا كانت كل من K و L_i ثابتة، كل مؤسسة معرضة إلى مردودية متناقصة لـ K_i كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ L_i ، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في K_i و K ، وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوغلاس¹:

$$Y_i = A \cdot (k_1)^a \cdot (KL_1)^{1-a}$$

حيث $0 < a < 1$

و بوضع $Y_i = Y_i/L_i$ ، $ki = K_i/L_i$ ، و $k = K/L$ ، ثم بوضع فيما بعد $yi = y$ و ki/k ، الناتج المتوسط هو:

$$y/k = \tilde{f}(L) = A \cdot L^{1-a}$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ ki بتثبيت L و K ، وبتعويض

$$K_i = K \text{ نتحصل على: } \frac{\partial Y_i}{\partial K_i} = .\alpha \cdot L^{1-a}$$

و منه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L ، وهو غير مرتبط بـ K ، وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن وإنتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0 < a < 1$ ويأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي:

¹ Robert J. Barro ،Xavier Sala-i-Martin ،economic groth ،Mcgraw-Hill ،U.S.A ،2003 ،p 165.

$$da/dt = \dot{a} = w + ra - c - na$$

حيث: w تمثل الأجر و a تمثل الأصول للفرد، r تمثل مردودية الأصل

و عليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن

الحساب الهاميلتوني، يعطى بالعلاقة التالية:

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:

$$r = \rho - \left[\frac{\dot{u}(c) \cdot c}{u(c)} \right] (c/c)$$

$$u(c) = \frac{c^{(1-\theta)}}{(1-\theta)}$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الإستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الإحلال لدالة

المنفعة معطاة بـ $1/\theta$ ، وبالإستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي¹:

$$\dot{c}/c = (1/\theta)(r - \rho)$$

و بتعويض قيمة r المتمثلة في $A\alpha L^{1-\alpha} - \delta$ نتحصل على معدل النمو الإقتصادي غير المركز:

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

و بالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم

الاجتماعي) مع العلم أن $\alpha < 1$ فهذا يعني أن $g_c < g_{cp}$.

$$g_{cp} = (1/\theta)(AL^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

¹ بوعلوي عبد الجليل، بركات خليل، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2001-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2011-2012، ص ص 62، 63.

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $\alpha - 1$ عن طريق ضريبة جزافية، إذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، المرودية الخاصة لرأس المال تساوي المرودية الاجتماعية¹.

3. نموذج بارو تراكم رأس المال العام (1992)

و هو نموذج وضعه روبرت بارو سنة 1991 في مقال بعنوان "Economic growth in cross section of countries" حيث حاول فيها "بارو" إثبات الرابطة التي تربط رأس المال العام بالنمو، فرأس المال العام المتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو لأشخاص اعتباريين (هم المؤسسات العمومية)، والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة ومن جهة أخرى من خلال الحصة المخصصة للنفقات العامة الإنتاجية يمكنها أن تسهم في الرفع من النمو الإقتصادي لأنها تهيئ للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي الإقتصاد ككل .

لقد لاحظ بارو أنه يوجد مستوى أمثل للإنفاق العام، أعلى من ذلك المستوى المتوازن في الأسواق التنافسية، يسمح بمعدل نمو مستمر للإقتصاد أكثر ارتفاعا ويصل الإقتصاد إلى هذا الحجم حينما تتساوى النفقات العامة مع مقدار مساهمتها النسبية في الإنتاج، بحيث يصبح الاقتطاع من الاستهلاك الجاري الذي يتم من خلال الضرائب مرتفعا جدا وغير مبرر في ذات الوقت، بالنظر إلى أنه لا يتم تعويضه من خلال زيادة معدل النمو في المستقبل².

بناء على ذلك فإن "بارو" وصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- تأكيد وجود وفورات إيجابية للنفقات العامة، مما يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج .
- مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا.
- إن معدل الضريبة له دور إيجابي كما له دور سلبي في التأثير على النمو فهو من جهة عند ارتفاعه إلى حد كاف يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام (بفضل الإيرادات العامة الناجمة عنه) ومن ثم المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي تطور النمو، ومن جهة أخرى فإن ارتفاعه إلى حدود لا

¹ بوعلوي عبد الجليل، بركات خليل، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: نظريات، نماذج، استراتيجيات، مرجع سبق ذكره، ص 155.

يقدر عليها القطاع الخاص تؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو. و النتيجة أنه لا بد من معرفة المستوى الأمثل لمعدل الضريبة الذي يحدث أثرا إيجابيا على الاقتصاد وهنا يجب التنويه بنموذج "بارو" الذي يسمح بإبراز ذلك .

و على الرغم من أهمية نموذج بارو فقد وجهت ملاحظتين نقديتين يمكن توضيحهما على النحو التالي:

أولهما: تتصل بالطابع الخارجي للنفقات العامة، فالإنفاق قد يكون من الداخل من خلال القطاع الخاص نفسه الذي قد يسهم في إنجاز البنى التحتية لما تبقى من القطاع¹ .

ثانيتها، وتتصل بالطابع الداخلي للنفقات العامة، فالغالب من إيرادات رأس المال أن تكون مختلطة بين عام وخاص، مما يصعب من فصل ودراسة كل قطاع لحاله لمعرفة أثره على النمو الإقتصادي .

و مع هذا النقد لنموذج "بارو" إلا أن الإثباتات التجريبية بينت صحة جزء كبير لما ذهب إليه النموذج² .

ثانيا: نماذج النمو الداخلي لقطاعين

• نموذج لوكاس 1988:

اعتمد "روبرت لوكاس كثيرا في تحليلاته لمحددات النمو الإقتصادي على نموذج إيزوا وهذا الأخير لم يخرج عن إطار تحليل سولو، فرغم إدخاله لعنصر رأس المال البشري في دالة الإنتاج إلا أنه اعتبر أن الإنتاجية الحدية لهذا العمل متناقصة، وهذا ما أدى به إلى الوصول إلى نموذج للنمو الخارجي، غير أن " لوكاس " رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري³ . و اعتبر أنه " على العكس من رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة على الأقل عوضا عن تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الإقتصادي دون توقف " ⁴ .

و يرى "لوكاس" أن الاختلاف في معدلات النمو في البلدان يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس

¹ إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: نظريات، نماذج، استراتيجيات، مرجع سبق ذكره، ص 155.

² إسماعيل محمد بن قانة، مرجع نفسه، ص 156.

³ بشيشي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 381.

⁴ فريدريك شرر، ترجمة أبو عشمه، نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي وتأثيره بالإبداع التكنولوجي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 55.

المال البشري بينهما، ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط، أحدهما مكرس لإنتاج السلع والخدمات انطلاقاً من رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، أما القطاع الثاني يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول، وكما أشرنا سابقاً يفترض "لوكاس" أن تراكم رأس المال البشري يكون بإنتاجية حدية على الأقل ثابتة .
- رأس المال البشري ينتج من تلقاء نفسه، كما أن اختصاص الفرد والزمن المخصص للدراسة يحددان وتيرة تراكم رأس المال البشري، بالإضافة إلى أن جميع أفراد المجتمع متماثلين في المستوى التعليمي .
- دالة الإنتاج الكلية لقطاع الإنتاج هي $y = AK_t^a(\mu_t H_t)^{1-a}$ وهي دالة "كوب دوغلاس" لها مردوديات سلم ثابتة، حيث A معامل سلبي، K_t مخزون رأس المال المادي، H_t مخزون رأس المال البشري المستعمل في الإنتاج مع $(1 \geq \mu_t \geq 0)$ ¹.

استخلص "لوكاس" من نموذجه نتيجتين مهمتين هما:

أولهما: تتعلق بفصل النمو المتوازن عن النمو الأمثل، الناتج عن واقع وجود وفرات خارجية إيجابية، فالمعدل الأمثل لنمو رأس المال البشري يعد أكثر ارتفاعاً عن معدله المتوازن الناجم عن فائض الفاعلية الجماعية.

ثانيهما: أن الاقتصاد الذي يجري تخصيص أولي لرأس المال المادي والبشري أفضل من غيره مما يعني أن النموذج يأخذ في عين الاعتبار استمرار التباعد في مستويات الدخل بين الدول ².

كما نلمس في نموذج "لوكاس" أن سبب الاختلاف في درجة الغنى والفقير بين الدول يرجع في الأساس إلى الاختلاف في المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن الدول الشمال تمتاز بمعدلات نمو ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم (تفضيل تراكم المعارف) سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي .

¹ بشيشي وليد، مرجع سبق ذكره، ص382.

² اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: نظريات، نماذج، استراتيجيات، مرجع سبق ذكره، ص141.

و لعلنا نستخلص أنه حتى يتولد نمو ذاتي يرتكز على لرأس المال البشري وفقا لنموذج "لوكاس" فإنه يكفي أن تكون الإيرادات الحدية لرأس المال البشري المخصص للتكوين والإعداد ثابتة، أما إذا كانت متناقصة فإنه لا يوجد نمو طويل الأجل، بينما إذا كانت متزايدة فإنه يوجد نمو عميق¹.

• نموذج روبلو 1991

جاء هذا النموذج في مقال نشر لهذا الأخير بعنوان « long-run policy analysis and long-run growth » حيث اعتبر فيه أن دالة الإنتاج الكلي تتغير وفقا لمتغيري رأس المال المادي ورأس المال البشري اللذين يتعرضان للاهلاك بنفس المعدل .

استخدم "سيرجيو روبلو" رأس المال المادي في إنتاج رأس المال البشري وقسم وقت الفرد بين ثلاث استخدامات هي: العمل المنتج (لاكتساب الدخل)، تراكم رأس المال البشري ووقت الفراغ الذي يتحدد بعوامل من خارج النموذج). لذلك فإنه إذا كان يخصص لإنتاج السلع النهائية نسبة معينة من رصيد رأس المال فإن النسبة المتبقية من رصيد رأس المال المادي تخصص لإنتاج رأس المال البشري، وتكتب دالة إنتاج كل من سلع الاستهلاك والاستثمار التي افترض "روبلو" أنهما منتجان معا في نفس القطاع على الشكل $Y_t = A_t \cdot Z_t$ ، حيث: Z_t تمثل سلعة مركبة تضم كلا من رأس المال المادي ورأس المال البشري ويعني هذا أن الإنتاج دالة خطية في رأس المال بنوعيه ولتوضيح النموذج أكثر قام "روبلو" بتبيان رأس المال بنوعيه في الدالة على النحو التالي: $Y_t = A_t (K_t)l - r(N_t H_t)r$.

و افترض "روبلو" أن دالة الإنتاج الكلي لا بد أن تكون متجانسة من الدرجة الأولى أي أنها تظهر ثبات عائد النطاق بالنسبة للمدخلين التراكميين المستخدمين وذلك ليكون ممكنا الوصول إلى حالة النمو الثابت الداخلي حيث ينمو كل من الاستهلاك، رأس المال المادي ورأس المال البشري والدخل الفردي بمعدل نمو مشترك وبحل النموذج توصل "روبلو" إلى معدل النمو المشترك، ومن أهم استنتاجاته بالنسبة لهذا المعدل المشترك أنه يتزايد مع تزايد عدد ساعات العمل في كل من قطاع الإنتاج وفي مجال تراكم رأس المال البشري ولهذا فقد توقع "روبلو" أن الاقتصاديات التي تتميز بالعمالة الماهرة يمكنها أن تنمو أسرع².

¹ بشيشي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 383.

² اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: نظريات، نماذج، استراتيجيات، مرجع سبق ذكره، ص 144، 145.

- انتقادات نظرية النمو الحديثة:

من أهم عيوب نظرية النمو الحديثة أنها مازالت تعتمد على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالبا ما تكون غير مناسبة لاقتصادات دول العالم الثالث .

علاوة على ذلك، نجد أن ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية، وجود عديد من صور عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الأساسية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال .

و لأن نظرية النمو الداخلي أغفلت هذه العوامل المؤثرة فإن صلاحية دراستها للنمو الاقتصادي تكون محدودة وبخاصة عند المقارنة بين دولة ودولة أخرى .

في الحقيقة فإن هياكل الحوافز الفقيرة ربما تكون مسئولة عن بطء نمو ال... مثلها مثل إنخفاض معدلات الادخار وتراكم رأس المال البشري، وعدم الكفاءة في تخصيص الموارد أمر شائع في الاقتصاديات التي تجتاز مرحلة الانتقال من الأسواق التقليدية الصغيرة إلى الأسواق التجارية الكبيرة .

و من ناحية أخرى، نلاحظ أنها أهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط، بسبب تركيزها على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي .

و أخيرا، نجد أن الدراسات التجريبية التي تناولت قدرة نظريات النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييدا محدودا لهذه النظريات ¹.

و ختاماً ورغم أن هذه النظرية لا تزال في مراحلها التكوينية فإنها مع ذلك تساهم في توفير فهم أفضل لاختلافات النمو الطويل الأمد في تجربة البلدان المتقدمة والنامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي ².

¹ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 157، 158.

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 82.

المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي

عادة ما يشار إلى التجارة الخارجية بأنها محرك النمو الذي أسهم في تحقيق التنمية في العالم المتقدم اقتصاديا حاليا، وذلك خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد أدى التوسع الكبير في الأسواق التصديرية إلى تعزيز الطلب المحلي المتنامي، وقد ساعد ذلك على قيام صناعات ذات نطاق إنتاج كبير، كما نلاحظ أن الاستقرار النسبي في الهيكل السياسي، ومرونة المؤسسات الاجتماعية قد أدى إلى تيسير اقتراض الدول النامية، خلال القرن التاسع عشر، من أسواق المال العالمية بمعدلات فائدة منخفضة جدا، وقد ساعد هذا التراكم الرأسمالي في تحفيز القيام بمزيد من الإنتاج، وإمكانية زيادة الواردات، الأمر الذي قاد إلى المزيد من التنوع في الهيكل الصناعي لهذه الدول¹.

المطلب الأول: الصادرات والنمو الاقتصادي

احتلت قضية الصادرات كمحرك للنمو والتنمية مكانا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، خصوصا في ضوء ما يسفر عنه الواقع العملي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تفصل الدول الصناعية المتقدمة عن الدول النامية، وكذا بعد بروز نتائج سيئة لبعض السياسات التي كانت منتهجة في بعض الدول النامية ويتعلق الأمر بسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي، حيث أدتا إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف القدرة على الاستيراد وتعثر جهود التنمية.

فتنمية الصادرات تعتبر قضية استراتيجية، تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى (صادرات المواد الأولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية، لأجل هذا تسعى العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات. انطلاقا من هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل².

¹ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 187.

² وصاف سعدي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد الأول، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002، ص 35.

أولاً: أهمية الصادرات في النمو الاقتصادي

- إن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة، وإلى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج .
- تساعد الصادرات في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري، وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي .
- تساهم في تحسين القدرات الإنتاجية للدول، من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة للدول، من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة . ومن خلال تمكين الدول من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية، فالتوسع في الصادرات يمكن الدول من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية الضرورية مما يسهم في زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي .
- أن سياسة التوسع في الصادرات تسهم في زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب مما يؤدي إلى زيادة المخترعات وإلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة .
- تؤدي الصادرات إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة، وإلى استكشاف فرص استثمارية جديدة، وهذا سيؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة، وإلى زيادة وفرة الموارد الاقتصادية¹ .

ثانياً: نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

لقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة . وقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة، ويمكن عرض نتائج الدراسات السابقة وفق الجدول التالي:

¹ رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص ص 65، 66.

جدول رقم (2-1): نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

النتائج	هدف الدراسة	البيانات المستخدمة	الدراسة	السنة	الرقم
وجود علاقة إيجابية بين نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات.	إيجاد العلاقة بين نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات	بيانات 41 دولة خلال الفترة 1950-1973	ميكائيلي	1977	1
تأثير واضح لنمو الصادرات على نمو المدخرات الوطنية وبالتالي النمو الاقتصادي	استقصاء العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي	بيانات لـ 11 دولة نامية	بلاسا	1979	2
معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات يساوي 0.49% أما النموذج القياسي وجد أن زيادة الصادرات بـ 0.175% يزيد الناتج المحلي بـ 0.01%	قياس معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الاستثمار والصادرات باستخدام نموذج قياسي	بيانات 55 دولة نامية خلال الفترة 1960-1977	تايلر	1981	3
الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية، ويمكن تحفيز النمو بتحويل الموارد إلى القطاع التصديري	العلاقة بين نمو الصادرات الوطنية والنمو الإقتصادي	بيانات 31 دولة نامية الشبه الصناعية خلال الفترة 1964-1973	فيدر	1982	4
وجود أثر إيجابي للصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء	دور نمو الصادرات في النمو الاقتصادي	دراسة قياسية لـ 70 دولة خلال الفترة 1960-1978	كافوسي	1984	5

6	1985	رام	بيانات 80 دولة نامية	دور نمو الصادرات في النمو الاقتصادي	علاقة موجبة وقوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي في تلك الدول
7	1986	رتبرغ	بيانات لـ 40 دولة نامية	بناء نموذج دالة الطلب على الصادرات	وجود علاقة موجبة وقوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي
8	1987	تشو	بيانات دولة التايوان	دور الصادرات في النمو الاقتصادي	الصادرات الوطنية التايوانية قد لعبت دورا مهما وقياديا في السنوات الأخيرة
9		كواسيفز	بيانات 28 دولة نامية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية	دور الصادرات في النمو الاقتصادي	زيادة الصادرات بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.12% في الدول الإفريقية، وبمقدار 0.15% في آسيا وأمريكا اللاتينية
10	1995	ياغيمان وريز	مجموعة دول نامية للفترة 1980-1990	العلاقة بين التنمية والتغير الهيكلي، وبين الصادرات والنمو الاقتصادي	التنمية والتغير الهيكلي شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي والصادرات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على كتاب: رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الطبعة الأولى، الجزائر،

2009 ص ص 67-70.

و نشير هنا أنه من خلال الطرح السابق يمكن القول أن كل تلك الدراسات أكدت على دور الصادرات ومن ثم التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثاً: العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي

تضمن الفكر الإقتصادي أفكار تعكس إسهام نشاط التصدير في تحقيق النمو الإقتصادي، ولا بد من اعطاء لمحة موجزة عن الأفكار الإقتصادية المختلفة قديماً وحديثاً ونظرتها إلى الصادرات وأهميتها:

1. دور الصادرات في إحداث النمو الإقتصادي حسب الفكر النظري الكلاسيك¹:

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت أفكار الكلاسيك بالظهور والتي نادى بالحرية الإقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وقامت بعرض فكرة الحرية الإقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الإقتصادي التلقائي، وأصبحت هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، فقد اهتم "آدم سميث" بالسوق واعتبرها المحدد الأول للنمو الإقتصادي حيث تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق، وقد أكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي .

و فيما تمكن "ريكاردو" من إبراز دور التجارة الخارجية وأهميتها في النمو الإقتصادي بشكل يفوق آدم سميث وعلى أسس علمية جديدة، وأوضح كيف أن قيام التجارة الدولية على أسس اختلاف التكاليف النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، وذلك بضرورة توفر شروط الحرية الإقتصادية بشكلها الكامل، فلا تدخل من جانب الدولة على الإطلاق في النشاطات الإقتصادية، وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الإقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية، فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الإقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز، وعليه فإن التجارة الخارجية وخاصة الصادرات اعتبرت القوة المحركة للنمو الإقتصادي عند الكلاسيك².

¹ عمر محمود أبو عبيدة، "آداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الإقتصادي"، مجلة جامعة الأزهر، العدد الأول، غزة، فلسطين، 2013/04/09، ص 351.

² عمر محمود أبو عبيدة، مرجع سبق ذكره، ص 153.

2. دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكينزي:

إن تغيرات الصادرات تؤثر في الدخل الوطني فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ونقصها يؤدي إلى نقص في الدخل الوطني، وبالتالي فإنه يوجد ارتباط وثيق بين التجارة الخارجية والدخل الوطني، فالصادرات لا تختلف عن الاستثمار فكلاهما بمثابة حقن في الدخل الوطني وتقوم الفكرة الأساسية لكينز على فكرة المضاعف على أساس أنه عند حدوث زيادة مبدئية في الاستثمار أو التصدير فإن الدخل الوطني سوف يزداد بكمية أكبر من الزيادة في الاستثمار أو الصادرات بسبب آلية المضاعف، وتؤكد النظري الكينزية على دور الحكومة في توجيه النشاط الاقتصادي، بحيث تزيد الصادرات لإنعاش السوق الداخلية فالزيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني، وهذا ما يسمى بآلية المضاعف، ولكن نجدها غير فعالة في حالة البلدان النامية، وذلك بسبب ما تعانيه هذه البلدان من عدم توافر الجهاز الإنتاجي الكفاء الذي يستطيع نقل التنمية الاقتصادية من مستوى معين إلى مستوى آخر أكثر تقدماً فأثر الصادرات في البلدان النامية يتحدد عن طريق عمل آلية المسارع أو المعجل وذلك بسبب انتشار البطالة المقنعة في هذه البلدان وسيادة النشاط الزراعي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يتوقف على الخيارات الحكومية ما بين الادخار لمواجهة متطلبات التنمية أو تفعيل الطلب .

فالمضاعف الكينزي في الدول المتقدمة يعمل في إطار يختلف تماماً عن الدور الذي يؤديه في الدول النامية فوجود طاقة إنتاجية معطلة يتم تفعيلها عن طريق تحفيز الطلب الفعلي في حين نجد أن الدول النامية تعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، والذي لا يستطيع الاستجابة لمثل تلك التفاعلات وبالتالي فإن أثر مضاعف التجارة الخارجية يكون ضعيفاً في هذه الدول¹.

3. دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الحديث:

اختلفت أوجه نظر المفكرين المعاصرين للصادرات حول علاقتها بالنمو حيث يرى الاقتصادي " Max"، استحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي في ظل الكيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها القوى الرجعية للنظام الرأسمالي، وما تقوم به من استغلال ونهب لثروات الشعوب الفقيرة وما

¹ ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013-2014، ص ص 91، 92 .

تستخدمه لذلك من وسائل القهر، فضلا عن المنافسة الحادة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية على مناطق النفوذ والأسواق .

أما Myrdal فإنه يرى أن تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة تعود عوائدها لصالح الدول المتقدمة، لكونها تمتلك صناعة قوية وتكنولوجيا حديثة ومتطورة لا تتوفر عليها الدول النامية، فالتجارة حسبه في هذه الظروف تؤدي إلى تعميق الفجوة بين المجموعتين، ويضيف أيضا أن صادرات الدول النامية المعتمدة في غالب الأحيان على مواد خام وأولية تتميز بطلب عديم المرونة .

في حين يرى Nurkse بأن التجارة الخارجية تعتبر كأداة للنمو، وأداة لتوزيع الموارد بشكل كفو، واستدل في نظريته هذه بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في كل من كندا وأستراليا، جنوب إفريقيا والأرجنتين.

كما استبعد إمكانية تحقيق الدول النامية نمو اقتصاديا من خلال التجارة الخارجية، بالنظر لما تتلقاه صادراتها من حواجز عديدة في أسواق الدول المتقدمة، فهو يرى أن الإنسياق وراء تمتع بعض قطاعات التصدير بميزة نسبية كمبرر لتوجيه الموارد الاقتصادية الإضافية قد يؤدي إلى هبوط بالدخل الكلي الحقيقي للبلد، إضافة إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالحه بالنظر لما تواجهه صادرات الدول النامية حاليا في الأسواق الدولية من عقبات، بالنظر أيضا لانخفاض مستوى الكفاية الإنتاجية لديها مقارنة مع الدول المتقدمة، وهو الاحتمال الذي أطلق عليه بعض الاقتصاديين مصطلح "ظاهرة النمو إلى الإفكار"¹.

و على الرغم من الشك الذي قد يساور الاقتصاديين في معدلات النمو المحققة للبلدان النامية في الأمد القصير والمتوسط من جراء الإنفتاح التجاري فإن هذه البلدان قد تحقق مكاسب من حرية التجارة في الأمد البعيد، حيث أن هناك ترابط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي فزيادة الصادرات يمكن أن توظف عوائدها لتوفير المتطلبات الاستيرادية من السلع الأساسية لمجتمعات الدول النامية، وفي هذا الصدد أكد العديد من الاقتصاديين أمثال تايلور للصادرات 1981 ورومر 1983 أن للصادرات آثار موجبة في النمو الاقتصادي، إلا أن النمو يكون محددًا بطبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد، ومن جهة أخرى أكد نانجفي أن الحوافز الناشئة من الصادرات تختلف باختلاف طبيعة الصادرات ونمطها وتكون الحوافز أكثر تأثيرا كلما كان معدل النمو في

¹ بورحلة ميلود، بوطبة محمد، «أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث عشر، الشلف، ص ص 206، 207.

الطلب على الصادرات أكبر، ومن ثم تزايد الأثر المباشر الذي يمكن أن يولده قطاع الصادرات في الاستخدام والدخل الفردي¹.

المطلب الثاني: الواردات والنمو الإقتصادي

أولاً: مفهوم إحلال الواردات

يقصد إحلال الواردات أن ينتج محلياً ما كان يستورد من قبل أو تنتج محلياً ما نحتاج من سلع بصفة عامة ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات وخلق الحماية الكافية لهذه الصناعة وذلك عن طريق منع استيراد السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك أما التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى².

كما تعني هذه الاستراتيجية إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجات السوق المحلية بدلاً من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة وتطبق هذه الاستراتيجية لوجود طلب متزايد على السلع المستوردة³.

و تمر استراتيجية إحلال الواردات بمراحل متعددة نوردتها في ثلاث نقاط:

- **المرحلة الأولى:** يتم فيها فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وبالتالي تتميز هذه المرحلة بإحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية، أي الاتجاه نحو قطاع الصناعات الاستهلاكية غير المعمرة⁴، فضلاً عن وجود فجوة داخلية أي الطلب الداخلي على السلعة، كما أن هذه الصناعات لا تحتاج إلى بنية وهياكل أساسية متقدمة، كما هو الحال في الصناعات الوسيطة أو الرأسمالية، وحتى التجهيزات غير معقدة.
- **المرحلة الثانية:** هي مرحلة إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة ويكون الطلب على هذه السلع متطوراً، بعدما تكون التنمية في المرحلة السابقة قد ساهمت في ارتفاع مستوى معيشة السكان، وتطور النموذج الاستهلاكي لديهم، وظهور فئة من العمال الماهرين القادرين على التحكم في مثل هذا الصنف، وبالمقابل المدخرات الضرورية لتمويلها.

¹ بورحلة ميلود، بوطبة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 207.

² <http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t1081-topic>. 02/05/2017، 16: 39.

³ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 310.

⁴ حاتم سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1991، ص ص 367، 368.

- المرحلة الثالثة: الاتجاه في صناعة السلع الوسيطة الرأسمالية، بمعنى إنتاج مستلزمات الإنتاج، والصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج، وذلك عن طريق تأثير الدفع أو الارتباط إلى الخلف أو إلى الأمام وهي المرحلة التي يكون فيها الطلب على هذه المنتجات قد تطور بسبب تطور الطلب على المنتجات ذات الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك المعمر، وبالموازاة مع ذلك ظهور عمال أكثر مهارة وتراكم رأس المال الداخلي¹.

ثانيا: المشاكل والعيوب التي تواجه استراتيجية إحلال الواردات

بالرغم من المزايا التي تحققها البلدان التي انتهجت هذه الاستراتيجية، حيث أمنت لها الحماية المباشرة وغير المباشرة ومزيدا من الدعم والتشجيع لتأمين متطلبات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية، إلا أن بها عيوباً ناتجة عن مجموعة من المشاكل .

1. المشاكل التي تواجه استراتيجية إحلال الواردات:

هناك عدة مشاكل تواجه استراتيجية إحلال الواردات نوجزها فيما يلي:

- أدت هذه الاستراتيجية إلى التوسع والتنوع الأفقي في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والإنتاجية .
- ترتب على ضيق السوق زيادة مشاكل الطاقات المعطلة في الوحدات الإنتاجية، الأمر الذي ترتب على هذه الظاهرة، انعدام الكفاءة الاقتصادية والفنية في الوحدات المنتجة في تلك الصناعات وبالتالي عدم قدرة تلك الوحدات استيعاب المزيد من العمالة .
- إن اتباع هذه الاستراتيجية أدى إلى تعميق عدم عدالة التقسيم الدولي للعمل، حيث تظل الصادرات مقتصرة على المواد الأولية الزراعية والمعدنية في حين تكون الواردات باهضة التكلفة وعائد الصادرات متدني، مما يؤدي إلى اشتداد العجز وزيادة مشاكل موازين المدفوعات في تلك الدول .
- نتيجة استمرار الإنتاج بهدف إشباع الحاجات المدعومة حالياً في السوق ستزداد واردات التقنية الأجنبية، وبالتالي تزداد الفجوة التقنية وتعمق التقنية للدول الأجنبية².

¹ مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2004-2005، ص ص 171، 172.

² سلوى صبري، سياسة إحلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي، جامعة القدس المفتوحة، 2012، رام الله، فلسطين، ص ص 12، 13 .

- ضعف حركة التصدير بسبب الحماية الخارجية، وبسبب نقص جودة المنتجات المحلية، وبسبب ارتفاع أسعارها، وبالتالي عدم وجود لها أي ميزة تنافسية .
- إحلال الواردات يحتاج إلى كفاءة فنية وتقنية، ومواد أولية أو صناعية غالبا ما تكون غير متوفرة، ولهذا يستدعي رؤوس أموال كبيرة والاستيراد من البلاد المتقدمة .
- صغر حجم السوق المحلية، تضيف إليه العوامل المضادة الأخرى محليا، يحول دون الاستفادة من ميزات الإنتاج الكبير بالتالي يؤدي إلى عطالة في القدرات الإنتاجية ومنه زيادة في تكلفة الإنتاج .
- لا تسير حركة التصنيع وفقا لبرامج محددة بل تدفعها ظروف خارجية مضادة تحتم تقييد الواردات إلا الضرورية منها، لهذا يشجع إنتاج هذه السلع محليا، لكن بالمقابل يؤدي إلى استنزاف عوامل الإنتاج النادرة خاصة رؤوس الأموال الأجنبية، دون النظر إلى التكلفة النسبية للإنتاج، حيث يتطلب الرشاد الاقتصادي إعطاء الأولوية لإنتاج السلع التي يمكن إنتاجها محليا بشرط أفضل من غيرها، لهذا لا يفترض على إنتاج السلع الاستهلاكية، كما يحدث عادة بل يمتد إلى إنتاج المواد الأولية والرأسمالية والسلع الوسيطة .
- تؤدي الحماية الشاملة إلى عزل الأسواق و الإنتاج المحلي مضمار المنافسة الأجنبية، و هذا ما يؤدي إلى خلق جو احتكار لا يحفز على تحسين الجودة في الإنتاج والتحكم وتخفيض تكلفته¹.

2. عيوب إستراتيجية إحلال الواردات:

لقد أثبتت هذه الإستراتيجية فشلها في تحقيق التنمية في البلدان النامية، لأنها كانت تبدأ بالحد من الواردات وتنتهي باستيراد حتى الخامات والمواد الأولية ابتداء من وسائل الإنتاج من سلع تجهيز ومنتجات نصف مصنعة إلى سلع الاستهلاك، وانتهت هذه الإستراتيجية بزيادة الواردات والديون الخارجية، فضلت الدول المنتهجة لها تابعة للدول المتقدمة ومربوطة بتصدير المواد الأولية إليها .

ويرجع فشل هذه الإستراتيجية في تحقيق ما كان مرجوا منها لعدة أسباب نذكر منها:

- ارتفاع تكاليف الإنتاج والناجحة عن الحماية، يعيق عملية التصنيع ويحد من حجم السوق المحلي ويجعل الصناعات تعتمد في بقائها على استمرار الحماية.

• إن معظم السلع المنتجة في ظل هذه الإستراتيجية هي سلع استهلاكية كمالية أو شبه كمالية.

¹ مسغوني مني، مرجع سبق ذكره، ص 173 .

• إن الحماية ينتج عنها غالبا ارتفاع في أسعار السلع المنتجة وكذلك ارتفاع الأجور مما يعرقل عملية التصدير ويولد الضغوط التضخمية.

• إن التصنيع الاستهلاكي في غالب الأحيان يعتمد على المواد الخام المستوردة الأمر الذي يفاقم من مشكلة النقص في العملة الصعبة.

ومجمل القول أن هذه الإستراتيجية لا تعطي المنتجات المصنعة في ظلها قدرة تنافسية لمواجهة المنتجات الخاصة بالدول الصناعية¹.

ثانيا: علاقة الواردات بالنمو الإقتصادي

تؤكد النظرية الاقتصادية حول علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي عن أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة للبلدان النامية، إلا أن دراسة وتحليل طبيعة هذه العلاقة لم تحظى باهتمام لدى الباحثين، كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي².

تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية والتي تقود إلى تحسين الانتاجية المحلية كرفع مستوى الانتاج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وبدوره يقوم النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد، وترتبط الواردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والمواد المطلوبة في عملية الإنتاج للبلد المضيف، حيث تتركز فرضية " الواردات تقود إلى النمو " على عملية التحديث نقل التكنولوجيا والمواد الضرورية للإنتاج .

و على الجانب الآخر تعتبر الواردات عبء على الاقتصاد الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذا لا بد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين منافع وتكاليف الواردات، لجعل الواردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبئا على الاقتصاد، خاصة فب الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات إلى

¹ <http://www.startimes.com/?t=24123142> ، 12/04/2017 ، 1527: .

² رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص 71.

الناتج المحلي الإجمالي، والتي تمتاز بضعف قطاع الإنتاج الذي يقود إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات¹.

¹ عز الدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014، ص 67.

خاتمة فصل:

يعد النمو الإقتصادي كظاهرة اقتصادية محل اختلاف بين العديد من الاقتصاديين في العناصر المحددة له، إلا أنه يشكل محل اتفاق بين أغلبهم في كيفية قياسه والتي تتمثل في الزيادة الحاصلة في كمية الانتاج وذلك من خلال الزيادة في رصيد عوامل الانتاج أو الزيادة في كفاءة استخدامها والتي سيترتب عليها زيادة الناتج الوطني الحقيقي والدخل الفردي . حيث أنه يعتبر مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي للبلد، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي.

أما فيما يخص تحليلنا لنظريات النمو الاقتصادي فإننا تناولنا أهم النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي حيث نجد نموذج هارود دومار الذي يعتبر الادخار ومن ثم الاستثمار أحد أهم محددات النمو الاقتصادي . بالإضافة إلى نموذج سولو الذي يركز على المردودية الحدية لمخزون رأس المال المرتبطة بمعدل الادخار مما يفسر اهمال تأثير المتغيرات الخارجية على النمو الاقتصادي، ورغم الانتقادات التي وجهت لهذا الأخير إلا أنه يعتبر أساس بناء النماذج الحديثة، إذ أنه في بداية الثمانينيات ظهرت نماذج حديثة سميت بنظريات النمو الداخلي والتي فتحت آفاق جديدة في التحليل الاقتصادي على المدى البعيد مثل مساهمة رأس المال البشري والمعرفة العلمية، غير أن أغلب الاقتصاديين المختصين لم يتوصلوا إلى صياغة نموذج نهائي حيث لازالت الأبحاث في هذا المجال قيد الإنجاز وهذا لمعالجة المشاكل المعقدة لتفسير ظاهرة النمو بفعالية أكثر.

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي خاصة في البلدان الآخذة للنمو من خلال الدور الذي تلعبه الواردات في توفير السلع الرأسمالية والمواد الأولية والوسيطية الضرورية والخبرات الفني في البناء الإنتاجي لتنفيذ برنامج الاستثمار مما يوفر فرص عمل إضافية، وكذا دور الصادرات في توسيع الأسواق وتنويعها وتوفير العملة الأجنبية والاستفادة من اقتصاديات الحجم، غير أنه توجد بعض الآثار السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال منافسة المنتجات المحلية في السوق المحلي، هذه المنافسة تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية، وهنا تكون التجارة الخارجية قد تسببت في إعاقه النمو الاقتصادي .

مقدمة فصل:

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في العالم كله والجزائر تشارك في هذا الاهتمام، حيث تعرف حركة التجارة الخارجية تطورا مذهلا بين أغلبية دول العالم، هذا التطور يواكب التقدم التكنولوجي والتطور الاقتصادي الذي تشهده بعض الدول المتطورة، حيث تعتبر التجارة الخارجية المرآة العاكسة للاقتصاد فهي القوة المحركة للنمو والتنمية، حيث تتفاعل مع جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني فعمليات التبادل التجاري من تصدير واستيراد في مجملها بمثابة الشريان الذي يربط بين الدول ويخلق التكامل والانسجام بينهما.

و إذا ما عبرنا عن التجارة الخارجية بوضع الميزان التجاري وعن النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فإن العلاقة المتبادلة بينهما هو أن للتجارة الخارجية دور في رفع معدلات النمو الاقتصادي، والجزائر وعلى غرار مختلف الدول النامية عكفت ومنذ استقلالها على اتخاذ إجراءات وتدابير لتنظيم قطاع تجارتها بما يخدم مجموعة الأهداف التي حددتها الدولة.

و سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر.
- المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و المأمول.
- المبحث الثالث: سياسة الانفتاح التجاري و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

مرت التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال حتى أواخر سنة 1989 بثلاثة مراحل أساسية، حيث تمثلت المرحلة الأولى في مرحلة الرقابة والممتدة من الاستقلال إلى غاية 1970، والثانية متمثلة في مرحلة الاحتكار والممتدة من 1971 إلى غاية 1988 أم، الثالثة وهي مرحلة تحرير التجارة الخارجية وتمتد 1989 إلى 1993.

المطلب الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية في الجزائر 1962 / 1970

اتصف التشريع الجزائري للتجارة الخارجية في الفترة الممتدة 1962 / 1970 بوضع العناصر الأولى لمراقبة الدولة لهذا القطاع إذ تمثلت هذه العناصر في:

أولاً: مراقبة الصرف

حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة استقرار في سعر الصرف، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر الى المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني والتي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة¹.

حيث بعد أكتوبر 1963 وبعد صدور القانون رقم 62-144 دعمت التجارة الخارجية الجزائرية بنظام مراقبة الصرف، يسمح بالحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج بالإضافة إلى التحكم في التقلبات النقدية في السوق.

وقد استمد هذا النظام من التشريع المعد من طرف وزارة المالية، ويحمل في طياته كل ما يتعلق بعرض العملة الصعبة والطلب عليها، والشروط التي يحددها والتي تحاول الحفاظ على سعر معين لأسعار الصرف².

ثانياً: التعريف الجمركية

إن الأدوات التي تلجأ إليها الحكومات لتسوية علاقاتها التجارية الدولية الرسوم الجمركية وهي عبارة عن ضرائب تفرضها الدولة على السلع التي تجتاز حدودها السياسية، سواء كانت مستوردة من العالم الخارجي أو مصدرة إليها، هدف وضع هذا النوع من الرقابة على الصادرات الواردات هي:

¹ فيروز سلطاني، دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013، ص 141.

² تركية صغير، سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء خلال الفترة 1990 2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستير اكايمي، تخصص تجارة دولية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2014 2015 ص 50.

- حماية الاقتصاد من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاختلالات الاقتصادية الداخلية كالبطالة.
- تحقيق إيرادات تساعد على مواجهة التزامات الدولة الخارجية والداخلية وهذا من خلال جدول تصنعه كل دولة يشمل كل الرسوم الجمركية المرتبطة بكل السلع المستوردة¹.

أول تعريف جمركية مستقلة انشأتها الجزائر تم نسخها في 28 أكتوبر 1963 وكان استعمال هذه التعريفة مقسم إلى:

1. التقسيم حسب المنتج:

يفرق هذا التقسيم بين ثلاث أنواع من المنتجات:

- منتجات تجهيزية ومواد أولية تطبق عليها حقوق جمركية قدرها 10%.
- منتجات نصف تطبق عليها رسوم جمركية ما بين 15 إلى 20%.
- منتجات كاملة الصنع (استهلاكية) تطبق عليها رسوم جمركية بين 10 و 2%.

2. التقسيم حسب الدول:

يفرق هذا التقسيم بين أربع مناطق

تعريفة مجسدة لفرنسا.

- تعريف جمركية مجسدة لدول السوق الأوروبية المشتركة بين فرنسا.
- تعريف الحقوق المشتركة تطبق على الدول الأولى بالرعاية .
- تعريف جمركية عامة تمثل ثلاث إضعاف الحقوق المشتركة تطبق على باقي الدول².

¹ بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2011، ص 104.

² لعرايسية فاطمة الزهراء، مرجع سبق، ص 63، 62.

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1971_1988

عرفت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والذي يقصد منه إقصاء المتعاملين الخواص من مجال التجارة الخارجية، كما حددت فترة انتقالية تميزت بتوسيع النظام السابق للواردات ليشمل مجال الصادرات، وبهذا الإجراء أصبح النشاط التجاري الذي لا يخضع لنظام الاحتكار خاضعا لنظام التراخيص.

حصص الاستيراد:

تلجأ الدولة إلى الوسائل التجارية في فرض قيود على تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي، مستخدمة في ذلك حصص وهي عبارة عن قيود على الاستيراد وأحيانا على التصدير، حيث أن السلطات تحدد الكميات التي يمكن استيرادها من السلع من خلال فترة معينة، ويؤدي نظام الحصص وظيفة ماثلة لوظيفة الرسوم الجمركية¹.

وضعت الجزائر الإطار العام لحصص الاستيراد حسب المرسوم 1963، وهو يعمل على تحديد مسبق لكمية السلع المستوردة وشرع تطبيقه رسميا في جوان 1964.

إن الجراء المطبق على السلع يقوم على احترام بعض الحدود الكمية فيما يخص استيرادها وهذا لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

تمثل سياسة نظام الحصص تجرية رقابة المبادلات الخارجية لصالح خدمة التنمية، وتحكم الدولة في توجيه تيارات الاستيراد حسب كل منتج ومنطقة.

الإشراف على اقتصاد العملة الصعبة وتوزيعها حسب الضرورة، ومن ثمة تمكن للدولة حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المتساوية، وكذلك المحافظة على نظام التشغيل.

تحاول الدولة من وراء ذلك الحصول على ميزان تجاري متوازن من جراء معاملاتها الخارجية،

من هنا يمكن أن نضع إطار حصص الاستيراد يستوجب في كل الحالات محاولة إلزامية إلى تخطيط الواردات الجزائرية.

¹ بوكونة، نورة، مرجع سبق ذكره، ص 106، 107.

1. على مستوى الاستيراد:

جاء هذا القانون لتكريس ثلاث مفاهيم:

- المتعامل حسب مفهوم القانون:
- فالدولة تمارس الاحتكار عن طريق وسيط، والوسيط هو كل تنظيم عمومي له صفة وطنية وبصورة عامة هو كل مؤسسة اشتراكية لها طابع وطني بما في ذلك الدواوين والهيئات العمومية والإدارية.
- نظام الرخصة الإجمالية للاستيراد AGI:

تجدر الإشارة وتدعيما للإصلاح 1974 بإلزامية اللجوء إلى AGI مع التوطين لدى البنك، ويكون مبلغ الرخصة موزع حسب الوضعية في التعريف الجمركية، وأي محاولة تغيير هذه التعريف إلى وضعية أخرى من طرف مؤسسة فتعتبر مخالفة.

- رخصة إجمالية للاستيراد خاصة بالقواعد المنتجة:

وتقدم هذه الرخصة للقطاعات الإنتاجية، أي التي تقوم بتحويل المواد التي تستوردها من الخارج، وهذه الرخصة لها نظامها الخاص، حيث أنها تسمح بتحويل الاعتمادات المالية من مركز إلى آخر بدون رخصة مسبقة من كتابة الدولة الخارجية¹.

و المواد التي تسوق في إطارها لا يمكن أن تسوقها على حالتها إلا بموجب رخصة استثنائية مقدمة من طرف كتابة الدولة للتجارة الدولية.

- رخصة إجمالية للاستيراد خاص بالقطاع التجاري:

يقدم هذا النوع المؤسسات الاحتكارية ذات النشاط التجاري كمؤسسة التموين الغذائية EDPAL، و المؤسسة الوطنية للشاحنات الصناعية SNVI، فكلتا المؤسستين تحتكر نوع من البضاعة التي تشتريها ثم تعيد بيعها على حالتها الأصلية، في هذا النوع لا يسمح التحويل بين المراكز إلا بموجب رخصة من كتابة الدولة للتجارة الخارجية.

¹ بكونة نورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 107، 108.

- رخصة إجمالية للاستيراد خاصة بالاستثمار:

تقدم هذه الرخصة المؤسسات ذات الطابع الاستثماري أو المؤسسات التي تجدد استثمارها أو توسع منها، هذا النوع أيضا لا يسمح بتحويل الاعتمادات المالية بين المراكز إلا بموجب رخصة من طرف كتابة الدولة للتجارة الخارجية.

● مبدأ إلغاء الوطاء:

مفهوم الوسيط في التجارة هو كل شخص طبيعي أو معنوي، يقوم بإعداد التفاوض والاتفاق أو تنفيذ صفقة أو عقد يحصل من خلاله على المقابل أو الامتياز من أي طبيعة كان لفائدة طرف آخر، أي أن الوسيط هو المتعاقد لصلح عمومي وطني.

إذا تم استبعاد أو إلغاء هؤلاء الوسطاء كونهم أصبحوا يمثلون مصدر تكاليف مرتفعة تنعكس على أسعار الشراء، وعليه أصبحت الدولة هي الوحيدة التي تقوم بتعويض الاحتكار للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الوطني، أما القطاع الخاص فيمكنه أن يمول نفسه بنظام الحصص للاستيراد السابق ذكره، حيث تحصل المؤسسات الوطنية الخاصة بموجبه على المواد الأولية ومواد نصف مصنعة، أما بالنسبة للمؤسسات الأجنبية فيجب أن تكون لها عقد عمل.

2. على مستوى التصدير:

بالرغم من الاعتماد الشبه الكلي للصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات فان قطاع التصدير قد تم احتكاره بصفة شبه مطلقة من طرف مؤسسة سونا طراك، تراوحت نسبة الصادرات الجزائرية ن المحروقات بين 97 و99% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة¹.

المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية وأهم الإصلاحات الخاصة بها

في مطلع التسعينات سعت الجزائر إلى تنظيم التجارة الخارجية من خلال انفتاحها الخارجي وتوجهها نحو اقتصاد السوق، حيث سعت إلى تحرير تجارتها الخارجية وذلك من خلال مرحلتين: التحرير التدريجي للتجارة

¹ بكونة نورة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

الخارجية الجزائرية الممتدة من 1989 إلى 1993، و المرحلة الثانية المتمثلة في التحرير الكلي للتجارة الخارجية الجزائرية والممتدة من 1994 إلى 1998.

أولاً: التحرير التدريجي للتجارة الخارجية الجزائرية في ظل الإصلاحات الأولية 1989-1993

لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع بحلول سنة 1989، كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو قدر بـ

(3.1%) أما عجز الميزانية فلقد بلغ (1.7%) من PIB، كما سجل الميزان التجاري عجز قدره (1825) مليار دينار جزائري، في حين بلغ حجم المديونية (25.32) مليار دولار أمريكي.

أما فيما يخص التجارة الخارجية، فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي ويعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير، إذ أشار في مادتيه 40 و 41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية، وفي المقابل وكما تم الاتفاق عليه في اتفاق التثبيت فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعد ما كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120% وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، حيث تم تخفيضها إلى 60% كحد أقصى¹.

ثانياً: التحرير الكلي للتجارة الخارجية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة 1994_1998

تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992، تمثلت في أربعة عوامل أساسية هي: المديونية الخارجية، عجز الميزانية، التضخم والإعسار المالي، الأمر الذي أدى بالجزائر في الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية.

فيما يخص التجارة الخارجية، فقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994، وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة، وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية، وكذا إزالة الحدود المفروضة آجال سداد ائتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية، حيث تم تخفيض الحد

¹ فيصل بملولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، 2012، ص 112.

الأقصى للرسوم الجمركية من 60 إلى 50 % سنة 1996 ، و في أول جانفي 1997 تم تخفيضها إلى 45% ، و قد تم حصر قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاث مواد فقط، والتي تم إلغاؤها في منتصف 1995 ، أما في جانب الصادرات فان قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغاؤها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر حاليا من القيود الكمية¹.

ثالثا: إبرام الجزائر لعدة اتفاقيات من اجل التبادل الحر.

وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق التعاون مع الاتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، وقد استفادت الجزائر في إطار الأربع البروتوكولات (1978- 1996) من مساعدة مالية قدرت ب 784 مليون ايكو و640 مليون ايكو من البنك الأوروبي للاستثمارات في شكل قروض ميسرة ، غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولاً به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطة المتجددة ، و كذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة².

1. اتفاق الشراكة الاوروجزائرية:

تدخل الشراكة الجزائرية الأوروبية ضمن ما يعرف بالشراكة الاورومتوسطية، والذي أطلق في برشلونة سنة 1995 ، لكن دخول الاتفاق حيز التنفيذ كان في سنة 2005 ، كما كان مفترضا الوصول إلى منطقة التبادل الحر مع حلول سنة 2010 لكن هذا لم يحصل لعدة عوامل³.

حيث بادرت الجزائر في بدء مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996 من اجل إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من اجل حماية إنتاجها الوطني خاصة وأن الاقتصاد الوطني الجزائري

¹ فيصل بملولي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

² سميرة عزيزة، الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد9، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011، ص 152.

³ بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص 138.

محل إعادة هيكلته وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمد 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي¹.

حيث انطلقت المفاوضات الرسمية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مارس 1997 ، حيث عقدت عدة جولات إلى غاية 07 ديسمبر 2001 ، و قد تضمن الاتفاق الذي عقدت عليه الجزائر بصفة نهائية بمدينة فالونسيا بإسبانيا في 22 افريل 2002 مجموعة من العناصر الأساسية المتمثلة في الحوار السياسي والاقتصادي المستمر، إقامة منطقة للتبادل الحر مرحليا حسب أحكام المنظمة العلمية للتجارة، حرية تنقل رؤوس الأموال والخدمات وتطبيق قواعد المنافسة المطبقة في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وإقامة تعاون ثقافي واجتماعي، أما في الجانب المؤسسي فقد نص الاتفاق إلى إنشاء مجلس الشراكة ولجنة الشراكة التي تتمتع بسلطة القرار².

لذلك يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة تبادل الحر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وبالتسابق مع اتفاقية ال GATT 1994 والاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة البضائع الملحقه بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة³.

من ناحية التبادل التجاري يمثل الاتحاد الأوروبي منطقة متميزة بالنسبة للجزائر باعتبارها تمثل منذ عام 2000 م يزيد في المتوسط عن 50% من إجمالي مبادلات الجزائر ، و حسب تقرير أعدته الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، فان حجم التجارة بين الطرفين بلغ في 2010 , 45.4 مليار دولار أكثر من 20 مليار دولار من الواردات ، و 28 مليار دولار من الصادرات⁴.

رابعاً: المفاوضات من اجل الانضمام إلى OMC

- طلبت الجزائر الانضمام إلى اتفاقية "الغات" قبل تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في 3 جوان 1987.

¹ سميرة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 152.

² بن سونة العجال، اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية واثاره على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص ادارة اعمال، جامعة خيس مليانة، الجزائر، 2013 2014، ص ص 32، 33.

³ زعباط عبد الحميد، الشراكة الاورو متوسطية واثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الجزائر ، ص 56.

⁴ بوزكري جمال، مرجع سبق ذكره، ص 150.

- قبول طلب الجزائر الانضمام من طرف مجلس ممثلي أعضاء "الغات" في 17 جوان 1987 وتنصيب فوج عمل خاص بالجزائري.
- الفاتح جانفي 1995 تم تحويل جميع أفواج العمل للانضمام لـ "الغات" إلى أفواج مكلفة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- قامت لجنة وزارية مشتركة سنة 1995 بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية، تم على إثرها طرح حوالي 500 سؤال من طرف الأعضاء.
- صياغة مشاريع الأجوبة وتقديمها لمجلس الحكومة الذي صادق عليها سنة 1997.
- عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر في 22 و 23 أبريل 1998.
- فوج العمل يطلب من الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريف وتجارة الخدمات.
- تمت مراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر سنة 2011 وأرسلت نسخة منها إلى أمانة المنطقة في جويلية 2001.
- تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة ومعاينة مسار انضمام الجزائر في 2001.
- عقد الاجتماع الثاني لفوج العمل في 7 فيفري 2002.
- تقديم العروض الأولية لأمانة المنظمة في 28 فيفري 2002 والمعلومات الإضافية في مارس 2002.
- تعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحويلات القانونية والتنظيمية تمس حقوق الملكية والإتاوات الجمركية والحواجز التقنية للتجارة والوسائل القانونية للحماية التجارية، إضافة إلى محاربة الغش والقرصنة.
- قدمت الجزائر برنامجا إضافيا في نوفمبر 2004 يتشكل من 36 نصا قانونيا، 17 منها متعلقة بحقوق الملكية الفكرية.
- انعقاد ما بين 2005 و 2009 جولات جديدة للمفاوضات في إطار مجموعة العمل وإجابة الجزائر عن 1640 سؤال. ويبقى 96 سؤالا في طور التسوية بعد توقف اللقاءات في 2010 و 2011¹.

¹ C: \Users\Lenovo\Desktop\المفاوضات\الخبر-أطول مفاوضات للجزائر منذ إيفيان لدخول منظمة التجارة العالمية\html المفاوضات\الخبر-أطول مفاوضات للجزائر منذ إيفيان لدخول منظمة التجارة العالمية\html
tn 44 :20. 29/05/2017

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والمأمول .

تعتبر مسألة النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إلى إدراكها ، إذ يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره والجزائر وغيرها من الدول تسعى إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ويمثل هذا الرفع محورا رئيسيا في برامجها التنموية ومخططاتها وسياساتها الاقتصادية.

المطلب الأول: عوامل وخصائص النمو الاقتصادي في الجزائر.

تتمثل عوامل النمو الاقتصادي الجزائري فيما يلي:

اولا: العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي في الجزائر

بعد أن كانت الجزائر خلال فترة السبعينات من القرن الماضي تسجل أعلى المعدلات النمو في العالم فإنها ومنذ الثمانينات من القرن الماضي خاصة مع انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها تم تقليص حجم الاستثمار العمومي وضعفت فعالية المؤسسات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات نتيجة لندرة المدخلات الصناعية، كما أن عدم النجاح في تنويع الصادرات وعدم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يكشف بوضوح أسباب ضعف معدلات النمو الاقتصادي منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، فتعرض الاقتصاد الجزائري للتقلبات الكبيرة التي تشهدها الأسواق المالية (أسعار الصادرات "البترول" أو الواردات تقلبات الصرف العملات الأجنبية) يعتبر عاملا إضافيا يعيق النمو ولا يشجع الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع درجة الخطر الاقتصادي ، فحسب البنك الدولي فان أسباب تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر يعود إلى شدة حساسية الاقتصاد للتقلبات الخارجية، فخلال الفترة 1970-2000 كانت الجزائر من أكثر البلدان تأثرا بالصدمات الخارجية (تقلبات أسعار النفط)¹.

و لقد أصبحت قيمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج سلبية في الجزائر منذ منتصف السبعينات و بقيت كذلك حتى منتصف التسعينات، فتباطؤ النمو الاقتصادي الجزائري يمكن تفسيره بالاستعمال غير الكفاء لعوامل الإنتاج بدلا من نقص رأس المال المادي أو رأس المال البشري، ولقد شهد مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج تحسنا طفيفا منذ منتصف التسعينات ولكنها بقيت سلبية، ويعود السبب حسب صندوق النقد الدولي إلى الإصلاحات

¹ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص ص 78، 79.

الاقتصادية التي طبقتها الجزائر وزيادة الاستثمارات في قطاع المحروقات ، و تبقى معدلات النمو المسجلة خلال السنوات الأخيرة سنة 2000-2006 غير كافية لمواجهة مشكلة البطالة المرتفعة، ويعتبر تراجع الإنتاجية في الجزائر كبير خاصة إذا علمنا بان درجة التبعية كبيرة لقطاع المحروقات فالأداء الضعيف للقطاعات الأخرى كان اشد تدهورا باعتبار أن جزءا كبيرا من تحسين معدلات النمو يرجع لارتفاع الإنتاجية في قطاع المحروقات خاصة في فترة ارتفاع الأسعار.

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر

يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2000 خصائص تتمثل في:

- تمدد النمو الاقتصادي بمعنى انه ناتج عن ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية جديدة وليست مشاريع منتجة للعمل ورأس المال بمعنى أنها مشاريع لها نفس الإنتاجية ونفس التجهيزات
- النمو الاقتصادي في الجزائر مكلف إذ يجتمع الكثير من المال لربح نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام هذا النمو ناتج عن الارتفاع المعتبر للنفقات العمومية وهذه النفقات العمومية تمويلها الدولة بواسطة إيرادات المحروقات فمثلا استخدمت الجزائر 15% من الناتج الداخلي الخام خلال سنتي 2004-2005 لتحقيق نسبة نمو اقل ب 3 مرات أي حوالي 5%
- النمو الاقتصادي في الجزائر هو نمو عابر وهو مرتبط بالظرف البترولي العالمي فمادامت أسعار البترول مرتفعة فان الدولة قادرة على تمويل هذا النمو وعندما تنخفض أسعار النفط أو يتم التوقف على إنتاج النفط والغز بكميات كبيرة فان النوم يتوقف
- و من خلال هذه الخصائص يتبين لنا أهمية وضرورة الاعتماد على الاستثمار المنتج وفي القطاعات الخالقة للقيمة وليس في القطاعات الربعية من اجل تحقيق نمو حقيقي ومستقر لا يتأثر مباشرة بتقلبات الظروف الخارجية حتى لا يمكن السيطرة عليه¹.

¹ ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 79، 82 .

المطلب الثاني: واقع تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

تتغير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة خاصة أوضاع السوق

البترولية لان النمو الاقتصادي في الجزائر مرهون بالنمو في قطاع المحروقات¹.

تتوفر الجزائر على عدة خصائص تسمح لها بتحسين معدلات النمو، فهي تتوفر على معدلات ادخار مرتفعة ووفرة الموارد الإنتاجية عن زيادة إيرادات المحروقات وتحسن في مستوى الانجازات في ميدان التعليم، و هي تتوفر على موقع جغرافي جيد، إلا أن كل هذه المزايا لم تسمح للجزائر سابقا بتحقيق معدلات نمو مرتفعة بسبب تأثرها بالصدمات الخارجية، حيث أكدت المقارنات الدولية بان الصدمات الخارجية يمكن أن تؤثر مباشرة على تراجع فجائي النمو، و يعود السبب كذلك إلى ضعف أداء المؤسسات والاصلاحات المتعثرة نحو اقتصاد السوق، وعليه يجب تحسين أداء المؤسسات العمومية وتنويع جيد للاقتصاد الوطني للتقليل من اثر الصدمات الخارجية على الأداء الاقتصادي الوطني.

يعاني الاقتصاد الجزائري من اعتماده المفرط على قطاع المحروقات، إذ يتوقف النمو الاقتصادي على مستوى النمو المسجل في هذا القطاع الأمر الذي ينعكس سلبا على الاستقرار الاقتصادي نظرا لارتباط قطاع المحروقات بالأسواق الخارجية ولضعف مساهمته في تقليص معدلات نمو البطالة، لذلك فان العمل على تنويع الأنشطة الإنتاجية يعد أمرا حتميا في الوقت الراهن للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد جديد يهدف لتحسين أداء القطاعات الإنتاجية وزيادة الاستثمار في القطاع الخاص المنتج، والذي لا يمكن أن يتحسن إلا بتوفر المناخ الاستثماري الملائم وهو ما يمثل التحدي الأكبر الذي يجب رفعه².

المطلب الثالث: برامج النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2014

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانياتها التوسعية التي لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 الى 2014 تمثلت هذه البرامج في:

¹ محمد مراس، قياس علاقة التكامل بين الاستثمار المباشر ومعدلات النمو الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة سعيدة، الجزائر، 2015، ص 127.

² ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 82، 83.

أولاً: برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

يعتبر هذا البرنامج أداة من أدوات السياسة الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسية الانفاق العام، وهو متمثل أساساً في دفع عجلة النمو في الجزائر، وذلك بالتركيز على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الانتاجية والخدماتية الذي له أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فالأهداف العملية تنطلق من إعادة تنشيط الطلب التي يسايرها دعم للنشاطات المنشأة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق ترقية الاستثمار الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية حاجات السكان¹.

وهذه الأهداف ترمي الى ثلاث أنواع هي:

- مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وانعاش الاقتصاد الجزائري.
- إن برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى ادت التقليل معدل مستوى معيشة السكان، ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

وهكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه بدون تحضير فضاء اقتصادي، ودون تعزيز قدرات الانتاج المحلية وانعاشها، ودون تعبئة الادخار المحلي، ودون إنشاء القدرة الشرائية، فإن إقامة استراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير، وإصلاح هيكل الاقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق، بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على مستوى الجغرافي والاجتماعي، وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل.

ومن هنا، يجب أن تسمح الاستراتيجية المعتمدة بانطلاق النمو والحفاظ عليه بصفة مستدامة، حيث عمدت الحكومة على تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي، وبوتيرة سنوية بأكثر من 5% من أجل تقليص البطالة والفقر، وخلق ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004².

¹ محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

² صالح ناجية، محاش فتيحة، اثر برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)، اجات المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 1، 2013، ص ص 3، 5.

وتقوم هذه الاستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي ستجد مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد، وتقليص نسبة البطالة ودعم الانتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب.

ويرتكز برنامج الإنعاش على المحاور الآتية:

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات .
 - تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها .
 - سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية .
 - ويقوم منهج الحكومة على الفرضية القائلة بأنه: " بعد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى وتجميع الموارد الكافية، يتعين على الجزائر الشروع في انتهاج سياسة للنفقات تسمح بدعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني والحصول على طلب كافٍ على المستوى الوطني".
 - .وعندئذ، تجدر الإشارة إلى الأخطار المترتبة عن مثل هذا الخيار المتعلق بالنمو والناجمة عن الطلب الذي قد تكون له عواقب وخيمة، تتمثل أخطارها في اللجوء إلى الاستيراد لتلبية الطلب، وبالتالي فإن المشاريع الواجب إدراجها في البرنامج عليها أن تشجع قدر الإمكان، استعمال المنتجات المحلية وتشغيل اليد العاملة المحلية .
- إن المصادقة على برنامج دعم الإنعاش الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، منها ما يفوق نسبة 74% تدرج في إطار اعتمادات الدفع للسنتين الأولتين من تطبيق البرنامج، حيث تستند إلى التشخيص الذي عرضته الحكومة، والذي يسجل التناقض الذي عرفته وضعية البلاد.

و التي تميزتا بما يلي:

- مؤشرات جيدة في مجال الاقتصاد الكلي.
- نسبة نمو غير كافية.
- ظروف اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان .
- وقد واكب ضعف نسبة النمو الناجم أساسا عن ركود الاستثمارات وضعف إنتاجية جهاز الإنتاج، انتشار النشاطات غير الرسمية ونشاطات المضاربة بشكل أوسع ومتزايد¹ .

¹ صالحى نجية، مخناش فنيحة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

إن النتائج التي حققها الاقتصاد الكلي لم تسمح بالاستجابة للتطلعات الشرعية للمواطنين الجزائريين التي تتمثل في رفع مستوى المعيشة، وشغل منصب عمل دائم، والأمن الاقتصادي، ولا بتوفير كافة الظروف لوضع منهج للاستثمار وإنشاء ثروات.

فقد بات لهذا الركود تأثير سلبي على دخل الأسر، أدى الى تدهور قدرتها الشرائية وظروف معيشتها، مما فتح المجال إلى انتشار الفقر واتساع الفوارق الاجتماعية .

يمتد برنامج الإنعاش على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى سنة 2004، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل، والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة، والتنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية، وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات¹.

وهذا البرنامج خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، حوالي 7 ملايين دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي قدرا بحوالي 1216 مليار دينار، ما يعادل 16 مليار دولار، وبعد إضافة مشاريع جديدة واجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا².

والجدول الموالي يوضح التوزيع القطاعي لمشاريع دعم الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004.

¹ صالحى نجية، مخناش فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

جدول رقم (3-1): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004

القطاعات	عدد المشاريع
الري الفلاحي والصيد البحري	6312
السكن, العمران والاشغال العمومية	4316
هياكل قاعدية وثقافية	1263
اشغال المنفعة العامة والهياكل الادارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
تربية تكوين مهني وتعليم عالي وبمحت علمي	1369
طاقة ودراسات مدنية	200

المصدر: صالحى ناجية، مخناش فتيحة، اثر برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)، اجاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 1، 2013 ص3.

- نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا، وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي¹:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 700.3 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 350.2 مليار دينار من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 % طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8 % في سنة 2003
- تراجع في البطالة أكثر من 29 % إلى 24%.
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

¹رزمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009 ، اجاث اقتصادية وادارية، العدد السابع، المركز الجامعي خنشلة، 2010، ص205.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت وحقت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8%، واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003 .

لم يقال إن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل العالقة "الخفية والجلية" المسجلة في مختلف المجالات، ولكن من الطبيعي جدا انه من شان هذا البرنامج ان يخفف من الانعكاسات الفاسدة لازمة عميقة ، ويخلق الظروف الملائمة لاستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة¹.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء هذا البرنامج في اطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق اقرارها في اطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004، وذلك بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري الى حدود 38.5 دولار.

في سنة 2004 ، مما نتج عنه تراكم احتياطي الفرق الى ما يقارب 43.1 مليار دينار جزائري في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخل الموقعة تحصيلها ، هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد².

1. أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

جاء هذا البرنامج بمجموعة من الاهداف:

- تحسين وتوسيع الخدمات العامة:

عن طريق تحسين نوعية وحجم الخدمات المقدمة للمواطن التي عرفت من التدهور في فترة التسعينات حيث جاء ضمن هذا البرنامج تحديث وتطوير الخدمات العامة رغبة في تحسين المستوى المعيشي , وكدعم لنشاط القطاع العام والخاص من اجل تنشيط الاقتصاد الوطني.

¹ رزمان كريم، مرجع سبق ذكره، ص205.

² حاج محمد فطيمة، تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المنزمن، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستري في العلوم الاقتصادية، تخصص الطرق الكمية والتسيير، جامعة د. مولاي سعيدي، 2012-2013، ص 111.

- تحسين مستوى معيشة الافراد:

من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية والامنية والتعليمية للمواطن.

- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية:

والتي تعتبر من اهم العوامل التي تساهم في تطوير النشاطات الاقتصادية, حيث ان الاهتمام بالموارد البشري عن طريق تطوير قدراته المعرفية سيكون له الاثر على مستوى النشاط الاقتصادي, الى جانب البنية التحتية التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي وجذب المستثمر.

- رفع معدلات النمو:

ان الهدف الرئيسي من وراء هذا البرنامج هو رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي لا يحقق الا بالمرور بالاهداف السابقة الذكر¹.

2. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي برنامج لم يعرف له مثيل في تاريخ اقتصاد الجزائر من حيث ضخامة قيمته، والتي بلغت 4203 مليار دج، و تم اضافة اليه برنامجين احدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دج، والثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، والصناديق الاضافية المقدر ب 1191 مليار دج، و تحويلات حسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، مع اضافة رصيد برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والمقدر ب 1071 مليار دج، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ 8705 مليار دج موجهة لتنفيذ مضمون البرنامج والذي يشمل:

- تحسين ظروف معيشة السكان:

لقد جاء هذا القطاع بالحصة الاكبر من البرنامج لدعم النمو بنسبة 45.5% اي بمبلغ 1908.5 مليار دج، وهو عبارة عن امتداد لبرنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث بتحسين المستوى المعيشي وتوفير قدر من الرفاهية سيكون له اثره على انتاجية العمل، وبالتالي على الاقتصاد ككل، وقد اهتم البرنامج بالنسيج الحضري لذلك قد خص البرنامج للفترة 2005-2009 مبلغ 555 مليار دج لانجاز 1.010.000 سكن لاحتواء

¹ عدة اسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص 165.

الفصل الثالث: السياسة التجارية الجزائرية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر 1999_2014

احتياجات السكن عند المواطن بالدرجة الاولى، ويليه قطاع التربية الوطنية ب 200 مليار دج من اجل تعزيز المنشأة التعليمية والثقافية ، وقد خصص مبلغ 141 مليار دج لصالح التعليم والبحث العلمي ، وجه لتوفير 231000 مقعد بيداغوجي وانجاز المرافق المصاحبة، وفي اطار الصحة تم تخصيص 85 مليار دج من اجل توفير مراكز استشفائية عبر جميع الوطن¹.

و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): توزيع برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.

المبلغ بالمليار دج	القطاع	المبلغ بالمليار دج	القطاع
95.0	اعمال التضامن الوطني	555.0	السكنات
19.1	تطوير الاذاعة والتلفزيون	141.0	الجامعة
10.0	انشاء منشآت للعبادة	200.0	التربية الوطنية
26.4	عمليات تهيئة الاقليم	58.5	التكوين المهني
200.0	برامج بلدية للتنمية	85.0	الصحة العمومية
100.0	تنمية مناطق الجنوب	127	تزويد السكان بالماء (خارج الاشغال الكبرى)
150.0	تنمية مناطق الهضاب العليا	60	الشباب الرياضة
1908.5	المجموع	16.0	الثقافة
% 45.5	النسبة	65.0	ايصال الغاز والكهرباء للبيوت

المصدر: عدة اسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، ص، 165.

- تطوير المنشأة الاساسية:

يعتبر تطوير المنشآت الاساسية من اهم البرامج لذا فقد خص بنسبة 40.5% اي بمبلغ 1703.1 مليار دج، موجهة لتنفيذ مشاريع جديدة تخص تمديد وعصرنة شبكة الطرق والسكك الحديدية حيث حدد لقطاع النقل مبلغ 700 مليار دج، و 600 مليار دج لقطاع الاشغال العمومية اما له من دور في تنشيط التنمية الاقتصادية حيث تم مواصلة انشاء الطرق السريعة واعادة تطوير وتأهيل شبكة الطرقات، ومبلغ 393 مليار دج

¹ عدة اسماء، مرجع سبق ذكره، ص 165.

لإنشاء 8 سدود و350 محجز مائي، بالإضافة إلى إنجاز وتأهيل محطات التصفية وحدد مبلغ 10.15 مليار دج لهيئة الاقليم لتحقيق تكافؤ الفرص وتهيئة المجال، ويهدف مخطط هذا القطاع إلى تسهيل عمليات الانتاج وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي¹.

و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-3): توزيع برنامج تطوير المنشأة الاساسية.

المبلغ (مليار دج)	القطاع
700	النقل
600	الاشغال العمومية
393	قطاع الماء (السدود والتحويلات)
10.15	قطاع تهيئة الاقليم
1703.1	المجموع
%40.5	النسبة

المصدر: عدة اسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، ص 166.

- دعم التنمية الاقتصادية:

يتمحور هذا البرنامج حول 5 محاور اساسية:

✓ الفلاحة والتنمية الريفية:

تقدر الاعتمادات المقررة لتمويل البرنامج المتوقع بمبلغ 300 مليار دج ، رغبة في تطوير هذا القطاع لما له من اثر على الناتج المحلي ، وهي موجهة لتطوير المستثمرات الفلاحية وانشاءات اخرى جديدة ، ومحاربة التصحر للتشجيع على الانتاج والاهتمام بتربية المواشي وتطويرها.

¹ عدة اسماء، مرجع سبق ذكره، ص 166.

✓ الصيد البحري والموارد الصيدية:

و قد خصص مبلغ 12 مليار دج لدعم الصيد البحري وانشاء منشآت للصيد والصيانة.

✓ الصناعة:

وقد قدرت الاعتمادات الموجهة لتنمية هذا القطاع مبلغ 13.5 مليار دج موجهة لتحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية المحلية والاجنبية.

✓ السياحة:

و قد خصص مبلغ 3.2 مليار دج، للاهتمام بالمناطق السياحية ، وذلك بدعم تهيئة 42 منطقة للتوسيع السياحي وانشاء مرافق ادارية خاصة بها.

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وقد قدر مبلغ 4 مليار دج لدعم هذا القطاع المنتج، والذي يساهم في تنشيط الاقتصاد وامتصاص البطالة حيث توقع انجاز 14 مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و33 دور للصناعة التقليدية¹.

و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ عدة اسماء، مرجع سبق ذكره، ص167.

الجدول رقم (3-4): توزيع برنامج التنمية الاقتصادية

المبلغ	القطاع
300	الفلاحة والتنمية الريفية
13.5	الصناعة
12	الصيد البحري
4.5	ترقية الاستثمار
3.2	السياحة
4	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية
337.2	المجموع
%8	النسبة

المصدر: عدة أسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، ص 168.

-تطوير الخدمة العمومية:

لقد تم تجهيز هذا البرنامج بمبلغ 203.9 مليار دج بهدف ترقية وتحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات في القطاع خارج الوطن، وتدارك النقص الذي شهده القطاع فترة التسعينات وقد اهتم هذا البرنامج بالقطاعات التالية:

✓ العدالة:

تعتبر العدالة من اهم المطالب الافراد والمؤسسات، كونها تبعث الثقة في المواطن تجاه دولته وتسعى الدولة من خلال هذا البرنامج الى احياء دولة القانون، لذلك فقد تم دعم القطاع بمبلغ 34 مليار دج لانشاء مجلس قضائي و34 محكمة و51 مؤسسة نقابية¹.

✓ التجارة:

رغبة في تنمية السوق التجارية وتنميته فقد تم دعم القطاع ب 2 مليار دج بهدف انجاز عدد من المخابر وتجهيزها لمراقبة النوعية.

¹عدة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 168.

✓ المالية:

لقد دعم هذا القطاع بمبلغ 65 مليار دج للقيام بتحديث ادارة المالية بقطاع الجمارك الضرائب واملاك الدولة.

✓ الداخلية:

لقد تم تدعيم هذا القطاع ب 64 مليار دج بهدف تطوير مصالح الامن الوطني والحماية المدنية¹

✓ البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال:

لقد خصص هذا القطاع بمبلغ 16.3 مليار دج لاستكمال رقمنة 16 محطة ارضية متبقية وتأهيل محطات الراديو.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-5): توزيع برنامج الخدمة العمومية وتحديثها.

المبلغ (مليار دج)	القطاع
34	العدالة
64	الداخلية
65	المالية
2	التجارة
16.3	البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال
226	قطاعات الدولة الاخرى
203.9	المجموع
%48	النسبة

المصدر: عدة اسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، ص 168.

¹ عدة اسماء، مرجع سبق ذكره، ص ص 168، 169.

✓ برنامج تطور التكنولوجيا الجديدة للاتصال:

لقد تم دعم هذا البرنامج ب 50 مليار دج بهدف اكتساب تكنولوجيا الاتصال الجديدة وتدارك العجز الحاصل في القطاع¹.

- النتائج المحققة من البرنامج التكميلي لدعم النمو:

إن الجهود التي بذلت في مجال إصلاح النظام الاقتصادي والاجتماعي قد أسفرت عن النتائج التالية:

- إصلاح عميق للمنظومة التشريعية الوطنية لتكييفها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل على المستويين الوطني والدولي.
- تراجع نسبة البطالة التي انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 11.8% سنة 2007².
- التحكم في التضخم الذي تراجعت نسبته إلى 1.6 سنة 2005 ثم إلى 2.5 خلال سنة 2006 لترتفع النسبة إلى 4.9% خلال السداسي الأول لسنة 2008، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية 9.2%، و حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن أسعار المنتجات المصنعة والخدمات عرفت هي الأخرى ارتفاعا قدره 0.9%، من جهة أخرى بلغت واردات الجزائر من الحبوب ومشتقاتها، والأدوية، والحليب ومشتقاته 2,63 مليار دولار خلال نفس الفترة، وقد بلغت فاتورة الحبوب والسميد وحدها 1.90 مليار دولار، هذا دليل على أن الزراعة الجزائرية لم تحقق بعد نتائج إيجابية والتي تؤدي بها إلى تقليص من التبعية الخارجية للغذاء.
- تراجع معدلات النمو بحيث كانت تقدر ب 5.2% سنة 2004 و 1,5% سنة 2005 لتتراجع بعد ذلك النسبة إلى 2% سنة 2006 ثم إلى 3.1% سنة 2007.
- تخفيض حجم المديونية الذي انتقلت من حوالي 21.4 مليار دولار سنة 2004 إلى 16.5 مليار دولار سنة 2005 إلى 2.4 مليار دولار سنة 2007.
- زيادة هامة في ميزانية الدولة السنوية للتجهيز حيث انتقلت من 662 مليار دج سنة 2004 إلى 4531 مليار دج سنة 2007، ثم إلى حوالي 2597 مليار دج 2008، و بارتفاع في ميزانيات التجهيز هذه، فإن الجزائر سجلت عجزا في الميزانية مقدرة ب 26.6% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2008.

¹ عدة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص ص 170، 171.

² ساعو بابة، الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وافاق، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009، ص 173.

- إنشاء 92554 مؤسسة صغيرة ومتوسطة باستثمارات إجمالية قدرها 9579 مليار دج، وإنشاء حوالي 58000 مؤسسة مصغرة باستثمارات إجمالية قدرها 98.3 مليار دج¹.

ثالثا: برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010 – 2014

بقوام مالي إجمالي قدر ب 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار) بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار) أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار)².

1. أهداف برنامج توظيف النمو الاقتصادي:

و يسعى هذا البرنامج الى تحقيق الاهداف التالية:

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية.
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الابعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية. وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.
- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
- تنمية القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- تنمية الموارد الطاقوية والمنجمية³.

2. مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي:

يتضمن مضمون برنامج توظيف النمو في تقسيم البرنامج الى 6 محاور أساسية تمثلت في:

¹ ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص 173.

² محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

³ محمد عطاء الله امال، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص ص 244، 245.

الفصل الثالث: السياسة التجارية الجزائرية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر 1999_2014

- المحور الأول المتعلق بالتنمية البشرية وقد خصص له النصيب الأكبر من قيمة البرنامج ويقدر ب 101220 مليار دينار (أي ما يعادل نصف القيمة الاجمالية) وذلك بهدف تحسين ظروف التعليم بمختلف أطراره والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن وغيرها.
 - المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية ويتضمن ميزانية شاملة تقدر ب 6448 مليار دينار بوجه أزيد من 3100 مليار دينار منها للأشغال العمومية.
 - المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية وقد خصص له مبلغ 1666 مليار دينار (حوالي 379 مليار دينار لقطاع العدالة).
 - المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية وقد استحوذ على ميزانية قدرت ب 1566 مليار دينار.
 - المحور المتعلق بمكافحة البطالة وقد قدرت قيمته ب 360 مليار دينار موجهة لدعم ادماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني بهدف استحداث مؤسسات مصغرة.
 - المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال وقد خصص له مبلغ 26 مليار دينار بهدف تطوير البحث العلمي واقامة الحكم الالكتروني¹.
- و الجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم (3-6): مضمون برنامج توطيد النمو 2010-2014

المحاور	المبالغ(مليار دج)	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الاساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم

اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص، 78.

¹ حاج محمد فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

المبحث الثالث: سياسة الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي الجزائري 1999-2014

يعتبر الانفتاح التجاري المجال الذي يفتح للدول المجال للتبادل والاسهام في توفير السلع والخدمات وهذا عبر عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد)، والتي تعتبر احد الركائز الاساسية في الاقتصاد القومي والمحفز الرئيسي للرفع من معدلات النمو الاقتصادية، التي بدورها كفيلة بتحقيق الرفاهية ومستوى معيشي جيد الذي تسعى اليه الجزائر.

المطلب الاول: تطور النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر 1999-2010

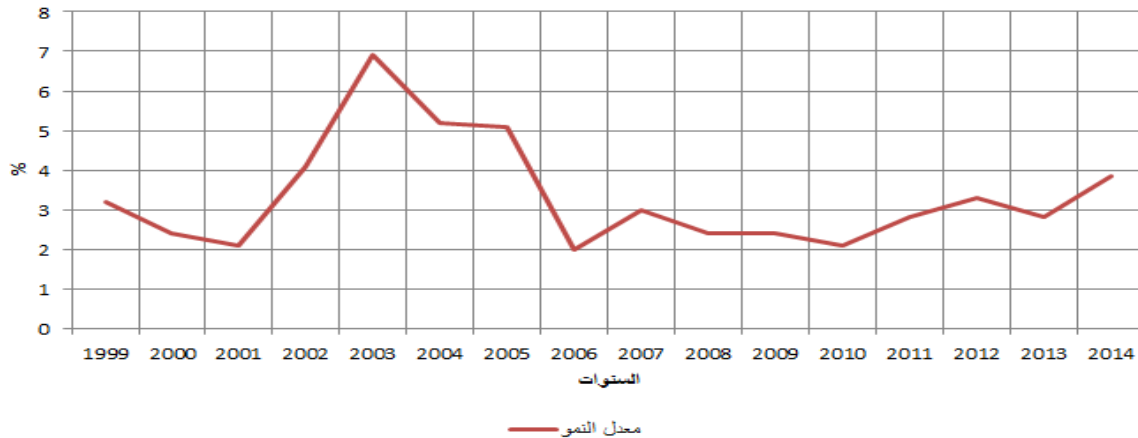
سنتعرض في هذا المطلب مجموعة من الاحصائيات ا لمعدلات النمو في الجزائر في الفترة 1999-2010 وسيتم عرض هذه الإحصائيات كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-7): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2010 الوحدة%

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو	3.2	2.4	2.1	4.1	6.9	5.2	5.1	2.0
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	1013	2014
معدل النمو	3.0	2.4	2.4	2.1	2.83	3.3	2.81	3.84

المصدر: تركيبة صغير، سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصاد خلال الفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015، ص. ص 68 69.

معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و 2014



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول نلاحظ أن

من الجدول نلاحظ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 2000 بلغ 2.4%، فهي سجلت تراجعاً مقارنة بسنة 1999 المقدرة بـ 3.2% رغم تحسن أسعار المحروقات خلال هذه الفترة، إلا أنه لم يتحسن وبقي حبيس التقلبات والاصلاحات الاقتصادية، واستمر في الانخفاض حيث سجل 2.1% سنة 2001، ولما كانت هذه النسبة غير كافية تزامناً مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية أدى إلى قيام بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة (2000-2004)، و من الملاحظ أن النمو الاقتصادي الجزائري يتأثر بالتقلبات الخارجية حيث يجعل النمو مرتبطاً بقدرات الاستيراد.

ثم نلاحظ خلال سنة 2005 نسبة معدل النمو الاقتصادي منخفضة نسبياً وقدرت بـ 5.1% مقارنة بـ 5.2% سنة 2004، واستمر في الانخفاض ليصل إلى 2% سنة 2006 وتستقر وتيرته عند سنة 2008 و 2009 في 2.4% .

كما نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي كانت في حالة تذبذب خلال 2010-2014 من سنة إلى أخرى، فكانت في حالة تباطؤ خلال سنة 2010 بنسبة تقدر بـ 1.2%، وسنة 2011 بـ 2.83% أما فيما يخص عام 2012 نجد أن هذا المعدل ارتفع بنسبة 3.3% ثم انخفض سنة 2013 بنسبة 2.81% وبعدها بنسبة 3.84% عام 2014، فمن هذه المعدلات نستنتج أن خلال الفترة 2010-2014 هنا كارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي من خلال البرنامج الخماسي لهذه الفترة، فنجد أن معدلات النمو سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 هو 1.03% وهذا يعني تحسن اقتصاد الجزائر .

الفصل الثالث: السياسة التجارية الجزائرية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر 1999_2014

الجدول رقم (3-8): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1999-2014

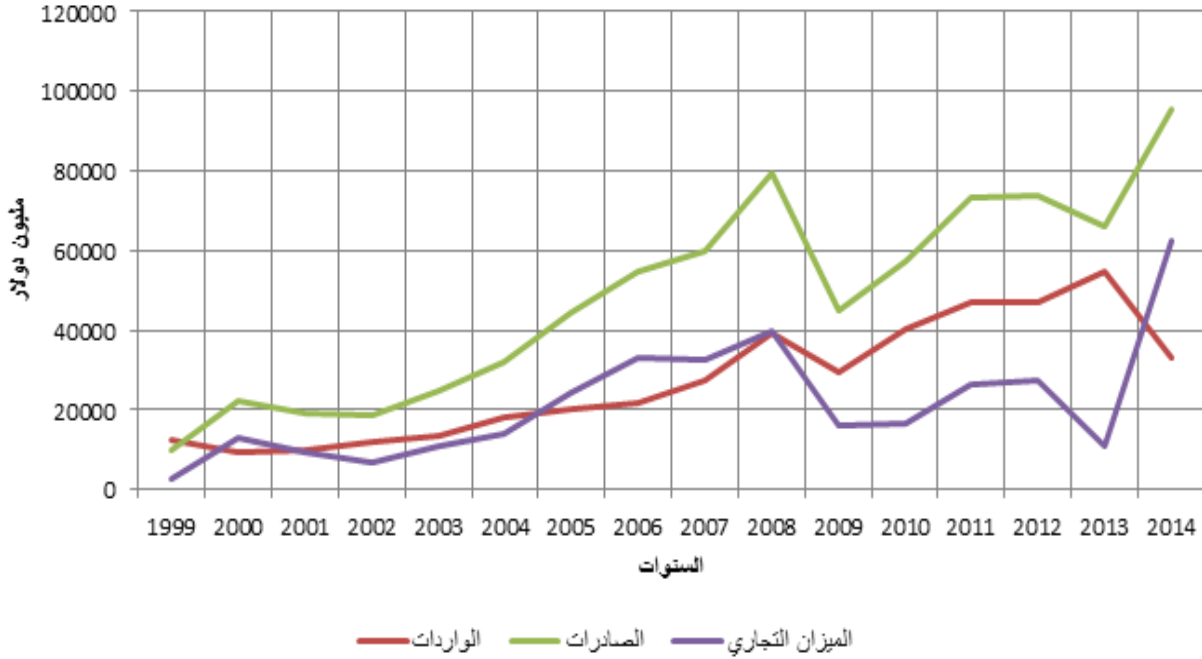
الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
1999	12502	9730	2772
2000	9173	22031	12858
2001	9940	19132	9192
2002	12009	18825	6816
2003	13534	24612	11078
2004	18308	32083	13775
2005	20044	44395	24351
2006	21631	54741	33285
2007	27631	60136	32532
2008	39479	79298	39819
2009	29294	45194	5900
2010	40472	57053	16581
2011	47247	73489	26242
2012	46801	73981	27180
2013	54852	65917	11065
2014	33058	95662	6264

المصدر: تركيبة صغير، سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة

الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015، ص ص 73-74.

تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة ما بين 1999 و 2014



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول

الميزان التجاري الجزائري عرف عجزا خلال سنة 1999 ، حيث قدر ب 3358 دولار أمريكي مقارنة بسنة 2000 الذي سجل فائض قدره 12858 مليون دولار أمريكي ، و هذا قد يكون راجع إلى ارتفاع أسعار النفط ، كما نلاحظ تذبذب في قيمة الميزان التجاري خلال 2001-2002 ، و تذبذب أيضا في قيمة الواردات في المقابل نلاحظ زيادة في نسبة الصادرات.

أما فيما يخص السنوات 2003 إلى 2009 فقد حقق الميزان التجاري فائض مستمر وهذا ما يعكس زيادة في قيمة الصادرات (الصادرات النفطية الجزائرية).

كما أن الميزان التجاري حقق فائض سنة 2010 مقدر ب 16581 مليون دولار مقابل 5900 مليون دولار سنة 2009، وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الصادرات التي بلغت 57053 مليون دولار مقابل 45194 مليون دولار سنة 2009، بالإضافة إلى ارتفاع الواردات لتصل إلى 40472 مليون دولار مقابل 39292 مليون دولار سنة 2009.

و في سنة 2011 تطور الميزان التجاري وحقق فائض قدره 26242 مليون دولار مقابل 16581 مليون دولار سنة 2010، حيث بلغت الصادرات 73489 مليون دولار مقابل 57053 سنة 2010، وبلغت قيمة الواردات 47247 مليون دولار مقابل 40472 مليون دولار سنة 2010.

أي أن التجارة الخارجية الجزائرية في تحسن وهذا راجع إلى ارتفاع صادرات المحروقات، وحقق كذلك الميزان التجاري فائض سنة 2012 حيث وصل إلى 27180 مليون دولار، ووصلت قيمة الصادرات إلى 73981 مليون دولار، أما فيما يخص الواردات فكانت 46801 مليون دولار وفي سنة 2013، نلاحظ انخفاض طفيف في الميزان التجاري حيث وصلت الصادرات إلى 65917 مليون دولار وقيمة الواردات ب 54852 مليون دولار،

نلاحظ في سنة 2014 انخفاض كبير أو عجز في الميزان التجاري الذي كانت قيمته 6264 مليون دولار مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات إلى 95662 مما كانت عليه في السنوات السابقة، وكذا انخفاض في قيمة الواردات عما كانت عليه في السنوات الفارطة بقيمة 33058 مليون دولار .

الفصل الثالث: السياسة التجارية الجزائرية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر 1999_2014

الجدول رقم (3-9): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات للفترة (1999-2014)

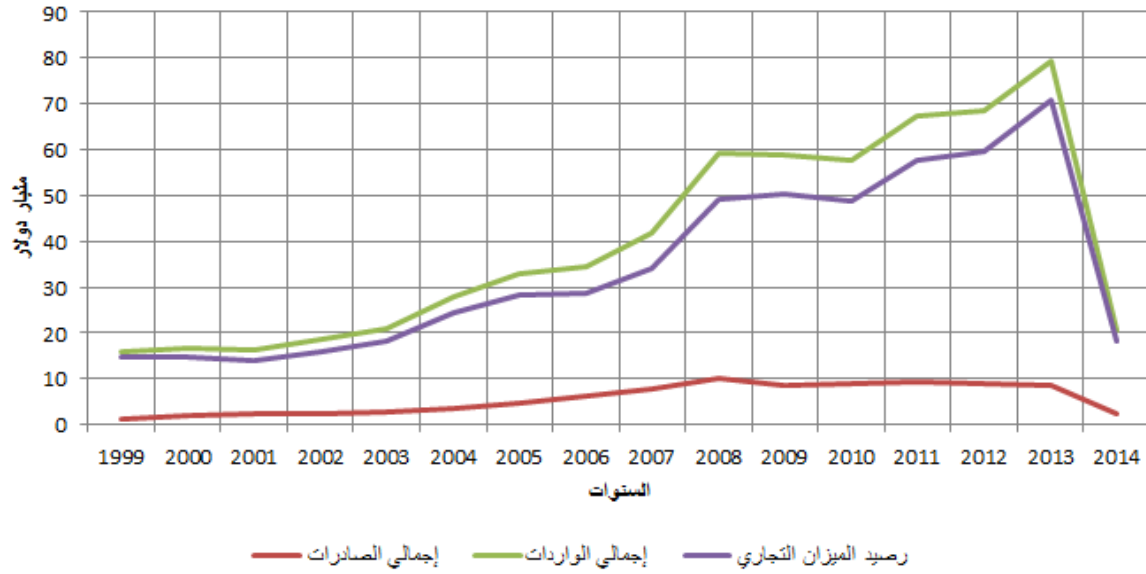
الوحدة: مليار دولار

السنوات	اجمالي الصادرات خ ق م	اجمالي الواردات خ ق م	رصيد الميزان التجاري خ ق م
1999	1.35	16.01	14.66
2000	1.88	16.55	14.67
2001	2.32	16.27	13.95
2002	2.59	18.57	15.98
2003	2.8	21.08	18.28
2004	3.51	28.01	24.5
2005	4.73	33.1	28.37
2006	6.13	34.64	28.51
2007	7.63	41.75	34.12
2008	10.02	59.04	49.02
2009	8.51	58.99	50.48
2010	9.14	57.78	48.64
2011	9.44	67.14	57.7
2012	9.03	68.6	59.57
2013	8.49	79.30	70.81
2014	2.314	20.743	18.429

المصدر: المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، مجلة علمية دولية سداسية ومحكمة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة بجي

فارس، المدية، 2014، ص 193.

تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة ما بين 1999 و 2014



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول السابق.

أما فيما يخص الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات فقد عرف عجزا خلال سنة 1999 ، حيث قدر هذا العجز ب 14.66 مليون دولار ، و بعدها يشهد ارتفاعا متواصلا حتى سنة 2004 ، حيث قدر ب 24.5 مليون دولار وبقي في زيادة متواصلة إلى سنة 2009 ، و قدر ب 50 مليون دولار ، و نلاحظ تناقص طفيف في رصيد الميزان التجاري سنة 2010 وقدر ب 48.64 مليون دولار ، ليرجع إلى الزيادة خلال السنوات الأخرى ليقترب من عتبة 60 مليون دولار سنة 2012 نتيجة انطلاق العديد من المشاريع ، و نخص مشروع الإنعاش الاقتصادي وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ أمام العملات الدولية، مما ترتب عليه ارتفاع أسعار الواردات نتيجة ارتفاع الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في السوق العلمية.

لكن الميزان التجاري سرعان ما يعرف عجزا ب 18.41 مليون دولار خلال سنة 2014 .

وعليه فان الجزائر لم تساهم في تحسين رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات

المطلب الثاني: اثر التحرير التجاري على تجسيد برنامج الانعاش الاقتصادي 1999-2009

ان تحسين الوضعية المالية للجزائر منذ عام 1999 بفضل ارتفاع أسعار النفط شجع الحكومة على ضخ المزيد من الأموال بهدف دعم الانعاش الاقتصادي وخلق استراتيجية حقيقية لتنمية مستدامة، حيث أطلقت

الفصل الثالث: السياسة التجارية الجزائرية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر 1999_2014

خطة دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 ، والبرنامج التكميلي الثاني لدعم الانعاش الاقتصادي 2005-2009 ، وبتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر كما أن لهذه البرامج أثر ايجابي على النمو الناتج المحلي

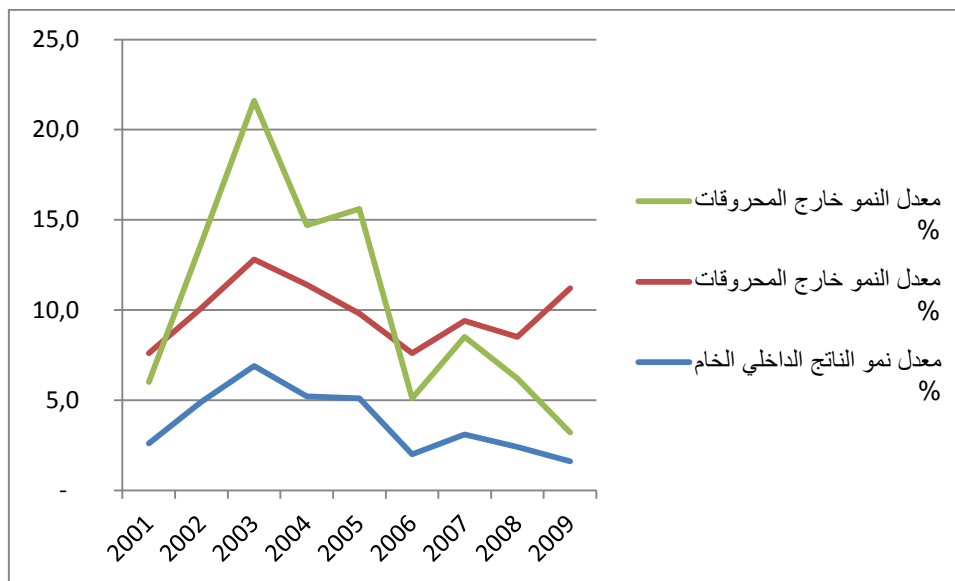
وننتج الجدول الموالي توضح ذلك:

الجدول رقم (3-10): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2009)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.1	2.4	1.6
معدل النمو خارج المحروقات %	5.0	5.2	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	9.6
معدل النمو في قطاع المحروقات %	-1.6	3.6	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-8.0

المصدر: عدة أسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، ص 158.

تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2009)



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول السابق.

الفصل الثالث: السياسة التجارية الجزائرية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر 1999_2014

من خلال قرأتنا للجدول نلاحظ أن:

معدل نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2001 كان مقدّر ب 2.6%، كما أن هناك زيادة ملحوظة في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الى غاية سنة 2003، حيث سجل أقصى معدل له 6.9% وهذا متزامنا مع تحسن معدل نمو قطاع المحروقات، كما هو موضح في الجدول أين بلغ المعدل 8.8%، وهذا ما يفسر ارتفاع لأسعار النفط ليعود الانخفاض في معدل نمو الناتج الداخلي تدريجيا خلال السنوات 2004-2005 بنسب على التوالي 5.2-5.1%، ليصل سنة 2006 الى 2%، وهذا نتيجة التراجع الحاد الذي عرفه قطاع المحروقات الذي وصل نسبته سنة 2006 الى 2.5%، وبعد سنة 2006 كانت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام جد متواضعة خلال سنوات 2007-2008-2009، وكانت على التوالي كما يلي: 3.1-2.4-1.6%. أما فيما يخص المعدلات خارج المحروقات فقد عرف تحسن ملحوظ خلال السنوات 2001-2009 حيث حقق أقصى معدل سنة 2009 بنسبة 6.9%.

ومن هنا أن قطاع المحروقات هو المساهم الأول في رفع معدل نم الناتج الداخلي الخام.

و تأتي الآن إلى دراسة تطور إجمالي الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة 2001-2009

وأثرها في تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي وهذا من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-11): تطور إجمالي الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)

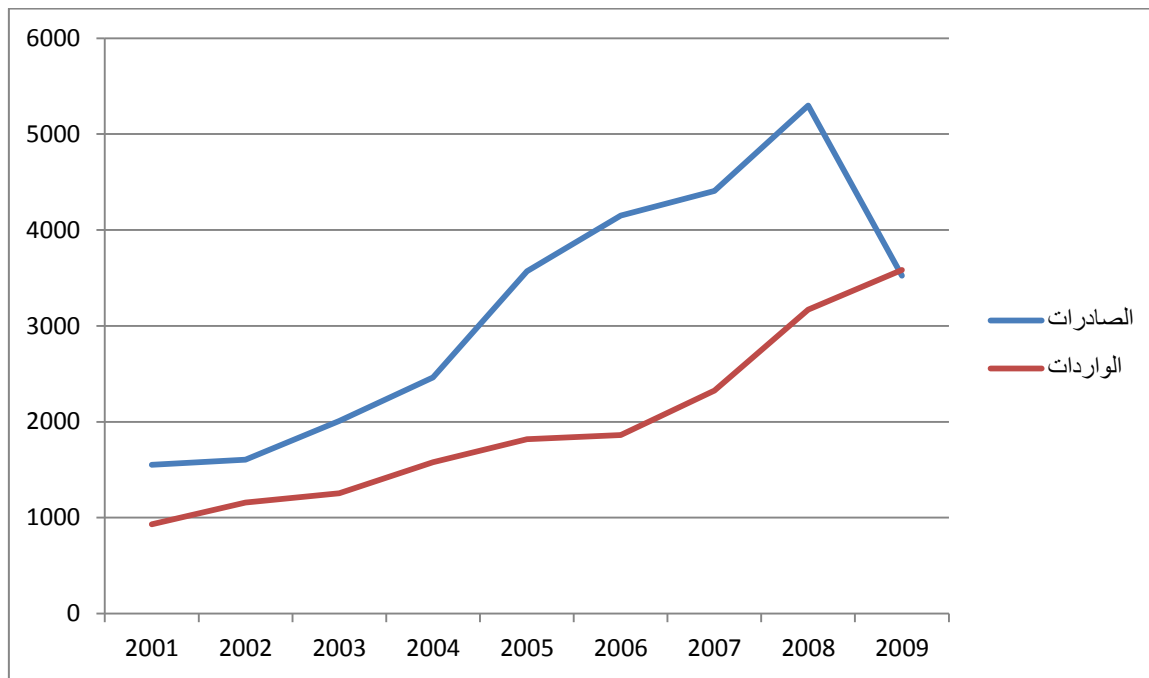
المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	1550.9	1605.8	2009	2462.9	3569.6	4149.7	4408.2	5298	3524.4
المحروقات	1429	1441.9	1805.1	2286.3	3355	3895.7	4121.8	4970	3270.2
سلع اخرى	46	60.6	50	48.2	66.6	72.3	92.3	109	31.4
الخدمات	75.9	103.3	108.9	128.4	148	181.7	188.1	219	222.8
الواردات	930.7	1159.2	1254	1577.1	1820.4	1863.5	2326.1	3170.8	3583.8
السلع	791.5	1001	1097	1357.2	1553.1	1588.9	1945	2605.1	2889.3
الخدمات	139.2	158.2	156.8	219.9	267.4	274.6	381.1	565.7	694.5

المصدر: عدة أسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة

وهران، 2، ص 159.

فلاحظ أن الصادرات لم تعرف تغير كبير خلال السنوات 2001-2009 ، حيث بلغت سنة 2009 3524.4 مليار دج ، و كما نعرف أن صادرات الجزائر تتركز بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات التي تشكل 97% من إجمالي الصادرات ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري المرهون بأسعار النفط وعجز الدولة عن تنويعه.

تطور إجمالي الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2009)



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول السابق.

أما فيما يخص الواردات فقد سجلت زيادة مستمرة خلال طول الفترة 2001-2009 وهذا لتلبية الطلب المحلي على السلع نتيجة ضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي ، و هذا ما يؤدي إلى تسرب رأس المال تقابلها زيادة مستمرة في السلع والخدمات، حيث وصلت قيمة السلع سنة 2009 إلى 2889.3 مليار دج. والخدمات وصلت إلى 694.5 مليار دج من إجمالي الواردات أي أن الواردات ارتفعت حوالي أربعة أضعاف بانتقالها من 930.7 لتبلغ 3583.8 مليار دج سنة 2009 وهذا لارتفاع الطلب الاستهلاكي للمواطن.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو وتخريب التجارة الخارجية الجزائرية 2010-2014

لقد باشرت الحكومة الجزائرية التنمية الخماسي (برنامج توطيد النمو) 2010-2014 كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي وتحسين ظروف المعيشة ولهذا البرنامج اثر ايجابي على معدلات نمو الناتج الداخلي الخام وهذا ما يوضحه الجدول المقابل.

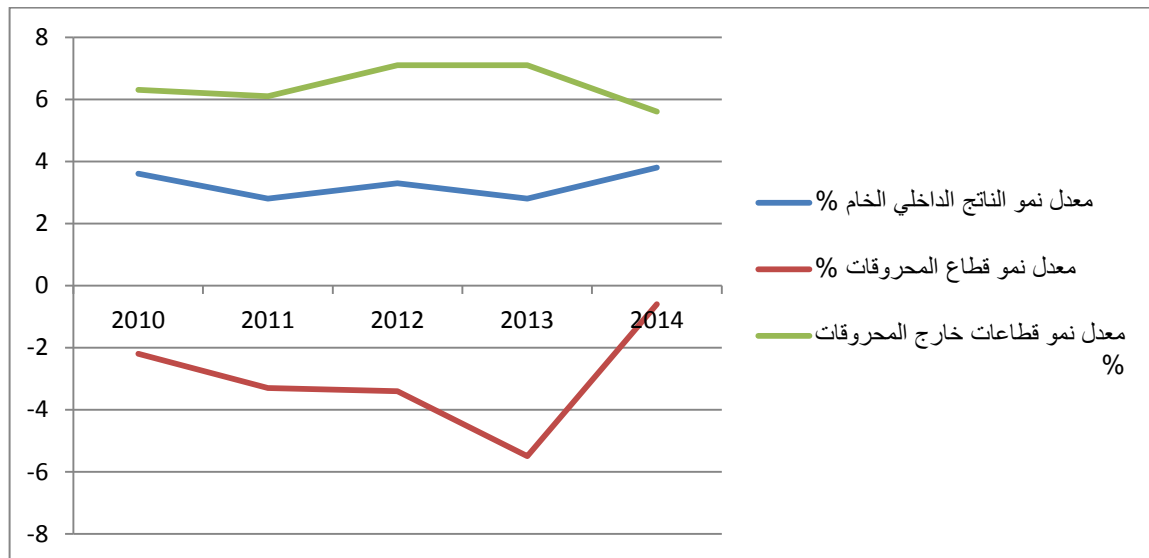
الجدول رقم (3-12): تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة

(2012-2014)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8
معدل نمو قطاع المحروقات %	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	-0.6
معدل نمو قطاعات خارج المحروقات %	6.3	6.1	7.1	7.1	5.6

المصدر: عدة أسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، ص187.

تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2012-2014)



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول السابق.

الفصل الثالث: السياسة التجارية الجزائرية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر 1999_2014

يتبين من الجدول أن معدل الناتج الداخلي الخام في تحسن بداية 2010 ، حيث انه انتقل من 1.6% سنة 2009 إلى معدل نمو 3.6% سنة 2010 ، ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014 المقدرة بنسبة 3.8% ، و هذا راجع إلى تأثير نمو قطاع المحروقات والذي عرف هذا الأخير انخفاض بفعل تراجع أسعار النفط خلال السنوات 2010-2013 ، حيث وصل سنة 2013 إلى -5.5% ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل -0.6% .

في حين نرى أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات يبقى متمسكا بنفس مستوى الوتيرة الذي سجله خلال السنوات السابقة .

أما فيما يخص تطور حجم الواردات والصادرات خلال الفترة 2010-2014 فتلخص في الجدول

الموالي

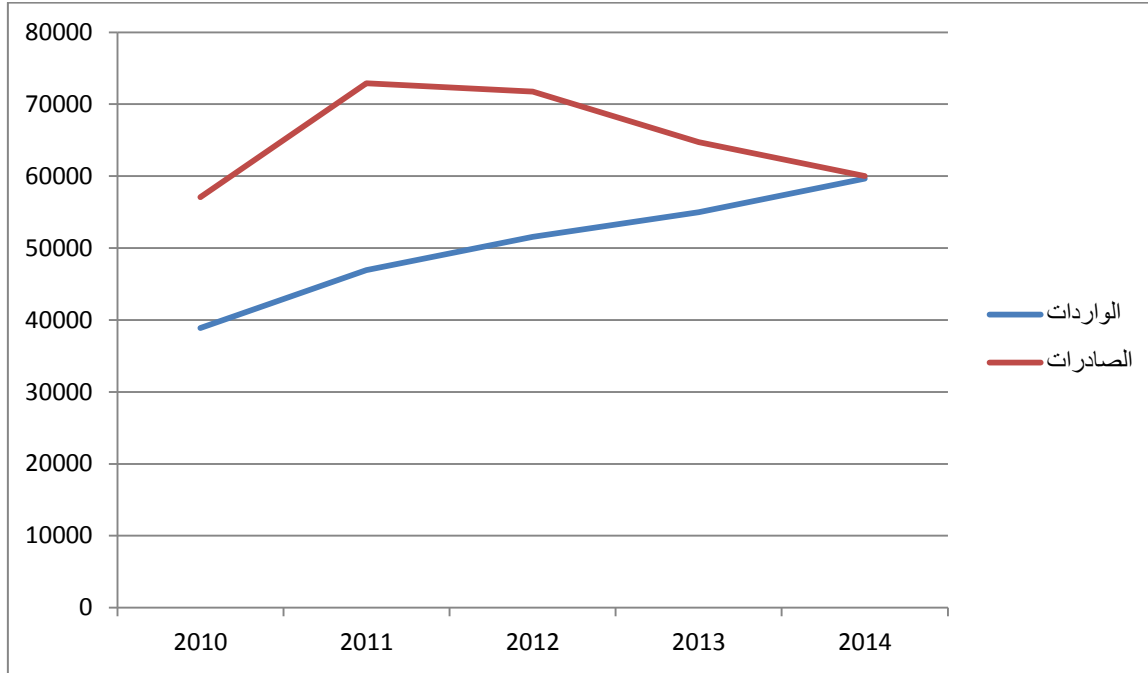
الجدول رقم (3-13): تطور الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
الواردت	38885	46927	51569	54984	59670
مواد غذائية	5696	9261	8483	9013	10550
مواد اولية	1325	1676	1729	1732	1812
منتجات نصف مصنعة	9494	10047	9994	10642	12301
تجهيزات صناعية	14690	15091	12793	15233	18115
سلع الاستهلاكية	5629	6890	9400	10539	9894
اخرى	1219	3444	8651	7302	6347
الصادرات	57091	72888	71736	64713	59996
الطاقة	56121	71661	70584	63663	58362
اخرى	970	1227	1152	1050	1634

المصدر: عدة اسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة

وهران2، ص 188.

تطور الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول زيادة مستمرة وسريعة في حجم الواردات خلال الفترة 2010-2014 لمساهمة برنامج توطيد النمو في زيادة الطلب الكلي الذي لم يقابله استجابة من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي ، الذي أصبح يشكل عائق أمام السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر ، حيث تم اللجوء الواردات من مواد استهلاكية ومنتجات نصف مصنعة وتجهيزات صناعية التي كونت الجزء الأكبر من الواردات، وهذا من اجل تغطية الطلب المتزايد حيث بلغ حجم الواردات سنة 2014 إلى 59670 مليون دولار.

كما عرفت الصادرات نموا خلال فترة 2010-2011-2012 ، حيث وصلت قيمتها سنة 2012 إلى 71736 مليون دولار ، و لكنها تراجعت خلال السنوات 2013-2014 ، حيث وصلت قيمتها سنة 2014 إلى 59996 مليون دولار ، وهذا بسبب تراجع في حجم الصادرات الطاقوية التي تعتبر المكون الرئيسي لصادرات الجزائر ، حيث تشكل أكثر من 97% من صادرات الجزائر ، في حين تساهم المنتجات المحلية من تجهيزات و سلع استهلاكية ومواد نصف مصنعة نسبة لا تزيد عن 3% ، و هذا ما يعكس أن الاقتصاد الجزائري مرهون بأسعار النفط ولهذا يجب على الجزائر تنويع صادراتها،

خلاصة الفصل:

تسعى الجزائر من خلال تنفيذها للبرامج بمخصصات مالية إلى تخطي الأزمة البترولية التي تعيشها الجزائر وذلك من خلال تحقيق معدلات نمو مرضية وتحسين ظروف المعيشة ، حيث كان اثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو واضح في تحريك الطلب الكلي ، الأمر الذي انعكس على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ، إلا أن هذا النمو عرف تباين من قطاع اقتصادي إلى قطاع آخر ، وتلخص الدراسة إلى انه مقارنة بحجم الواردات المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني تبقى النتائج المحققة جد متواضعة كون الجزائر كانت ومازالت تركز على سياسة مدعومة ومرهونة بقطاع المحروقات، الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية ، باعتبار قطاع المحروقات هو القطاع المحفز للنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتسم بجهاز إنتاجي يفتقر للكفاءة الأمر الذي يضعف من فعالية البرامج المطبقة (الإنعاش وتوطيد النمو الاقتصادي) في الجزائر، بحيث تبقى الجزائر عرضة للصدمات الخارجية ورهين تقلبات أسعار النفط.

الخاتمة العامة:

تعتبر التجارة الخارجية العصب الحساس لاقتصاد العالم، حيث أن زيادة التبادل التجاري بين دول العالم هو ما يوطد العلاقات السياسية ويرتبط تنظيمها بالسياسة التجارية التي تتبعها الدولة. لقد تطورت التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي وعرفت عدة تفسيرات حول أسباب قيامها، واختلفت هذه التفسيرات من مدرسة إلى أخرى، بداية من المدرسة الكلاسيكية التي اعتمدت في تفسيرها لأسباب قيام التبادل الدولي التجاري إلى اختلاف تكاليف الإنتاج وصولاً إلى المدارس الحديثة التي فسرت التبادل الدولي المتعلق بالدول المتقدمة، حيث ترجع التبادل ما بين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم وتشابه الأذواق وإلى تنوع المنتجات.

عملت الجزائر على تطبيق برامج اصلاح شاملة في اقتصادها حيث أن هذه الخطط كانت مقترحة من قبل صندوق النقد الدولي الذي قدم تسهيلات مالية أثناء المراحل الصعبة التي عاشها الاقتصاد الوطني، وهذه الجراءات كانت هادفة ومقيدة بتبني سياسة جديدة مبنية على الانفتاح التجاري وتحرير التجارة الخارجية.

تعتبر محاولة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وسيلة لتحديد أهداف السياسة التنموية الوطني، والتي يجب تحديدها بوضوح قبل البدء في عملية الانضمام التي تترتب عليها تنازلات والتزامات بوصول السلع الأجنبية إلى أسواق الجزائر كما تتضمن قضايا استراتيجية ذات مدى بعيد، فضلاً عن العديد من المزايا، باعتبار الجزائر قد ابرمت عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك سيسهل عملية الانضمام خاصة وأن المفاوضات مع المنظم في مرحلتها النهائية والتي يجب قيادتها بصورة فعالة حتى لا ترهن مصير الاقتصاد الوطني في المستقبل مثل ما حدث في بعض الدول.

أولاً/ نتائج تأكيد صحة الفرضيات :

بالنسبة للفرضية الأولى التي جاءت كالتالي: "أسهمت الصدمات الخارجية التي تعرضت لها الجزائر على مدى فترات مختلفة في كبح عجلة النمو الاقتصادي وتعطيلها" فقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث تتوافر الجزائر على مؤهلات متعددة ومتنوعة من موقع استراتيجي، وفرة المواد الأولية، تنامي معدلات الادخار بفعل ارتفاع اسعار المحروقات، حيث تسمح لها هذه الامكانيات بالبروز والنمو

باقتصادها محليا ودوليا، إلا أن التأثير السلبي والمباشر للصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، يجعل من الاستغلال الحسن والراشد لهذه الامكانيات أمرا صعبا .

بالنسبة للفرضية الثانية التي نصت على " تمسك الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات كطوق نجاة له من كافة المشاكل الاقتصادية، " حيث تعد الحالة الاقتصادية لهذا القطاع مرآة عاكسة للنمو الاقتصادي في الجزائر، ككل فقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث يتوقف النمو الاقتصادي في الجزائر على مستوى النمو المسجل في قطاع المحروقات.

بالنسبة للفرضية الثالثة التي تناولت مايلي: "يسهم تحسين الأداء الانتاجي للقطاعات الاقتصادية خاصة تلك المرتبطة مباشرة بالتجارة الخارجية في تحسين مستويات النمو الاقتصادي" فقد تم التأكد من صحتها أيضا، إذ أنه نظرا للاستقرار الاقتصادي المهزوز في الجزائر بفعل الارتباط التام بقطاع المحروقات الذي يعاني من التقلب في أسعاره في الأسواق العالمية بفعل عوامل الطلب والعرض علاوة على قلة إسهامه في تقليص مستويات البطالة، كل هذا جعل من تنويع الأنشطة الانتاجية أمرا لا مفر منه للنهوض بالاقتصاد وتطويره في مواجهة الصدمات الاقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام.

ثانيا/ نتائج الدراسة:

وهكذا ومما سبق دراسته من خلال الفصول المشكلة للدراسة, وصلنا بعد التحليل والنقاش إلى استخلاص النتائج الموالية:

1. تعتبر التجارة الخارجية المحرك الأساسي لنمو اقتصاد أي بلد، فهي تساهم في تسهيل وتنظيم المبادلات الاقتصادية.
2. يعود أساس قيام التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة إلا وفرة المواد الأولية في الأولى وندرتها في الثانية، بالإضافة إلى أن الدول النامية لها قطاع صناعي ضعيف مما يجعلها تستورد المنتجات المصنعة من الدول المتقدمة.
3. الصادرات النفطية للجزائر هي المحدد الرئيسي لمستوى النمو الاقتصادي، حيث أن القطاع النفطي في الجزائر منعزل عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

4. الاعتماد الشبه كامل على قطاع المحروقات في الجزائر لا يضمن مستقبل، لأنها مادة غير معتمدة في المنظمة العالمية للتجارة.
5. تنقسم السياسات التجارية إلى سياسات تدعو إلى حرية التجارة وأخرى حمائية في مجال التجارة الخارجية، حيث تدعو الأولى إلى تحرير المبادلات التجارية بإظهارها المزايا المتحصل عليها من التخصص وتقسيم العمل الدوليين، في حين نجد أن الأخرى تعارض هذا التوجه بإظهارها المناحي السلبية والآثار العميقة للتخصص وتقسيم العمل الدوليين على الاقتصاد الدولي.
6. لم تحقق المخططات الاقتصادية التي تم تنفيذها النتائج المنتظرة منها، وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فهو عرضة للاختلالات الاقتصادية نظرا إلا أن أسعار النفط تتحدد في السوق العالمي.

ثالثا/ التوصيات:

- 1) ضرورة العمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات من أجل التجارة الخارجية لتفادي استنزاف الثروات الطبيعية المتمثلة في النفط وتفادي مخاطر تقلبات أسعاره على الميزان التجاري.
- 2) لابد من اتباع سياسة تجارية تهدف وترجم مسار النمو الاقتصادي على المدى البعيد.
- 3) ضرورة القيام بتنوع الصادرات وتطويرها والتشجيع على انشاء مزايا نسبية جديدة وبناء نسيج صناعي تنافسي للتقليل من الواردات.
- 4) تنسيق الجهود وتعزيز التعاون في مجال البحث العلمي وتطوير الكفاءات المحلية وادخال التكنولوجيا الحديثة في تسيير المبادلات التجارية مع ما يتطلب ذلك من توظيف اطرار مؤهلة في الميدان.
- 5) العمل على ايجاد نوع من التخصص وتقسيم العمل يساعد على خلق وتنشيط التجارة الخارجية، كما يضمن انتاج منتجات بأسعار تنافسية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.
- 6) القضاء على الممارسات البيروقراطية التي تساهم في تدمير القطاعات الاقتصادية وادماج اطرار وطنية نزيهة ذات كفاءات عالية تساعد في خدمة الوطن ونقله لمصاف الدول المتقدمة.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مبادئ الاقتصاد**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
2. أحمد جامع، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.
3. اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1997.
4. اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.
5. أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الرياie للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.
6. إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
7. إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006.
8. بلقاسم زايري، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
9. جاسم محمد منصور، **التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
10. جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
11. جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.
12. حاتم سامي عفيفي، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1991.
13. حسام علي داود، أيمن ابو خضير وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
14. حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.

15. خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
16. خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
17. رشاد العصار، حسام داود، وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.
18. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار رضا للنشر، سوريا، 2000.
19. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
20. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
21. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2005.
22. سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البناء، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
23. السيد أحمد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، مصر، 1999.
24. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
25. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاسكندرية 2011.
26. السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
27. شريف علي الصوص، التجارة الدولية: الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2012.
28. صبحي تادرس قريصة، محمود يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.

29. ضياء مجيد الموسوي، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة.
30. طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990.
31. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2003.
32. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
33. عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
34. عبد الرحمان يسري، إيمان محب زكي، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
35. عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
36. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
37. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.
38. عطاء الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015.
39. فريدريك شرر، ترجمة أبو عشمه، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالإبداع التكنولوجي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002.
40. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
41. كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.
42. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
43. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
44. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وآخرون، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.
45. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

قائمة المراجع

46. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية نظرياتها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.
47. محمد عبد العزيز، محمد عبد الجليل أبو سنية، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، 2002.
48. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
49. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، بدون سنة.
50. محمود يونس، علي نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2016.
51. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2007.
52. مصطفى حسام داوود، رشاد العصار، عليان الشريف. التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2000.
53. مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
54. مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
55. موسى سعيد مطر، حسام داود وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
56. ميرندا زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، مصر، 2010.
57. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
58. نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2006.
59. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
60. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

الاطروحات والرسائل:

61. بن سونة العجال، اتفاق الشراكة الاوروبية الجزائرية واثاره على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص ادارة اعمال، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2013-2014.
62. بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.
63. بوعلي عبد الجليل، بركات خليل، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2001-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2011-2012.
64. بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012.
65. تركية صغير، سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء خلال الفترة 1990-2014 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستير اكايمي، تخصص تجارة دولية، جامعة حمه لخضر , الوادي، 2014-2015 .
66. تواتي محمد، ميرة بلال، الأزمة العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2011-2012 .
67. حاج محمد فطيمة، تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المنزمن، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص الطرق الكمية والتسيير، جامعة د. مولاي سعيدة، 2012-2013.
68. ساعو باية، الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وافاق، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009.
69. سمية فتاتنية، زينب بوحليط، أثر السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر حسب نموذج "سانت لويس"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015-2016.

70. عدة اسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2015-2016.
- عز الدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014.
71. علالي مختار، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية : حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015.
72. عواودة دليمة، نواورية خولة، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة 1980-2011، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قلمة، 2012-2013.
73. فلة عاشور، تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية: دراسة حالة الجزائر منذ 1994، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
74. فيروز سلطاني، دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الاقليمية والدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013.
75. محمد عطاء الله امال، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
76. مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2004-2005.
77. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

78. ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013-2014.
79. نور الهدى بالحاج، أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية : دراسة حالة الجزائر 2000-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- مجالات:
80. وصاف سعيدي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد الأول، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 8-9 أفريل 2002.
81. عمر محمود أبو عبيدة، "آداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي"، مجلة جامعة الأزهر، العدد الأول، غزة، فلسطين، 2013/04/09.
82. بورحلة ميلود، بوطبة محمد، «أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث عشر، الشلف.
83. فيصل بملولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطة والانضمام الى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2012.
84. سميرة عزيزة، الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011.
85. محمد مراس، قياس علاقة التكامل بين الاستثمار المباشر ومعدلات النمو الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة سعيدي، الجزائر، 2015.
86. زعباط عبد الحميد، الشراكة الاورو متوسطة واثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الجزائر.
87. محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

88. صالحى ناجية، مخناش فتيحة، اثر برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014، اجنات المؤنر الءولى، ءامعة سطف 1، 2013.
89. رزمان كرفم، النمنفة المسءءامة فف الءزائر من ءلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009 ، اءنات اقءصاءفة واءارفة، العءء السابع، المرءر الءامعف ءنشلءة، 2010.
90. سلوى صبرف، سفاسة إءلال الوارءاء الفللسطفنفة مشاكل وصعوباء النطففق وسبل الءطوفر، ورقة بءنفة مقءمة إلى المؤنر الاقتصادي، ءامعة القءس المءءوءة، 2012، رام الله، فللسطفن.
- مراجع باللغة الفرنسفة:

91. Christin Aubin ،Philippe Noel ،**Economie internationale** ،faits ،Théories et politiques ،Edition du seuil ،Paris ،2000.
92. Bernard Guillochon ،**Economie internationale** ،2éme Edition ،Dunod ، Paris ،1998.
93. Jean arrous ،**Les Théories de la Croissance** ،Editions du seuil ،Paris ، 1999 ،P9 .
94. David Begg ،Stanley Fischer & autres ،**Macroéconomie** ،Campus Dunod ، 2ém édition ،Paris ،2002.
95. Jean olivier Hairault ،**Analyse Macroéconomique** ،1 er Edition ،Edition La Découvert et Syros ،Paris ،2000.
96. Jean Oliver Hairaut ،**Analyse macroéconomique** ،référence déjà cité.
97. Jean-luc Gaffard ،**la croissance économique** ،Armand Colin ،paris ،2011.
98. Robert J .Barro ،Xavier Sala-i-Martin ،**economic groth** ،Mcgraw-Hill ، U.S.A ،2003.
- 99.

المواقع الالكءرونفة:

C: \Users\Lenovo\Desktop\المفاوضاء\الءبر-أءول مفاوضاء للءزائر منذ إففبان لءءول\منظمة الءءارة العالمة
html tn 44 :20. 29/05/2017

1. <http://www.startimes.com/?t=24123142> ، 12/04/2017 ،1527: .

2. <http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t1081-topic>. 02/05/2017 ،16:
39.